جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
و العلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغاربية

المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة الساحل الافريقي

إعداد الطالب
* عثماني طيب

إشراف الأستاذ
* د . ولد الصديق ميلود

لجنة المناقشة

أ. بن زايد امحمد .....رئيسا
د. ولد الصديق ميلود ..... مشرفا ومقررا
أ. حلوي خيرة ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2015-2014 م
1437-1436 هـ

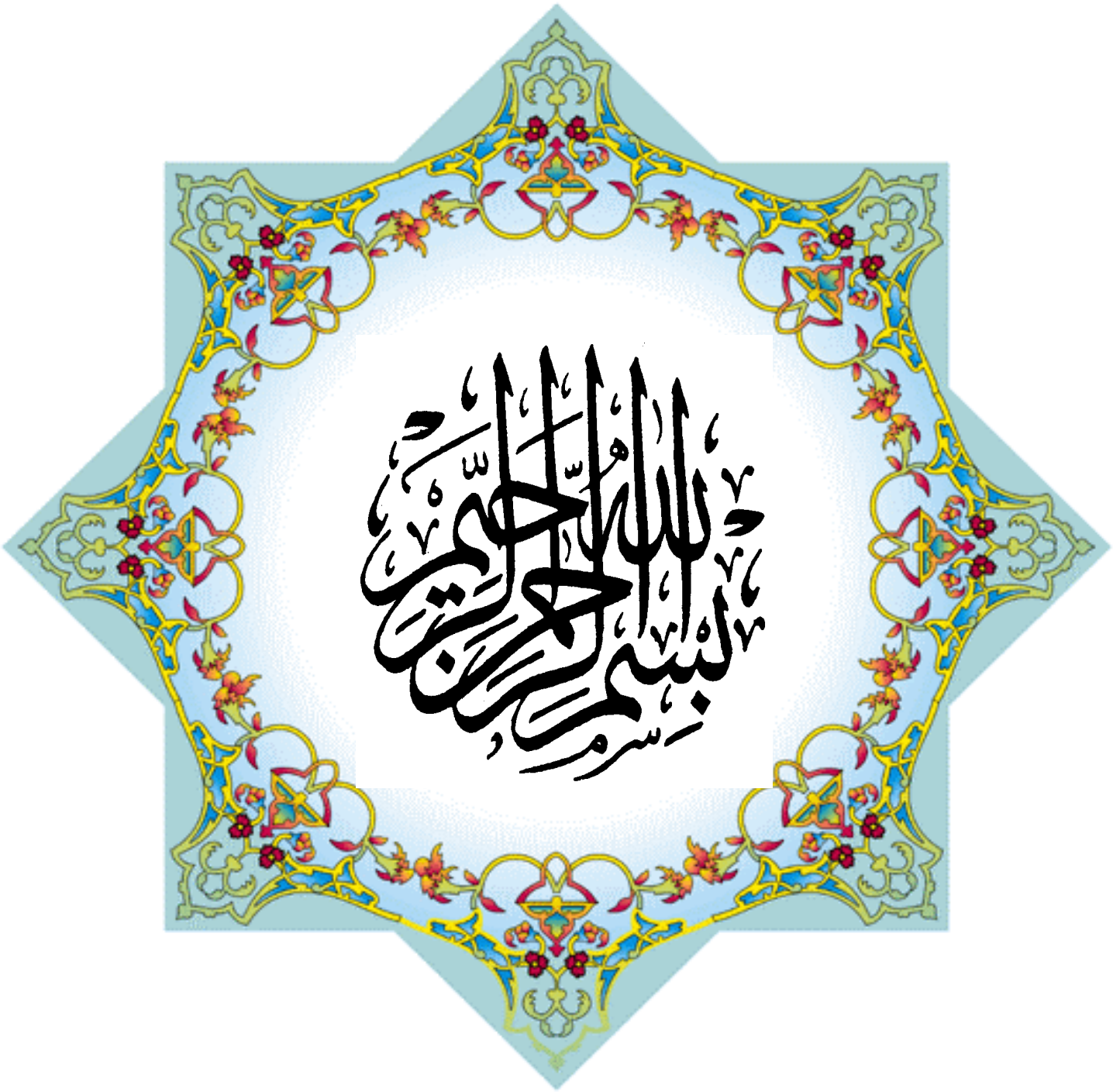
بسم الله الرحمن الرحيم

إلـى روح المـرحومـة خيـرة عثمـاني

العزيـزة علـى قلوبنـا

الـرجـاء مـن الـمطّلـع علـى المذكـرة

الـدعـاء لـهـا بـالـرحمـــــة

دعاء

.. يارب

.. لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

.. ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو

. التجارب التي تسبق النجاح

.. يارب

علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

.وأن حب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

.. يارب

.. إذا جردتني من المال أترك لى الأمل

وإذا جردتني من النجاح اترك لي القوة والعناد

.. حتي اتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة

. أترك لي الايمان

.. يارب

.. إذا أسأت الى الناس أعطني شجاعة الأعتذار

. وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو

.. يارب

إذا نسيتك فلا تنساني

تشكرات

بسم الله و الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله و
من تبعه و من ولاه.

بعد شكرنا لله عز و جل على انجاز عملي

أتوجه إلى أستاذي الكريم " .الدكتور ولد الصديق ميلود"
بكل الشكر والاحترام و كل العرفان ، بما قدمه لي
و لغيرنا من الطلبة مما رسم على شخصيته معالم
الإنسان القدير و المتواضع الذي كسب احترام
طلبته له.

و قد كان لي الشرف أن حظيت بإشرافه
على مذكرتي فلك مني أنا معد المذكرة
كل الشكر و التقدير.

إهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم " و قل اعملوا فسيرى الله
عملكم و رسوله و المؤمنون".

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ،
و لا تطيب اللحظات إلا بذكراك ، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك
يا ذا الجلال و الإكرام والصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين محمد عبد الله و رسوله
إلى من علمتني الشعر قبل الفطام إلى من أهدتني الوصل دون الخصام إلى من ربتني وليدا و سقتني من حنانها
أهديها كلماتي لحنا و السلام إلى أمي.... أمي ..... أمي أطال الله في عمرها و رزقها الصحة و العافية .
إليك يا من أفديك بروحي أبعث لكي باقة حبي و احترامي و عبارات نابعة من قلبي و غن كان حبر قلمي لا يستطيع
التعبير عن مشاعري نحوك ، فمشاعري أكبر من أسطرها على الورق ولكني لا املك إلا أن أدعو الله عز و جل أن
يبقيك ذخرا لنا و لا يحرمنا ينابيع حبكي و حنانك أمي الغالية الثائر إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به شفاها الله.

إليك أبي الحبيب بن يحي عثماني إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي
إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر
و إلى من شاركوني طفولتي و قاسموني رحم أمي أخواتي العزيزات.

إلى أعز الناس إلى قلبي و قرة عيني الكتاكيت الصغار

إلى الرفيقة العزيزة عروش ريم التي أعتز بصداقتها و إلى جميع أساتذة و عمال مدرسة عريس بوكليخة

و بالأخص مدير المؤسسة خليل أحمد الذي أعتبره قدوتي

إلى جميع الأصدقاء: مداحي أحمد الذي شاركني في جميع أطوار إعداد المذكرة إلى حمزة، مراد، فيصل
الشيخ، لعرج، يوسف، عباس و جميع أساتذة و طلبة كلية العلوم السياسية بجامعة سعيدة

إلى كل من سقط من قلمي سهوا سيقف قلمي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت له

هذه المفردات تكون خير معينة حتى تذكروني يوما ما.

طيب

خطة البحث

بسملة

دعـــاء

تشكـرات

إهـداء

خطة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدّراسة

المبحث الأول:مفهـوم الأمـن.

المطلب الأول:تعريف الأمـن.

المطلب الثاني: مستويات و خصائص الأمن.

المطلب الثّالث:مقوّمـات الأمـن.

المبحث الثّاني:مفهوم الأزمة.

المطلب الأول: تعريف الأزمة.

المطلب الثّاني: الأزمة و المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الثّالث: تعريف المقاربة.

الفصل الثّاني: التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول:بيبليوغرافيا منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التّعريف بمنطقة السّاحل الإفريقي.

المطلب الثّاني: الجغرافيا السّياسية لوحدات السّاحل الإفريقي.

المطلب الثّالث: الخصائص البيئية و الاقتصادية لمنطقة السّاحل الإفريقي.

المبحث الثّاني:التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل الإفريقي و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: التّهديدات اللّينة.

المطلب الثاني: التهديدات الصلبة.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي.

المطلب الأول: المقاربة الاقتصاديـة.

المطلب الثّاني: المقاربة الأمنيـة.

المطلب الثّالث: المقاربة الدّبلوماسيّـة.

المبحث الثاني :المشاريع الأجنبية في السّاحل الإفريقي.

تمهيـد.

المطلب الأول :المشاريع الأمريكية.

المطلب الثاني:الوجود الفرنسي.

المطلب الثالث:الصّعود الصّيني.

المطلب الرابع:تأثيرات المشاريع الأجنبية على أمن الإنسان في السّاحل الإفريقي.

خلاصة الفصل.

الخاتمة.

قائمة المصادر و المراجع.

الفهرس.

الملاحق.

مقدمـــة

مقدمة عامة

لقد كان للتّحول البنيوي (بزوال المعسكر الاشتراكي) و التّحول القيمي (المد العالمي للفكر اللّيبرالي) الّذي شهدته العلاقات الدّولية أثرا بالغا في دفع مسار التّحول في المسلّمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن، و بروز مع ذلك التّحول أيضا ظهور تهديدات أمنية جديدة و معقّدة زعزعت استقرار مناطق عدّة عبر العالم و بشكل أخص على الدّول التي تعاني اختلالا أمنيا تقليديا كالدّول الإفريقية، حيث وجدت هذه التّهديدات أرضية خصبة لانتشارها و توسّعها، و تظهر دول منطقة السّاحل الإفريقي من بين أكثر الأقاليم الإفريقية تأثّرا بهذه الوضعية الجديدة، حيث برزت عدّة معطيات إقليمية و دولية أصبحت أكثر تأثيرا في تحديد رهان منطقة السّاحل الإفريقي و مستقبلها سواء من حيث طبيعة التّهديدات الّتي تواجهها المنطقة أو من حيث طبيعة الفاعلين الّذين يديرون مجرى الأحداث بالمنطقة.

فطبيعة التّهديدات ارتبطت بالبيئة المحلّية في غالبها و بالبيئة الدّولية في توجهاتها فالفشل الدّولاتي و عدم قدرة الدّولة على التّحكم في مسار التّفاعلات على المستوى الوطني أو الإقليمي المشترك أدّى إلى ما يمكن وصفه بالفوضى، ممّا عزّز ظواهر عديدة منها: الجريمة المنظمة، الإرهاب و النّزاعات الدّاخلية سواء في بعدها الطّائفي الإثمين أو السّلطوي المنصب حول منطق توزيع الثّروة، الأمر الّذي أدّى إلى دخول المنطقة في حالة من اللإستقرار استغلّت من طرف بعض الأطراف المحلّية و الخارجية في بناء شبكات نفوذ تعزّز بها مكانتها في المنطقة أو على المستوى الدّولي باعتبار أنّ منطقة السّاحل الإفريقي من النّقاط الأكثر توتّرا في العالم تنتشر فيه كل مظاهر الانهيار الدّولاتي الّتي تهيّئ الجو لانتشار التّهديدات التي تفتك بالمنطقة أكثر من ذلك فإنّ الأزمة في منطقة السّاحل أدخلت الجزائر في مشكل لم يسبق له منذ اندلاع الحرب في الصّحراء الغربية في السّبعينات ثم أزمة و العشرية السّوداء في التّسعينات حيث أثار هذا الوضع مخاوف جديدة ليس للجزائر فقط و جيرانها أيضا لأوروبا و الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهذا ما دفع بالجزائر باعتبارها الفاعل الأوّل في المنطقة للتّحرّك بفاعليّة من أجل القضاء على هذه التّهديدات و مواجهتها من خلال دبلوماسيتها الّتي ترى أنّها قادرة على حماية أمنها الوطني و تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة السّاحل الإفريقي.

إنّ كلّ هذا الحراك داخل منطقة السّاحل و الصّحراء الكبرى و زيادة على التّربص الخارجي بثروات المنطقة يدفع بلا شك أنظمة المنطقة للبحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة هذا الانكشاف الإستراتيجي و على ما يبدو فقد تنوّعت هذه الإستراتيجيات من الاستعانة بالطّرف الأجنبي و استيراد الحلول من الخارج في المقابل هناك من الدّول و على رأسها الجزائر من تراهن على التّحرك الإفريقي

انطلاقا من شعار أفرقة الحلول و الاعتماد على النّفس في مواجهة التّحديات المشتركة رغم صعوبة المهمّة.

أهمّية الموضوع:

يستمدّ موضوع التّحدّيات الأمنية في منطقة الساحل أهمّية من اعتبارات موضوعية كون طبيعتها عالمية و متنامية كالإرهاب و الجريمة المنظّمة و هي تشكّل مصدر خطر على الإنسان في استقراره و في وجوده، و هي مهدّدة لبناء الأمن الشّامل للدّول باعتبارها أخذت منحا تصاعديا، كما أنّ دراسة موضوع المقاربة الأمنية الجزائرية و إسقاطها تطبيقيا على منطقة السّاحل الإفريقي الّتي تتفشّى بها كل مظاهر اللإستقرار و اللأمن تعطي للموضوع بعدا أكاديميا لإيجاد مواطن الخلل و أسباب الانتشار يعطي وصفة ذات بعد يتجاوز إقليم السّاحل الإفريقي لمواجهة التّهديدات الأمنية.

و تزداد أهمّية الموضوع في تبيان دور الرّهانات الدّولية الآتية الّتي تحكم النّظام الدّولي و التّصورات المختلفة الّتي أنتجتها الحقول المختلفة سواء الأمنية أو السّياسية أو الاقتصادية كحجر زاوية في تحليل التّهديدات المختلفة حسب الطّبيعة و التّأثير على المنطقة، كما أنّ هناك علاقات وطيدة بين انتشار التّهديدات اللاتماثلية و الفشل الدّولاتي، ممّا يعطي للفشل الدّولاتي في دول السّاحل الإفريقي قدرة تفسيرية للوضع الأمني الإقليمي المتدهور من جهة و من جهة أخرى يبقي إمكانية تنامي تلك التّهديدات في دول تمتلك قدرة ضبط وتحكّم قائمة على مؤسّسات قويّة و مستمرّة.

مبرّرات اختيار الموضوع:

اختلفت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، ففيما يخص الأسباب الذّاتية نذكر منها الاهتمام الكبير بالدّور الجزائري لقناعة الباحث ومدى تأثيره على منطقة السّاحل الإفريقي. و هناك أسباب موضوعية دفعت لطرح هذا الموضوع منها جدة الموضوع الّتي كانت دافعا ومحفزا للبحث فيه إذ يعتبر موضوع الأمن في إفريقيا موضوعا راهنا في الدّراسات الإفريقية خاصّة و العلوم السّياسية عامّة، كما الطّبيعة العلائقية للأمن القومي الجزائري و فهم الإستراتيجية الجزائرية تشكّل مبرّرا لاختيار هذا الموضوع، إذ تسعى الدّراسة في الأخير للوصول إلى معرفة المقاربة الجزائرية لفك الصّراع في منطقة السّاحل الإفريقي وكيف تأثّر الأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده و مستوياته بمجريات الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.

الإشكالية الرئيسية:

أمام تطوّر الأوضاع في منطقة الصّحراء الكبرى و تسارع وتيرة التّفاعلات بين مختلف المتغيّرات الدّاخلية و الخارجية و مع اشتداد اتّجاه الأنظار نحو هذه المنطقة لما تشكّله من أهمّية بالنّسبة لمختلف الفواعل و ما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل في مثل هذه المواقف المتّخذة من طرف النّظام الجزائري و بالتّالي تتمحور هذه الدّراسة حول التّساؤل الرّئيسي التّالي:

-ما مدى نجاعة المقاربة الجزائرية المتّبعة في مواجهة التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي، و ما أبرز التّحديات الّتي تواجهها؟

و بمعنى آخر هل يمكن للمقاربة الجزائرية أن تحدّ من مخاطر انتشار هذه التّهديدات والتّحديات في طريق بناء السّلم في المنطقة؟

الأسئلة الفرعية:

و يتفرّع عن هذا جملة من الأسئلة الفرعية يمكن إجمالها كالآتي:

-ما موقع الجزائر مما يحدث في جنوبها من تجاذبات إقليمية و عالمية لأمننة المنطقة؟

-إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التّهديدات الموجودة في منطقة السّاحل على الأمن القومي الجزائري؟

-كيف قطفت القوى الكبرى هذا الانكشاف الأمني لاختراق المنطقة؟

الفرضيات :

-إنّ السّياسة الجزائرية في منطقة الصّحراء الكبرى تفتقر لتصوّر واضح ممّا جعلها تكون ظرفيّة تخضع للمناسبات و تتحرّك وفقا لردود أفعال المشاريع في المنطقة.

-إنّ المفهوم الشامل للأمن و توسّع مفهوم الحدود الآمنة جعل الجزائر تقتنع بحدّة المخاطر الّتي تتجاوز الحدود الجغرافيّة لها في منطقة السّاحل الإفريقي.

-إنّ التّنسيق الإقليمي الفعّال يؤدي إلى تجاوز التّهديدات الموجودة في المنطقة و تدعيم دور الدّولة دون اللّجوء إلى العامل الخارجي.

منهج الدّراسة:

يعتبر البحث في موضوع الأمن في السّاحل الإفريقي تطلّب منّا الاستعانة بجملة من المناهج. إذ تمّ اللّجوء إلى المنهج المسحي الّذي من خلاله يتم فحص مختلف الأحداث و القضايا الّتي تعيشها المنطقة الّتي لها تأثير على الأمن القومي الجزائري كالنّزاعات و الإرهاب و الجريمة المنظّمة، كما تمّت الاستعانة بمنهج دراسة حالة من خلال التّطبيق على منطقة السّاحل الإفريقي كنموذج لإبراز التّهديدات

الأمنية على المنطقة و على الأمن الجزائري بالخصوص بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التّاريخي عند تتبّع مراحل تطوّر الأزمة في منطقة السّاحل.

أمّا فيما يخص الإطار النّظري للدّراسة فستعتمد الدّراسة على المقاربات الأمنية كالمقاربة الواقعية للأمن الّتي تقوم على أساس أنّ الأمن يشكّل هاجسا أساسيا للدّولة الّتي تسعى دائما إلى تحقيق المصلحة لكن دون إقصاء منطق العقلانيّة، فواقع التّهديدات الأمنية في دول السّاحل يعيق الدّول على تحقيق مصالحها.

تقسيم الموضــوع:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تمّ تقسيم الدّراسة إلى مقدّمة و ثلاث فصول و خاتمة تطرّق الفصل الأول و الذي عنون بالإطار النظري و المفاهيمي حيث تمّ التّطرق إلى دراسة مفاهيم الأمن المختلفة و كذا الأزمة و بعض المفاهيم المشابهة لها.

في حين الفصل الثّاني تمثّل في أزمات السّاحل الإفريقي و أهم التّهديدات الّتي تواجه المنطقة ففي الشّطر الأول تمّ التّركيز على بيبليوغرافيا منطقة السّاحل الإفريقي أمّا الشّطر الثّاني فتميّز بمختلف التّهديدات الّتي تواجه هذه المنطقة بنوعيها الصّلبة و اللّينة و أثرها على المنظومة الأمنيّة الجزائريّة.

أمّا الفصل الثّالث فجاء ليعالج المقاربة الأمنيّة الجزائريّة المتبنّاة لحل الأزمــة و كدا المشاريع الأجنبية في المنطقة.

صعوبات الدّراســة:

كأي دراسة علمية فقد واجه إعداد الدّراسة صعوبات نذكر من بينها:

- كثرة المتغيّرات المشكّلة للموضوع ما شكّل صعوبة الرّبط بينها.
- قلّة المراجع المتخصّصة باللّغة العربيّة إلاّ بعض الإشارات في بعض المقالات أو بعض الدّراسات الجامعية.
- صعوبة ترجمة المراجع الأجنبيــة.
- قلة المواضيع الأكاديميــة و ضيق الوقت.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة

شكلت بداية التسعينات من القرن الماضي نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا و ممارسة حيث تولي عدد كبير من الدارسين مهمة إخراج مفهوم الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه في الفترة السابقة، و في هذا الصدد تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار للأمن و ما تخلفه من أثار سلبية على سكان بلدان هذه المنطقة و الدول المجاورة لها حيث أصبحت المصدر الرئيسي للكثير من المشاكل.

المبحث الأول:مفهـوم الأمـن

يعتبر الأمن أحد أهم الوسائل لبلوغ الدول ذروتها في التّقدم والنّجاح، فمهما كانت الدّول آمنة ومستقرّة كلما كانت علاقتها بباقي الدّول وطيدة و بالتّالي تستطيع الدّخول معها في علاقات شراكة سواء في المجال الاقتصادي و الّذي يعتبر العصب الرئيسي في العلاقات الدولية أو غيرها من مجالات الحياة المشتركة بين الدّول، وخصوصا الدول المتقدّمة الكبرى.

المطلب الأول:تعريف الأمـن

إن مفهوم الأمن هو التّعريف الّذي يكاد يجمع الباحثين في الدّراسات الأمنية و نظرية العلاقات الدّولية على أنّه مفهوم غامض المدلول ويتميّز بعدم اليقينية، و هذا قد يعود كما يعتبر البعض إلى الوقوع في فخ الإيديولوجية فكل يضفي عليه طابعا يخدم خلفياته الفكرية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت للأمن [1] ، هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفيّة التي تصل إلى حد الصراع الوجودي بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدّولية و حتّى المقاربات الأمنية الموجودة.

لذلك تعدّدت مفاهيم الأمن ففي: اللّغة العربيّة يعرّف على أنّه الاطمئنان من الخوف، قال تعالى:"وإذ جعلنا البيت مثابة للنّاس وأمنا..." (الآية 124 من سورة البقرة)

و طبقا لما جاء في الآية، فإن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد وحرّيتها من العدوان الخارجي أما الأمن الدّاخلي فهو حفظ النّظام داخل البلد.

(1).جندلي خالد معمر،"**التّنظير في الدّراسات الأمنية كفترة ما بعد الحرب الباردة**":(دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر)، رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية،كلية العلوم السّياسية و الإعلام، جامعة الجزائر،2008،ص18.

و هذا تأكيد على أنّ الأمن هو ضد الخوف حيث أن الأمن كان قد ذكر في القرآن الكريم ، واشتقّت كلمة الأمن من القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان" فالأمن في الأصل هو الاطمئنان النّاتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، إذ نجد قوله تعالى:"وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا..." (الآية 55 من سورة النور). و قوله كذلك:"وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به..."(الآية 83 من سورة النّساء).

و عرّفه العرب منذ أزمنة طويلة. أمّا في **الأصول اليونانية**:

فقد عبرّ عن الأمن بمصطلح *"Asphaleia"* و الّذي يعني الأمن و اليقين

و السّلامة و المشتق من : *"Sphallo"* الدّال على التّعثر و السّقوط و اقتراف الأخطاء

و في اللّغة الأجنبية ترجع الكلمة الإنجليزية:

"Security" إلى أصلها اللاّتيني *"Securus"*,*"Sure Securitas"*،

" المستنبطة من الكلمة المركّبة *Sure,cura "*

" حيث تعني *"Sure"* بدون أو *"Sans"* ، و تعني باللّغة الفرنسية *"Cura"*

اضطراب، أي" ***Surecura*** *"* تعني السّلامة و الأمن[1].

1- المنظور التّقليدي للأمن

ارتبط بكيفية استعمال الدّولة كقوتها لإدارة الأخطار التي تهدّد وحدتها التّرابية و استقلالها

و استقرارها السّياسي بمواجهة الدّول الأخرى، بما يعني أن الأمن مجرّد مرادف للمصلحة الوطنية و في هذا المجال عرّف **أرنولد أولفرد**: الأمن بأنّه غياب أي تهديد اتّجاه قيم مكتسبة بما يعني غياب الخوف من أن يتم المساس لأي من هذه القيم. و عند إسقاط هذا التّعريف على فترة الحرب الباردة فإنّ هذه التّهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية اتّجاه المد الشّيوعي و المخاطر التي كانت تهدّد القيم الليبرالية [2]، حيث يمكن معالجة هذا المنظور من خلال تصورين:

---

(1). قسّوم سليم،" **الاتّجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنية**": دراسة في تطور مفهوم الأمن، عبر مناظرات العلاقات الدّولية،(رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية،كلّية العلوم السّياسية و الإعلام)، جامعة الجزائر،2010،ص18.

(2). حجّار عمّار:"**السّياسة المتوسطية الجديدة للإتّحاد الأوروبي**"، (رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية)، جامعة باتنة ،2002،ص48.

التّصور الأول:

و الّذي يعكس مفهوم الأمن في معناه السّياسي الضّيق و التّصورات التّقليدية له، والّتي برزت أثناء ممارسات السّياسة الدّولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة

الفعل الرّئيسي في العلاقات الدّولية، ليشير إلى سلامة و حماية الدّولة من الأخطار و التّهديدات الخارجيّة ذات الطّبيعة السّياسية الدّبلوماسية و العسكرية الّتي يمكن أن تؤثّر على الدّولة تأثيرا مادّيا يمسّ كيانها السّياسي و القانوني و وحدتها التّرابيـة.

أما **التّصور الثّاني:** فيتبنّى موقفا توسّعيا، إذ بجانب البعد العسكري البحت للأمن تعدّ المسائل الاقتصادية،البيئية،المجتمعية،قطاعات جديدة تميّز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات العولمة، وتعقّد الحياة الدّولية.

2-المفهوم الضّيق للأمن: يعتبر التّيار الواقعي الأكثر تحمّسا للدّفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدّولة كونها الفاعل الوحيد و معيار الشّرعية السّياسية، فالواقعية بمختلف نسخها النّظرية المتعدّدة، تنظر للدّولة على أنّها وحدة التّحليل الأساسية، ومحورا في السّياسة الأمنية، وأن الأولوية هي لتحقيق أمن الدّولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية[1].

استعمل الأمن من طرف "**سيسيرو *Ciecero***" و "**لوكرتيوس *Lucretius***"

للإشارة إلى حالة الشّعور بالحرّية من التّهديد، ومنذ القرن 16 م أصبح يستعمل هذا المفهوم في إطار الأمن العام.

وحسب المؤرخ **كوز** الّذي اعتبر أن تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي و مفهوم مركزي تبلور " منذ القرون الوسطى تأثّرا بمفاهيم ***« Pax romana »*** و ***« Pax christiane »***

وتطور في القرن السّابع عشر كمفهوم معياري مطبّق على أمن الفرد "***الحماية الاجتماعية***" و الأمن الدّاخلي للدّولة"شرطة" و الأمن الخارجي للدّول "قوات مسلّحة".

و تقود كل هذه المعاني إلى الشّعور الذّاتي الجسماني بالأمن والأمان و الحالة الموضوعيـة

و المساواة والوضعية القانونيّة، هذه المفاهيم تأثّرت بالنّقاش الجلي حول الأمن في العلوم الاجتماعيـة.

---

(1). حجّار عمّار المرجع نفسه ص 48.

فقد سيطرت و حتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التّصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا وذلك لوقت طويل، وانعكس ذلك على الدّراسات الأمنية، التي اعتبرت الأمن كمشتق من القوّة.أما التّصورات التّقليدية من منظور واقعي جديد (بنيوي): فعلى حد تعبير "***كنيت والتز***" و هو عميد الواقعية الجديدة ففي ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء و استمراريّة الدّول مضمونا، ستبحث الدول عن أهداف أخرى مثل: الهدوء،الرّبح والقوّة [1].

تختلف تصورات التّقليديون سواء كانوا واقعيون أو واقعيون بنيويين لذلك يعتبر الاتّجاه الواقعي من المقاربات التي خصّصت حيّزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدّولية في وضع تصوّر متكامل الفهم للأمن، حيث رسم الواقعيّون نظرة فوضوية للعلاقات الدّولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظّم الحياة الدّولية و كل دولة تبحث عن تحسين وضعيّتها و زيادة علاقتها لتحصيل القوّة،وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها و تنظر للدّول الأخرى كتهديد.

3- المفهوم الموسّع للأمــن

رغم نداءات وأصوات الواقعيّين و الولقعيّين الجدد حول ضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقاءه في مفهومه التّقليدي (الدّولاتي)، إلا أنّه ظهر التّساؤل حول إمكانية توسيع و تعميق هذا المفهوم، ليشمل تهديدات عدا التّهديد العسكري، الدولاتي، وتعميق قطاعاته إلى وحدات أخرى عدا الدّولة.

تشكّل هذا النّقاش النّظري على خلفيّة الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب في سنوات الثّمانينات، وتماشيا مع هذا الوفاق الدّبلوماسي. انخرط هذا السّياق ضمن الحركات الاجتماعية السّاعية للسّلام، والرأي العام اللّذان دعوا إلى دمقرطة السّياسات المتعلّقة بالمسائل الإستراتيجيّة بحثا عن الشّفافية والشّرعية وضرورة تبنّي سياسات خارجية ذات رؤى توسّطية ومعتدلة[2].

---

(1).Elk Krahmann, ***"Security collective good or commodity European journal of international relation****,2008*

(2): قسوم سليم، المرجع سابق الذكر، ص 73.

4- الأمن منمنظور التّصورات النّقديـة

نهاية الحرب الباردة ولّدت نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التّحولات، خاصّة المتعلّقة بالثّورة التكنولوجية والاتّصالية إلى جانب تقلّص الحدود بين الدّول، كما تزامن مع هذه التّحولات، ظهور تهديدات جديدة لمسألة الدّول تتّسم بكونها تتجاوز حدود الدّول، كتجارة المخدّرات عبر الحدود، الجريمة المنظّمة، الإرهاب الدّولي، إلى جانب انتشار العديد من الأمراض الأوبئة والتّلوث البيئي و غيرها من القضايا التي عجز المنظور التّقليدي للأمن عن التّعامل معها، خاصّة وأن القوّة العسكريّة لا تكّون صالحة بشكل واضح لمواجهة هذه التّهديدات الّتي تفوق أثارها التّهديد العسكري.

كما شكّلت مجموعة من القضايا مثل الانفجار السّكاني، قضايا الهجرة وقضايا الأمن، تغير أجندة العلاقات الدّولية، هذا إضافة إلى تحوّل طبيعة الصّراع في حد ذاتها، فمعظمها أصبحت صراعات داخلية بين الجماعات و الأفراد وليس الدّول حيث لم تعد مصادر التّهديدات الأساسية للدّول مصادر خارجية، بل أصبحت من داخل الدّول ذاتها، والأمثلة على ذلك كثيرة: كالنّزاعات المسلّحة في إفريقيا مثل: الصّومال، رواندا، ليبيريا، النّزاع في شمال مالي والّتي تتّسم بتعقيدها وتشابكها، إلى جانب الاستخدام الواسع للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان[1].

أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على مفهوم الأمن

تعتبر أحداث 11 سبتمبر أحداث هامّة في تاريخ العلاقات الدولية والّتي أثّرت على الدّراسات الأمنية، حيث أعطتها نقلة نوعية من خلال إدخال العالم فيما سمي بالفوضى الدّولية حيث حدث تصنيف جديد للدّول وفق الرّؤية الأمريكية التي تقضي بوجود دول صديقة ودول مارقة، وتجدر الإشارة في هذا الأمر أن الأمن الدّولي أصبح مرتبطا بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها [2].

---

(1). عرفة خديجة، تحولات في مفهوم الأمن من الموقع:

http//www.html.net/arabic/mafhom/2003/09/article 01: islam online 11/02/2014 à 14 :00

(2). حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في تطور العلاقات الدولية**"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر ،2008 ص16.

المطلب الثاني: مستويات و خصائص الأمن

أولا:مستويات الأمن

يشتمل الأمن على العديد من المجالات أو القطاعات التي تتعدى البعد العسكري، وذلك نظرا لظهور مصادر جديدة للتّهديدات، والّتي تستدعي العمل الجاد لمواجهتها وتتمثل في الأمن القومي

أو الوطني و الإقليمي و الدولي، ليصبح الأمن متعدّد الأبعاد ومركبا وليس أحادي التّركيب، وحسب "**باري بوزان**" سريعا ما يتحول إلى مصدر كامن للصّراعات، ليس فقط بين الدّول، بل على مستويات أعلى وأدنى على حد سواء.

1-المستوى الوطني أو القومي:

يقصد بمفهوم الأمن القومي هو قدرة الدّولة على حماية قيمها الدّاخلية من أيّة تهديدات بغض النّظر عن شكل هذه التّهديدات و مصدرها و من هنا يمكن القول أن الوصول إلى الأمن القومي هو عدم وجود تهديدات للقيم الأساسية،التي تعتنقها أو تسعى إليها الدّولة و القدرة على إزالة أيّة مخاوف على هذه القيم من أي تهديد تتعرض له الدّولة حاليا أو مستقبلا[1].

و هو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدّولة الصّغيرة من ناحية وأكثرها فعالية لأنّه يعتمد على القوّة الذاتية للدّولة و على قرارها السّياسي مثل (أمريكا التي ترفض ترك أمنها لدولة أخرى أو للتّنظيم الدّولي أو التّحالف الدّولي معين من ناحية أخرى[2].

حيث تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنّه القدرة على حماية قيمها الدّاخلية من التّهديدات الخارجية في حين عرفه **جيرالد هويلر** على أنه يعني حماية الدّولة ضد جميع الأخطار التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت السّيطرة الأجنبية في حين يرى **تريغر وكرونبورغ** إلى أنّه حماية القيم الحيوية للدّولة التي ينبغي على سياستها أن تسهر و تعمل من أجل إيجاد الشروط السّياسية و الوطنية و الدولية الملائمة لحماية و توسيع قيمتها الحيوية ضد الأعداء.

---

[1] محمد النّصر مهنا، **الأمن القومي العربي في عالم متغيّر**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1996، ص11.

[2] .خير الدين العايب،" **الأمن في حدود البحر المتوسط في ظل التّحولات الدولية الجديدة**"، (مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدّولية)،جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية،1995،ص27.

2- المستوى الإقليمي:

هو مفهوم سياسي يطلق على السّياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشتركة للنّظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التّهديدات الخارجية المشتركة للإقليم. وانتشر استعمال هذا المفهوم في أدبيات العلوم السّياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثّانية لاسيما بعد ظهور التكتلات الإقليمية كإطار للتّنظيم الإقليمي، ويتّخذ الأمن الإقليمي مسمّيات مختلفة و عديدة

و حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتّصف به، إذ أن في إطار النّظام الإقليمي العربي يطلق عليه الأمن القومي العربي[1].

حيث يتضمّن الأمن الإقليمي علاقات الأمن المتبادلة بين الدّولة والدّول المجاورة و يعتبر التّعاون أساس الأمن الإقليمي و شرط نجاحه، فالتّعاون الإقليمي مفهوم وسيط يتناول التّفاعلات التّعاونية بين الدّول في منطقة معينة، و هو وسيط لأنه يتّخذ موقفا وسطا بين التّعاون الدّولي والعالم و وجود الأمن الإقليمي يرتبط بنظام الإقليم أو النّظم الفرعية في النّظام الدولي الذي نعيشه و يفترض لقيام الأقاليم

أو النّظم الفرعية توافر مجموعة من الشّروط الّتي لا غنى عنها و في مقدّمتها:(الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية مركزية، ووجود هوية مشتركة وإجماع قومي حول الأهداف العليا و توافر تفاعلات سياسية كثيفة. و قد يمثل الأمن الإقليمي في تعامله مع بقية الأنماط الإقليمية أمنا قوميا، لكونه يتعلّق بأمن عدة دول تربطها علاقات انتماء و ولاء مشترك ومثال ذلك الإتّحاد الأوروبي الّذي يعد خير مثال لتطابق الأمن الإقليمي و الأمن القومي.

و تتجلّى أهمية الأمن الإقليمي و فاعليته عند ثلاث مجالات رئيسية ترتكز عليها و هي:

1-حل الصّراعات بمفهومها الشّامل.

2-ضبط التسلّح كإطار لكافة التّرتيبات التّسلحية.

3-بناء الثّقة العملية متعدّدة التّرتيبات.

[1] .كاظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة العلوم السّياسية، مركز الدّراسات الدّولية، عمان، مجدلاوي للنّشر، 2004، ص79.

3-الأمـن الدّولـي:

إذا كـان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة أو إقليم معين، فإن الأمن الدّولي هو حصيلة مجموع أمن كل دولة، عضو من أعضاء البيئة الدّولية، ويتم من خلال التّعاون والتّنسيق الدّولي.

هو الّذي تتولاّه المنظّمات الدّولية سواء منها الجمعية العامّة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدّولي في الحفاظ على الأمن و السّلم الدّوليين، حيث اتّصف هذا المفهوم بثلاث عناصر أساسية هي:

-وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن)

-وجود تنظيم التّجريم العدوان (القانون الدّولي) [1(1)].

-وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السّابع7، مجلس الأمن)

كما تعدّدت المفاهيم و التّعريفات الّتي حاولت تفسير الأمن الدّولي منها من قالت بأنّه النّظام الّذي يهدف إلى حفظ السّلم من خلال منظّمة تظم مجموعة من الدّول ذات السّيادة تتعهد كأمنها بالدّفاع عن بعضها في حالة تعرض أحدها للهجوم، كما تنعته الحروب بأنه النّظام الّذي تعتمد فيه الدّول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لحظر خارجي ليس على وسائلها الدّفاعية الخاصّة

أو مساعدة حلفائها فحسب، وإنّما على أساس من التّضامن و التّعاون المتمثل في تنظيم دولي مزوّد بالوسائل الكافية و الفعّالة لتحقيق هذه الحماية.

و قد تطور مفهوم الأمن الدّولي و ذلك بفعل التّحولات التي طرأت على النّظام الدّولي، وكذا الظّروف التي ارتبطت بنشأة ووضع ميثاق الأمم 1945 فقد تغيّر مضمون الأمن الدّولي بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكّلت هذا المفهوم لفترة طويلة خاصّة بعد نهاية الحرب الباردة مما أدّى إلى تسارع الأحداث الدّولية، والتّطورات الحاصلة في المجتمع الدّولي فتح المجال لظهور و بروز عدّة مفاهيم تصب إلى تحقيق الأمن والسّلم و يرتبط هذا المفهوم بما هو أوسع من القضايا العسكرية

[1] :بوبكر عبد القادر، **مفهوم الأمن الدّولي وفقا للنّظام العالمي**، مذكرة لنيل شهادة الدّكتوراه، قسم الحقوق فرع قانون عام، كلّية بن عكنون، جامعة يوسف بن خدّة، الجزائر،2007،ص18.

التّقليدية، فالقضايا الاقتصادية و السّياسية الّتي تعتبرها أيضا في إطاره ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فهو ليس مجرّد إجراءات للدّفاع و التّرتيبات للحماية بل هو الاستقرار بمختلف معانيه

و يتحقّق هذا كلّه بفضل التّعاون المتبادل.

ثانيا:خصائص الأمن

أ. النّسبية:

بمعنى أنّ أغلب الدّول المعاصرة عندما تضع سياستها الأمنية، و خصوصا الخارجية منها، تنطلق من مدى الانسجام أو التناقض بين مصالحها و غيرها من الدّول، و بالتّالي من نوعيّة العلاقة السائدة بينها، كأن تكون قائمة إمّا على علاقات الثّقة أو عدم الثّقة.

ب. الديناميكية:

و ينطلق فهمنا لها من إدراك حقيقة مفادها أنّ صيانة الأمن القومي و كأمر بديهي تتضمّن الإجراءات الّتي تعتمد لمجابهة جميع الحالات السّلبية المحتملة، و نظرا لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات من الصّعب التنبّؤ المسبّق و الدّقيق دوما و أبدا بما قد يحدث من احتمالات داخلية و خارجية غير مرغوب فيها، و يفترض هذا الواقع ضرورة ربط الشّعور بالأمن ربطا وثيقا بمحصّلة عملية مستمرّة ترمي إلى تقييم الواقع المتغيّر للدّولة بأبعاده المختلفة، وصولا إلى إعادة تعريفه و تحديده بالشّكل الّذي ينسجم و مفردات و خصائص هذا الواقع.

ج. الانعكاسية:

و ينطلق فهمنا لها من فرضيّة أنّ الشّعور الأمني هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التّغير

و التّحول الّتي تمر بها الدّولة، و من هنا يبنى الشّعور بالأمن و كذا السّياسة الأمنية، و بناء على ذلك فمن الواضح أنّ الدّولة لا تسعى إلى الأمن بحد ذاته و إنّما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم و مصالح مختلفة النّوعية، و لأهميتها و ضرورتها يعتبر الدّفاع عنها و صيانتها شرطا أساسيا لاستمرار قدرة الدّولة على الدّفاع عن أساس وجودها.

و فضلا عن ما تقدّم فإنّ العلاقة بين العلاقات الدّولية و الأمن القومي قد عبّرت عن نفسها بصيغ متعدّدة، فمؤتمرات الأمن و التّعاون الإقليمية و معاهدات نزع السّلاح، أو حظر التّجارب النّووية،

أو مؤتمرات مجلس وزراء الدّاخلية العرب كلّها صيغ تتوسّم إرساء نمط من العلاقات الدّولية قائم على التّعاون السّلمي، و تهدف للأمن، و تعبّر بالرغم من اختلافها عن أنماط من العلاقة بين العلاقات الدّولية و الأمن القومي [1].

[1] : تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السّياسية و الدّولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع ط2005 1، ص420

المطلب الثّالث:مقوّمات الأمن

عند مناقشة مقوّمات الأمن، تجدر الإشارة إلى ملاحظات أوليّة مهمّة و هي:

أ-لا يمكن حصر مقوّمات تحقيق الأمن في مقوم واحد.

ب-صعوبة تحليل و تقييم العناصر غير المادّية للأمن.

ج-صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التّفاعل بين جميع هذه المقوّمات.

1-المقوّم الجيوبوليتيكي:يتضمن تعيين مناطق أمن الدّولة وكيفية توزيع السّكان،وكذا طريقة انتشار الصّناعات على الأقاليم، وإمكانية توفّر وسائل الاتّصال و المواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد ويمكن مناقشة هذا المقوّم في النّقاط التّالية:

أ-حجم الرّقعة الجغرافية: هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدّولة جانبا من قوّتها، و قوّة الدّولة الّتي تسمح بتوسيع حيّزها الجغرافي، و هنا تتعرّض إلى تأثير حجم الدّولة في قوّتها من خلال[1](1):

1.1-استيعاب تعداد ضخم من السّكان بالإضافة إلى الزّيادة السّنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة) وكذا وفرة و تنوّع الموارد الطبيعية و هو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضّغط السّكاني و الموارد المحدودة.

1.2-منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضّربة الأولى و يقلّص تأثير المفاجآت الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية و الاقتصادية، ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو، و استدراجها ثم إفنائها.

ب-التّضاريس أو طبوغرافية الأرض: تساهم التّضاريس من حيث وجود الجبال و الأنهار

و السّهول في تحديد طبيعة النّقل و الاتّصال داخل الدّولة، فكلما كان الاتّصال سهلا كلما زادت درجة التّجانس و التّرابط التّقافي و هذا ما يسهل من عملية الدّفاع عنها مثل جبال البرنس بإسبانيا

و المحيطين الهادي والهندي بالنّسبة للولايات المتّحدة قبل ظهور الصّواريخ العابرة للقارات.

[1] : تامر كامل الخزرجي، المرجع نفسه ص 65.

جـ-الموقع الجغرافي: تبرز أهمّية هذا العامل من خلال:

1-1- مدى اندماجها و مشاركتها في المجتمع الدّولي (عكس الدّولة الحبيسة).

1-2-يحدّد الموقع الجغرافي طبيعة قوّة الدّولة من حيث لونها قارية أو بحرية.

1-3-إشرافها على المضايق و الأذرع المائية العالمية.

-إلاّ أنّ أهمية هذا العامل قد تقلّص بسبب التّطور الهائل في الأسلحة و التّقنيات العسكرية و وسائل الدّعم اللوجيستي.

2-المقوّم الاقتصادي: يشير إلى قدرات الدّولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) و درجة الاعتماد على الخارج،و كذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا.

بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة و مدى التّوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة و التي تعدّ الأساس للاستقرار السّياسي و الاقتصادي.

3-المقوّم الاجتماعي: يشير هذا العامل إلى طبيعة التّكوين الاجتماعي (طوائف، أقلّيات،مذاهب...) و نوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع) وكذا التّوازن بين النّمو السّكاني و النّمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

4-المقوّم السّياسي: يتمحور هذا المقوّم في اتّجاهين أساسيين هما:

أ-المحور الدّاخلي: يختصّ بالتّفاعلات السّياسية القائمة داخل النّسق السّياسي الوطني (المشاركة السّياسية، الانتخابات، التّداول السّلمي للسّلطة...)،و كذا قابلية النّظام على تعبئة عناصر قوّة الدّولة لتحقيق أهدافه التّنموية.

ب-المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدّولة على الاندماج في النّسق الدّولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.

المبحث الثّاني:مفهوم الأزمة

يعدّ مفهوم الأزمة من: المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءا من الأزمات التي تواجه الفرد مرورا بالأزمات التي تمرّ بها الحكومات و المؤسّسات و انتهاء بالأزمات الدّولية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة

و حيث أنّ بعض الباحثين من عرّف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي و السّياسي و الاقتصادي حيث أشار إلى ذلك بقوله: يقصد بالأزمة من النّاحية الاجتماعية:"توقّف الأحداث المنظّمة و المتوقّعة و اضطراب العادات مما يستلزم التّغيير السّريع لإعادة التّوازن، و لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"[1].

أمّا من النّاحية السّياسية: "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النّظام السّياسي و تستدعي اتّخاذ قرار لمواجهة التّحدي الّذي تمثّله سواء كان إداريا، أو سياسيا، أو نظاميا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا أو ثقافيا".

الأزمة لغة:

تعني الشّد و القحط، و الأزمة هو المضيق، و يطلق على طريق بين جبلين مأزم[2(2)].

و مصطلح الأزمة (Crasis) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى التقرر (to decide). أما اللّغة الصّينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة...إذ ينطقونه (Ji-Wet) و هي عبارة عن كلمتين: الأولى تدلّ على (الخطر) و الأخرى تدلّ على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصوّر إمكانية تحويل الأزمة و ما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية الّتي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظّروف و إيجاد الحلول السديدة[3].

---

[1]). عليوة السّيد،"**إدارة الأزمات و الكوارث:مخاطر العولمة و الإرهاب الدّولي**"، دار النّشر الأمين للنّشر و التّوزيع،ط2002 2،ص13.

[2] الرّازي محمّد بن أبي بكر،"**مختار الصحّاح**"، بيروت: دار الكتاب العربي 1967،ص25.

[3]).الشّعلان فهد أحمد"**إدارة الأزمات، الأسس، المراحل، الآليات**"، الرّياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2002،ص17

الأزمة اصطلاحا:

هيّ " حالة توتّر و نقطة تحوّل تتطلّب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثّر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"، و يعرّف قاموس راندام:الأزمة بأنّها"ظرف انتقالي يتّسم بعدم التّوازن و يمثّل نقطة تحوّل تحدّد في ضوئها أحداث المستقبل الّتي تؤدي إلى تغيير كبير". أمّا من النّاحية الاقتصادية فهي تعني انقطاع في مسار النّمو الاقتصادي حتّى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النّمو الفعلي أقل من النّمو الاجتماعي.

عرّفها **ويليام كونت** أن الأزمات بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة من الواقع بطريقة خاصّة وحادّة عندما يواجه صانعي القرار السّياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجأة تتّسم بوجود خطر محدق و عدم يقين بما سيحدث[1]. كما أن الأزمة السّياسية فهي المتعلّقة بمظاهر الصّراع الدّولي و النّزاع بين الحكومات و الدّول و ترتبط أيضا بعنصر التّهديد للمصالح الدّولية و الأمن الوطني للدّول.

و من خلال ما سبق نستطيع وضع تعريف للأزمة: هي حالة مفاجأة ناتجة عن تغيير مفاجئ تتسبّب به كارثة، أو حادثة أو طارئ مفاجئ يخلق حالة من التّوتر و الإحساس بالخطر، مما يهدّد كيان الفرد و المجتمع المنشأة.

المطلب الثّاني: الأزمة و المفاهيم المشابهة لها

أ-مفهوم الكارثة:

الكارثة من الكرث، بمعنى الغم، تقول فلان اشتدّ عليه و بلغ منه المشقّة، و الكارث هو الأمر المسبّب للغم الشّديد[2].

أما قاموس أكسفورد، فقد عرّف الكارثة Disaster بأنّها:"حدث يسبّب دمارا واسعا

و معناه عميقا و هو سوء حظ عظيم". أما السّيد عليوة، فقد قال بأنّ الكارثة: هي أحد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات و قد ينجرّ عنها أزمة،و لكنّها لا تكون أزمة بحدّ ذاتها، و تعبّر الكارثة عن حالة مدمّرة حدثت فعلا و نجم عنها ضرر في المادّيات أو كليهما معا[3].

أما عبد الوهّاب محمّد كامل فقد عرّف الكارثة بأنّها:"حدث مروّع يصيب قطاعا من المجتمع

أو المجتمع كلّه بمخاطر شديدة و خسائر مادّية و بشرية و يؤدي إلى ارتباك وخلل و عجز في التّنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة و تعمّ الفوضى في الأداء و تضارب في الأدوار على مختلف المستويات[4].

و يمكن حصر أهم الفروقات بين الأزمة و الكارثة فيما يلي:

-الأزمة أعم و أشمل من الكارثة.

-الكارثة مدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدّمار الشّامل و الخسائر الكبيرة.

-الأزمة لها مؤيّدون داخليا و خارجيا، أمّا الكارثة خاصّة الطبيعية منها فغالبا لا يكون لها مؤيدون.

---

(1).لواء دكتور عبد العزيز المنعم خطّاب، **إدارة الأزمات الأمنية**، القاهرة، 2003، ص7.

(2).معلوف لويس:"**المنجد**"، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط1951 2،ص72.

(3). عليوة السّيد، مرجع السابق الذكر ص12.

(4). كامل عبد الوهاب محمّد، **سيكولوجية إدارة الأزمات**، عمان: دار الفكر للطّباعة و النّشر و التّوزيع، 1424 هـ، ص21.

كما يعرّفها فليبس بأنّها:"حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام المتّبع في المنظّمة، مما يضعف المركز التّنافسي لها و يتطلّب منها تحرّكا سريعا، و اهتماما فوريا،و بذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنّه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظّمة[1].

و يعرّفها بيبر (Bieber) بأنّها:"نقطة تحوّل في أوضاع غير مستقرّة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدّة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها[2].

أما وزير خارجية الولايات المتّحدة الأسبق **هنري كيسنجر** فاعتبر الأزمة بأنّها:"عرضاSymptonلوصول مشكلة ما إلى المرحلة السّابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلّها قبل تفاقم عواقبها[3]".

2تعريف المشكلة:لغة:

شكّل الأمر يشكّل شكلا: أي التبس الأمر و العامّة تقول شكّل فلان المسألة أي علّقها بما يمنع نفوذها.

و عند **التّهانوي** :"اسم فاعل من الإشكال و هو الدّاخل في أشكاله و أمثاله[4]".

و عند الأصوليين اسم اللّفظ يشتبه المراد عنه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد منه إلاّ بدليل يتميّز به من سائر الأشكال و المشكل ما لا ينال المراد منه إلاّ بالتأمّل بعد الطّلب[5].

اصطلاحا:

هي كلّ موقف غير معهود لا يكفي لحلّه الخبرات السّابقة و السّلوك المألوف، و المشكلة عائق في سبيل الهدف المرغوب، يشعر الفرد إزاءها بالحيرة والتّردد و الضّيق ممّا يدفعه البحث عن حل للتّخلص من هذا الضّيق و بلوغ الهدف و المشكلة شيء نسبي.

---

(1). Norman Phelps : **« Setting up A crisis Recovery plan »**, Journal of business Strategy , Vol 6 .No 4.1986.P6.

(2).جبر محمّد صدّام:"**المعلومات و أهميتها في إدارة الأزمات**"، تونس المجلّة العربية للمعلومات،1998، ص66.

(3).الصّحيان عبد الرّحمان إبراهيم:"**إدارة الأزمات و المفاوضات**"، المدينة المنوّرة، دار المآثر، 2001، ص29.

(4). محمّد علي الفاروقي التّهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، بيروت:ج2، ص 786.

(5). http/ar.Wikipédia.org, 14/02/2014 à 14 :30

المطلب الثّالث: المقاربة

لغة:الاقتراب و الدّنو

اصطلاحا:

تصوّر و بناء مشروع عمل قابل للإنجاز في ضوء خطّة تأخذ في الحسبان كلّ العوامل المتداخلة في تحقيق الأداء الفعال و المردود المناسب[1].

هي أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسّس عليها البرنامج أو المنهاج، و منه فالمقاربة هي الطّريقة الّتي يتناول بها الدّارس أو الباحث الموضوع أو هي الطّريقة الّتي يتقدّم بها من الشّيء.

الاقتراب:Les approches

إنّ التّعقيدات و الصّعوبات الّتي تعترض دراسات الظّاهرة السّياسية و صعوبة استخدام الطّرق المخبرية لاختبارها و لهذا تبقى الدّراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشّخصي و لتأثيرات الثّقافة و البيئة، الّتي يتأثّر بها الباحث. و لذا الاقتراب هو أقرب للواقع من النّظرية في مجال دراسة الظّاهرة السّياسية باعتبار أن الاقتراب هو أسلوب المعالجة و الفهم الذي يكسب الدّراسة طابعها الخاص و يحدّد في نفس الوقت محاور البحث و قضاياه الأساسية و بالتّالي يمكن اعتباره بمثابة اتّجاه أو ميل الباحث إلى اختيار نوعيّة المفاهيم و الطّرق الّتي يستعملها الباحث في دراسته و يتوقّف اختيار الاقتراب الملائم لدراسة قضية معيّنة على عنصرين أساسيّين:

1-اتّساق المدخل المختار مع طبيعة و موضوع القضية محل البحث.

2-كفاءة المدخل و قدرته على تحليل و تفسير هذه القضية و توجيه دراستها نظريا و ميدانيا"إمبريقيا" على حد سواء[2].

و من أهم الاقترابات النّظرية الاقتراب القانوني،اقتراب الطّبقة الوظيفي البنائي، اقتراب التّبعية، اقتراب القيادة السّياسية، اقتراب الثّقافة السّياسية، اقتراب الجماعة.

---

(1). http : //www.Star tunes.com, 17/02/2014 à 16 :30

(2).بومدين فاطمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**،كنوز النشر، ط1، 2011، ص 11

فالاقتراب يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة الّتي تطرح والضّوابط الّتي تحكم اختيار موضوعات و معلومات معيّنة و استبعادها من مجال الدّراسة أو البحث كما يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدّراسات الاجتماعية و منها السّياسية و الملاحظ أنّ الكثير من الباحثين يعرّفون الاقتراب بأحد المجالات التّالية: كالتّاريخ و الاقتصاد و الاجتماعي فنقول الاقتراب التّاريخي أو الاقتصادي كما يمكن أن يقترب بالقوّة السّياسية و الظّواهر المختلفة كظواهر العنف السّياسي و الثّورات و الانقلابات و الحروب الأهلية و المظاهرات و الاغتيالات السّياسية و الصّراع الاجتماعي.

و الاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية و ثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه و بالتّالي على الباحث أن يتعامل معه بحذر[1].

(1). محمد شلبي، ***المنهجية في التّحليل السّياسي***، مطبعة درّاجي،الجزائر 1979.

الفصل الثاني

التهديدات البيئية و الصناعية في الساحل و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائرية

الفصل الثّاني: التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائرية.

تعتبر منطقة السّاحل كقوس للأزمات تشترك فيها كل مناطق الأمن الدّولي، فهي تعدّ بؤرة للأزمات تتوفّر بها كل مصادر التّهديدات من مشاكل اجتماعية و هجرة غير شرعية و انتشار العديد من الجماعات الإرهابية التي سجّلت نفوذها بالمنطقة، و مدى توسّع نشاط الجريمة المنظمة، و انعكست كل هذه الأزمات و الانفلات الأمني بالمنطقة على الأمن القومي الجزائري. و تسعى الجزائر إلى الحيلولة من انتشار هذه التّهديدات و توسّعها.

و من خلال هذا الفصل سوف نتطرّق إلى التّعريف بمنطقة السّاحل الإفريقي و مصادر التّهديدات الموجودة بها.

المبحث الأول:بيبليوغرافيا منطقة السّاحل الإفريقي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي برقعة جغرافية، ذات طابع صحراوي و أراضي قاحلة و مناخ حار حيث أدى دورا في رسم الخريطة الاقتصادية، و حتى الأمنية في المنطقة و معظم سكان المنطقة عبارة عن شبه بدو يعتمدون على الزراعة و تربية المواشي.

المطلب الأول: التّعريف بمنطقة السّاحل الإفريقي.

تعتبر منطقة السّاحل الإفريقي منطقة شبه جافّة، تقع بين الصّحراء الكبرى في الشّمال و السّافانا في الجنوب، و تمتدّ غربا من السّنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو،النّيجر، و شمالا نيجيريا تشاد،السّودان حتى أثيوبيا شرقا.

كما كانت تعتبر منطقة السّاحل الإفريقي الطّريق الأساسي في السّابق خصوصا اتجار البربر و العرب القادمين من شمال إفريقيا، و قد تعاقب على احتلال غرب القارّة الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن 15م مرورا بالاحتلال البريطاني و أخيرا الفرنسي.

و قد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرّق و العبيد إضافة لوفرة الموارد الطّبيعية و الطّاقويّة في عموم القارّة تقريبا، ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول السّاحل و الصّحراء على الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي.

و في الغالب يستعمل مصطلح "السّاحل الإفريقي" للدّلالة على الدّول الثّمانية التي تنضوي تحت تجمّع اللّجنة ما بين الدّول لمكافحة الجفاف**CILSS** وهذه الدّول هي:السّنغال،موريتانيا، مالي،بوركينافاسو، النّيجر، نيجيريا،تشاد،السّودان و أريتيريا[1].(أنظر الخريطة رقم 1).

و يعتبر مناخ منطقة السّاحل حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها، مع اختلافات موسمية قويّة في هطول الأمطار و درجات الحرارة، حيث تتلقّى هذه المنطقة حوالي 200-600 ملم في السّنة من مياه الأمطار التي تسقط معظمها في جانفي و ماي إلى جويلية و سبتمبر بفضل موسم الرّياح الموسمية المسمّاة " الهارماتون" التي تميّز هذه المنطقة في هذه الأشهر من السّنة.

من المهم التّأكيد أنّ العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصاديّة و حتّى الأمنيّة في المنطقة، لتشمل الصّحراء الكبرى ككل معظم السّكان في منطقة عبارة عن شبه بدو حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزّراعة و تربيّة المواشي.

---

*(1) .Edmond Bennis, **« le sahel oubliée »** Revue Tiers Monde, Année 1993, vol, 34, P 311.*

فإن كان المتغيّر المناخي حاسما بقوّة في فرض أجندة معيّنة على حياة النّاس في المنطقة فالتّنوع الإثني

و العرقي ألقى هو الآخر بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة السّاحلية فسيفساء إثنية و نقطة التقاء عدة أعراق تمثّل كل فئة أنماط معيشية مختلفة أهمها: الرّعاة، الرّحل المنتشرين خاصّة في الشّمال [1].

و قد حتّمت الاتّصالات التي أصبحت ضروريّة كنتيجة لتقاسم نفس الحيّز الجغرافي و الاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربيّة المواشي–الزّراعة) الشيء الذي أدّى إلى قيام روابط من كلّ نوع (مصاهرة) و هو ما ذوّب الفوارق بين هذه الشّعوب، غير أنّ هذا التفاهم لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق و الّذي غذّاه أكثر التّواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السّابقة، حيث وضع حدودا جغرافيّة مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي لدول المنطقة و هو الأمر الذي جعل الأمور هنالك قابلة للانفجار في أيّ لحظة كما حدث مع تمرّد التّوارق في مالي و النّيجر.

المطلب الثّاني: الجغرافيا السّياسية لوحدات السّاحل الإفريقي.

سنتطرّق لبعض دول السّاحل من حيث مميّزات كل دولة و مدى احتوائها على الثّروات الّتي تزخر بها هذه الدّول.

I/ مالي: Mali

تعتبر دولة مالي من أكثر دول السّاحل معاناة من تمرّد بعض الجماعات الإثنية على أراضيها، تقدّر مساحتها بـ240000 كلم^2 يرتكز سّكانها في جنوب العاصمة باماكو Bamako بتعداد سكّاني يقدّر بـ 14,5 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2009 و تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى، فنجد إقليم الشّمال الّذي يحتوي على"كيدال"، "غاو" و "تمبوكتو"، وإقليم الوسط يحتوي على مناطق "موتيني"، "سيغو"،"كوليكور" و إقليم الجنوب الحيوي الّذي يشتهر بالزّراعة يحتوي على العاصمة باماكو، "سيكامو"إضافة إلى منطقة "كاتيس"، أمّا فيما يخص أكبر تركيز سكّاني موجود بمنطقة "سيكاسو"[2] ، و يعتبر صيد السّمك و الزّراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمّة في المنطقة بما تحتويه من نهرين حيويين "نهر السّنغال و نهر النّيجر"، أما عن نسبة التّركيز في الجنوب تقدّر بـ 75%

ما يعادل 13 مليون نسمة و هذا نظرا للطّبيعة المناخية الملائمة للزّراعة عكس ما هو في الشّمال الّذي يحتوي على طابع صحراوي.

(1).علي حشوي، "**سياسة الجزائر في منطقة السّاحل الإفريقي**"، (مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السّياسية)، جامعة الجزائر1997، ص 11.

(2).مالي، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرّة في :*http ://as.wikipidia.org/wiki/vue le :27/05/2015, à 19 :10*

II/ موريتانيا: Mauritanie

تقع غرب إفريقيا مساحتها تقدّر بـ:13,032.45 كلم^2 تتمتع بتعداد سكّاني يقدّر بـ:3,291.000 نسمة، و بجزء كبير من الصّحراء الكبرى، لديها حدود مع كل من مالي و الصّحراء الغربيّة، و تحتوي على موارد عديدة منها: الحديد و الثّروة السّمكيّة و كذلك بها مخزون النفط [1].

تعرف موريتانيا، رسميا الجمهورية الإسلامية الموريتانية، هي دولة عربية تقع في شمال غرب أفريقيا و على شاطئ المحيط الأطلسي ، يحدها من الشمال كل من المغرب والجزائر، و من الجنوب السنغال، و من الشرق و الجنوب مالي , و كنقطة وصل بين العالم العربي و الإفريقي تجمع صحراء موريتانيا الشاسعة منذ آلاف السنين بين أعراق و ثقافات مختلفة منها عربية و أمازيغية و إفريقية.

تقع موريتانيا في المنطقة شمال خط الاستواء حيث تندر الأمطار وترتفع درجة الحرارة المناخ عموماً صحراوي حار و جاف في معظم شهور السنة، حيث أن درجة الحرارة في فصل الصيف تبلغ أحيانا ما بين 27 و42 درجة مئوية خصوصا في المناطق البعيد عن البحر، باستثناء فترات معينة حيث يعمل التيار الكناري القادم من الشمال الغربي على خفض درجات الحرارة في المساء وفي الليل خصوصا في المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي حيث تنخفض إلى اقل من 20 درجة في اليوم ، مثل مدينة نواذيبو الساحلية، اما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية فهي ذات مناخ مداري حار ممطر صيفاً (400-300 ملم) دافئ جاف شتاء وتتراوح درجات الحرارة فيه ما بين 12 و28 مئوية, أم في المناطق الشمالية والتي تضم ولايات إينشيري و آدرار و تيرس والأجزاء الشمالية من تكانت والحوض الشرقي فإن الجو صحراوي وجاف بامتياز حيث أن درجة الحرارة مرتفعة صيفا ومنخفضة شتاء إضافة إلى العواصف الرملية كثيرة والأمطار قليلة.

أما عن الأعراق:

- 80% عرب (البيضان) والعرب الحراطين وتشترك هاتان العرقيتان في انهما تتكلمان نفس اللهجة (الحسانية)
- 20%أفارقة زنوج وتضم هذه المجموعة الولوف، السننكي، البولار.

---

*(1).خالد حنفي علي،**الشّركات العالمية لعبة الصّراع و الموارد في إفريقيا**، مجلة السّياسة الدوليّة، عدد 169، جويلية 2007، ص 96.*

الناظر إلى موريتانيا يجد موقعا جغرافيا مناسبا لخلق شعب مزيج بين الأفارقة السود في جنوب القارة والشعوب البيضاء في الشمال. وفعلا شكلت موريتانيا عبر العصور نقطة وصل وجسرا تجاريا ربط ما بين الشمال والغرب الإفريقيين وتشكل في تجارة القوافل بين تمبكتُو وسجلماسة، إلا أن الشعبين لم يمتزجا وإنما نشأ في المنطقة سكاني ذو ثقافتين متعايشتين ويجمعهما الإسلام. في بداية القرن الحادي والعشرين لا زالت موريتانيا مقسمة إلى مجموعتين سكانيتين هما البيضان والأفارقة ذو البشرة السمراء، تعيشان معا في المدن الكبرى، ويسكن الأفارقة الذين تعود أصول معظمهم لدولة السنغال رغم تجنسهم موريتانيين، تقليديا بمحاذاة النهر لأنهم مزارعون بينما يوجد البيضان في المناطق الأخرى لأنهم في الأصل بدو حيث أن بقية البلاد صحراوية أو شبه صحراوية. وفيما يبدو فإن الإسلام، القاسم المشترك، والتعايش التاريخي يحتويان كثيرا من الفروق الكامنة بين مكوني هذا الشعب.

III/ السّودان: Soudan

تعتبر ثاني دولة إفريقية مساحة بعد انقسامها، تعاني هذه الدّولة حالها حال أغلب الدّول الإفريقيّة من تعدّد الإنسيات و العرقيات و هذا ما أثّر بشكل سلبي على استقرارها، مما أدّى إلى انقسامها سنة 2011 و هي جزء من قوس السّاحل الإفريقي إذ يمرّ عليها في منطقة دارفور المتأزّمة بالعنف و الأوضاع الإنسانية المتردّية [1].

السودان (رسمياً جمهورية السودان)، دولة في شمال شرق أفريقيا تحدها من الشرق إثيوبيا وإريتريا و من الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان.

يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق الأبيض رافدا النيل الرئيسيين. ويتوسط السودان حوض وادي النيل.

استوطن الإنسان في السودان منذ 5000 سنة قبل الميلاد تداخل تاريخ السودان القديم مع تاريخ مصر الفرعونية على مدى فترات طويلة، لاسيما في عهد الأسرة الخامسة والعشرين السودانية (الفراعنة السود) التي حكمت مصر من السودان ومن أشهر ملوكها طهراقة و بعنخي.

---

*(1):مصطفى الدّباغ، **الصّراعات الدوليّة الرّاهنة**، بيروت، لبنان، دار الفارس للنّشر و التّوزيع، ط1، 2011، ص 191.*

استقل السودان عن بريطانيا و مصر في الأول من يناير 1956 ، واشتعلت فيه الحرب الأهلية منذ قبيل إعلان الاستقلال حتى 2005 عدا فترات سلام متقطعة، نتيجة صراعات عميقة بين الحكومة المركزية في شمال السودان وحركات متمردة في جنوبه وانتهت الحرب الأهلية بالتوقيع اتفاقية السلام الشامل، بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان، واستقل جنوب السودان عام 2011 كدولة ، بعد استفتاء تلي الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقية.

تكررت الانقلابات العسكرية في تاريخ السودان الحديث، وفي عام 1989 م، قاد العميد عمر البشير انقلاباً عسكرياً، أطاح بحكومة مدنية برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، وأصبح رئيساً لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ، ثم رئيساً للجمهورية إلى الآن .

من الناحية الجغرافية يقع السودان في شمال شرق أفريقيا ويحتل مساحة قدرها 1,865,813 كيلو متر مربع وهو بذلك ثالث أكبر بلد في أفريقيا بعد الجزائر و الكونغو الديمقراطية، والثالث في العالم العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسادس عشر على نطاق العالم (كان الأكبر مساحة في العالم العربي و إفريقيا قبل انفصال الجنوب في عام 2011، العاشر عالمياً، بمساحة قدرها 2 مليون كيلو متر مربع تقريباً).

VI/ النّيجـر: Niger

تعتبر من البلدان أقل نموا و كذلك من البلدان المنخفضة الدّخل، و هي تعتبر من الدّول ذات الطّابع الصّحراوي فهي تشكّل جزءا من الصّحراء الكبرى في غرب إفريقيا، ليس لها منفذ بحري و عاصمتها نيامي و هي أكبر مدينة حيث مساحتها تقدّر بـ: 1,276.000 كلم^2 ، و يقدّر عدد سكّانها حسب إحصائيات 2009 بـــ:15.306.252 نسمة، و هي من بين أفقر دول العالم رغم احتوائها على ثروات باطنيّة إلاّ أنّها غير مستغلّة مثل اليورانيوم، الفحم و كذا الحديد، و هي تصنّف ضمن آخر 10 دول في تقرير التّنميّة البشريّـة [1].

النيجر دولة حبيسة بغرب أفريقيا وتقع في المنطقة الجغرافية الفاصلة بين الصحراء الكبرى والمنطقة الواقعة جنوبها والتي تدعى بإفريقيا السوداء. وتقع في حدود دائرة عرض 16 درجة شمالا وخط طول 8 درجات شرقا.

1.خالد حنفي علي، المرجع السابق الذّكر، ص 91.

وتبلغ مساحة النيجر 1,267,000 كم مربع (489,191 ميل مربع) كما يغطي الماء مساحة 300 كم مربع (116 ميل مربع) من إجمالي مساحة الدولة لذا تعتبر مساحة النيجر أقل قليلا من ضعف مساحة ولاية تيكساس الأمريكية، مما يجعلها تحتل المركز الثاني والعشرين عالميا من حيث المساحة (بعد تشاد) تلك المساحة التي تقارب مساحة أنجولا.

و يحد النيجر سبعة دول من جميع الجهات ويبلغ طول شريطها الحدودي 5,697 كم إجمالا (3,540 ميل) وتعد حدودها مع نيجيريا في الجنوب هي أطول الحدود حيث يبلغ طولها 1,497 كم (930 ميل) ثم حدودها مع تشاد شرقا 1,175 كم (730 ميل) ثم الجزائر في الشمال الغربي 956 كم (594 ميل) ومالي 821 كم (510 ميل) ويفصلها شريط قصير عن بوركينافاسو في الجنوب الغربي يبلغ طوله 628 كم (390 ميل) وبنين وطوله 266 كم (165 ميل) وأخيرا حدودها في الشمال الشرقي مع ليبيا بطول 354 كم (220 ميل).

و المناخ في النيجر مداري جاف شديد الحرارة عدا أقصى جنوب الدولة حيث المناخ الاستوائي على حدود حوض نهر النيجر. وتغطي الصحراء والكثبان الرملية أغلب أراضي النيجر عدا الجزء الجنوبي من البلاد الذي تغطيه غابات السافانا المنخفضة ومتوسطة الارتفاع والجزء الشمالي للبلاد والذي تغطيه الهضاب.

و يعد نهر النيجر أكثر النقاط الجغرافية انخفاضا حيث يبلغ ارتفاعه 200 متر فوق سطح البحر (656 قدم) في حين تعد قمة جبل إيدوكال نيتغريس بسلسلة جبال إيار ماسيف أعلى نقطة جغرافية بالبلاد حيث ترتفع بمقدار 2,022 متر فوق سطح البحر (6,634 قدم).

VII/ تشاد: Tchad

و هي دولة تضم تعداد سكّاني يقدّر بـ: 680. 780. 11 نسمة حسب إحصائيات 2010، تحتوي المنطقة على مخزون هائل من الذهب، الحديد، اليورانيوم، إلا أنّها تشهد نسبة نمو منخفضة، تتكوّن من تعدد الإثنيات و العرقيات [1].

تشاد (بالفرنسية: **Tchad**) رسمياً جمهورية تشاد، هو بلد غير ساحلي في وسط أفريقيا. وتحدها ليبيا من الشمال والسودان من الشرق وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجنوب والكاميرون ونيجيريا في الجنوب الغربي والنيجر في الغرب. وهذه هي خامس أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة.

---

*(1). Hadley Centre**, Climat Sahélien, rétrospective et projection club au Sahel de l'Afrique de l'Ouest**, Février 2010, P5.*

و تنقسم تشاد إلى مناطق متعددة: منطقة صحراوية في الشمال، حزام منطقة الساحل القاحلة في الوسط

و منطقة السافانا السودانية أكثر خصوبة في الجنوب. بحيرة تشاد، وبعد ذلك تم تسمية البلاد، و هي أكبر الأراضي الرطبة في تشاد وثاني أكبر شركة في أفريقيا. العاصمة نجامينا، هي أكبر مدينة في التشاد. وتعتبر تشاد موطن لأكثر من 200 من مختلف الجماعات العرقية و اللغوية. اللغات الرسمية في البلاد هي اللغتين العربية و الفرنسية. الإسلام والمسيحية هي أكثر الديانات تمارس على نطاق واسع.

في بداية الألفية قبل الميلاد 7، انتقل التجمعات البشرية في حوض تشاد بأعداد كبيرة. وبحلول نهاية الألفية قبل الميلاد 1، ارتفعت سلسلة من الدول والإمبراطوريات وانخفضت في قطاع الساحلي تشاد، ركزت كل على السيطرة على طرق التجارة عبر الصحراء الكبرى التي مرت عبر المنطقة. فرنسا احتلت أراضي بحلول عام 1920 وأدرجت كجزء من أفريقيا الاستوائية الفرنسية. في عام 1960، حصلت تشاد الاستقلال تحت قيادة فرانسوا تومبالباي. الاستياء تجاه سياساته في الشمال المسلم بلغت ذروتها في اندلا ع حرب أهلية طويلة الأمد في عام 1965. وفي عام 1979، غزا المتمردين على العاصمة ووضع حد للهيمنة في الجنوب. ومع ذلك، خاض قادة المتمردين فيما بينهم حتى هزم حسين حبري منافسيه. أطيح به في عام 1990 من قبل له عام إدريس ديبي. منذ عام 2003، وامتد أزمة دارفور في السودان عبر الحدود و زعزعة استقرار البلاد، مع مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين الذين يعيشون داخل و حول مخيمات في شرق تشاد.

بينما العديد من الأحزاب السياسية النشطة، والطاقة تكمن بقوة في يد الرئيس ديبي وحزبه السياسي، حركة الخلاص الوطني. تشاد لا تزال تعاني من العنف السياسي و المتكرر حاول الانقلابات. تشاد هي واحدة من أفقر والأكثر فسادا من البلدان في العالم؛ معظم سكان يعيشون في فقر كرعاة الكفاف و المزارعين. منذ عام 2003، أصبح النفط الخام المصدر الرئيسي للعائدات التصدير في البلاد، و تحل محل صناعة القطن التقليدية.

المطلب الثّالث: الخصائص البيئية و الاقتصادية لمنطقة السّاحل الإفريقي.

الواقع البيئي:

تتميز القارّة الإفريقيّة بالطّبيعة الصّحراويّة و السّاحل الإفريقي بصفة خاصّة حيث يعتبر الواقع البيئي و ماله من تأثير على الحياة الاجتماعية كمحدّد هام، إذ تؤثّر هذه الطّبيعة البيئيّة الّتي تكتسي بها منطقة السّاحل على الوضع المعيشي لسكّان المنطقة ، فهيّ من المناطق الأكثر جفافا و هذا ما يؤثّر على الزّراعة الّتي تعتبر مورد أساسي لتغذية السّكان، إنّ هطول الأمطار بالسّاحل الإفريقي يقلّ عن 400 ملم سنويا حيث تصل أحيانا إلى 150 ملم و هي نادرة و هذا ما أدى إلى التصحّر، إذ يعدّ المدى الحراري اليومي السّنوي في المنطقة كبير جدّا و يعتبر المدى الحراري بتمنراست أكبر مدى حراري في العالم و هذا ما يجعل منها محل أنظار الملمّين المهتمّين بالطّاقة الشّمسية [1].

إنّ التغيّرات المناخية الّتي مسّت مناطق الصّحاري تحت المداريّة، و خاصّة الصّحراء الكبرى حيث كانت هذه المناطق أكثر تمطّرا، حيث كانت تشتمل على مساحات شاسعة مغطّاة بنباتات السّافانا في أغلب أجزاء الصّحراء الكبرى عكس ما هي عليه الآن، و هذه التّغيّرات المناخية أثّرت على منطقة السّاحل الإفريقي و أخذت أبعادا مختلفة منها ما له بعد طبيعي، و منها ما له بعد أمني يتعلّق بالأمن الغذائي و المائي و الاجتماعي و السّياسي.

إنّ الطّبيعة الصّحراوية و ما نتج عنها من تصحّر ناهيك عن التّغيرات المناخية أدّى إلى تدهور الغطاء النّباتي، فالتّغير المناخي كان له أثر على الأمن المائي بسبب تداعيات نقص موارد المياه و انخفاض المخزون المائي لدول المنطقة ، إذ أدى هذا النّقص إلى الصّراع على منابع المياه و هذا ما تشهده المنطقة منذ سنين عديدة، حيث تعتبر الموارد المائية من أهم عناصر المنظومة البيئيّة نظرا لنقصها من جهة و كثرة الطلب عليها [2].

في حين ما يتعلّق بالأمن السّياسي فالمنطقة تشهد نزاعات داخليّة نتيجة لانعدام العدالة التّوزيعية للثّروات نظرا لقلّتها و بالمقابل الهجرة العشوائية للأفراد و عدم توفّر مناطق يلجأون إليها و هذا ما يعرف بالهجرة المناخية نتيجة عدم توفّر ظروف مناسبة للعيش و كذا عدم توفّر موارد المياه اللاّزمة [3].

و قد جاء في تقرير التّنمية البشرية الصّادر عن برنامج الأمم المتّحدة الّذي بيّن أنّ دول السّاحل من أفقر بلدان العالم، بحيث من بين 186 دولة مدرجة في مؤشّر الأمم المتحدة للتّنمية لعام 2013 نجد النّيجر تحتلّ المرتبة 186 و تشاد 184 و بوركينافاسو 183 و مالي 182 و هذا الوضع بسبب التّدهور البيئي مع تكرار موجات الجفاف.

---

*(1).خالد حنفي علي،**الشّركات العالميّة لعبة الصّراع و الموارد في إفريقيا**، مجلة السّياسة الدوليّة، عدد 169، جويلية 2007، ص 96.*

*(2).الأمم المتّحدة، **تغيّر المناخ و إدارة الموارد المائية، نيويورك، اللّجنة الدوليّة المعنية بتغيرات المناخ، 2010**، ص 64*

*(3) إسماعيل جمال، **الهجرة المناخية الآفة المقبلة**، مجلة الجيش، عدد 569، ديسمبر 2010،ص 40*

البيئة الاقتصادية:

تعتبر منطقة السّاحل الإفريقي من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسي للعالم، فهي منطقة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية، فبغناها بالثّروات جعل منها محل استقطاب من طرف قوى كبرى إذ تزخر بثروات معدنيّة منها: اليورانيوم، النّفط، الغاز، الألماس و الذّهب.

أولا: النّفط:

تمتلك دول السّاحل الإفريقي احتياط نفطي كبير و بفضل هذا الاحتياط أصبحت بديلا قويّا لمصادر النّفط في الشرق الأوسط مع العلم أنّ القارة الإفريقية تحتل موقعا مهمّا في خريطة النّفط العالمية و بالأخص غرب إفريقيا و في مقدّمتها نيجيريا و تعتبر الدّولة العاشرة في إنتاج النّفط في العالم إذ بلغ إنتاجها خلال السّنوات الأخيرة ما يقارب 3 ملايين برميل يوميا عام 2008، بالإضافة إلى الجزائر التي تحتل المرتبة الخامسة عشر بمخزون احتياطي مقدر بـ:12 مليار و مائتي مليون برميل و في هذا القبيل يقول "فليب لويز" بأنّ منطقة غرب إفريقيا و الصّحراء الكبرى وصولا إلى السّودان تمثّل محور تنافس بين القوى الكبرى[1].

و تمثّل نيجيريا 70% من نسبة الاحتياطي الإفريقي بالنّسبة للدّول الأعضاء في منطقة الأوبك، فهي تستحوذ على189 ترليون متر مكعّب من احتياطي الغاز إضافة إلى البترول و تسعى لرفع مخزونها إلى 40 مليار برميل و رفع كذا قدراتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا. في حين منطقة شمال إفريقيا نجد الجزائر و ليبيا و هما أعضاء في الأوبك و في وسط إفريقيا كل من تشاد و الكونغو الدّيمقراطية يتميّز بترولهما بجودة عاليّة و كذا أحد الاكتشافات مقارنة مع دول أخرى إذ بدأت هي الإنتاج سنة 2002 من حوض دوبا في الجنوب و بلغ الإنتاج سنة 2006 ما يقارب 225 ألف برميل [2].

---

(1). Philipe Lopez Sepile, ***Géopolitique de Petrol traduction vers langue arabic de Sahel neyouf****, edition armandoline fondation Promonthonde, 2006, P135.*

(2).نادية عبد الفتّاح،**تكالب القوى الكبرى على الغاز و البترول في إفريقيا**، جامعة القاهرة،التّقرير الاستراتيجي الإفريقي لمركز الإفريقية، 2006، ص 15.

و تمتلك النّيجر احتياطات نفطية كبيرة خاصة في منطقة "أوجاديم" شمال بحيرة التشاد النيجيرية و منطقة "دجاو" فهي تمتلك احتياطات النفط تقدر بـ:324 مليون برميل و تمّ الكشف عنها حديثا في صحراء النّيجر خاصّة بمنطقتي "تينيري" و واحة "بيلما".

و يعتبر النّفط في تشاد مصدر الدّخل الأوّل للصّادرات قبل القطن و المحصولات الزّراعيّة، إذ بدأ فيها الإنتاج سنة 2003 من حوض "دوبا"جنوب البلاد و قد حققت تشاد سنة 2004 أرباح قدّرت بـ:67,5 مليار فرنك إفريقي أي ما يعادل 103 مليون أورو كعوائد إنتاج ما يقدّر بـ: 200 ألف برميل يوميا إلاّ أنه يعتبر ضعيفا مقارنة بنيجيريا، و مع ذلك عمل هذا العائد على رفع المستوى الاقتصادي التّشادي خاصّة في ما يتعلّق بقطاع الأشغال العموميّة، و هذا ما ألزم الحكومة بإنفاق 85 % من عوائد البترول على مشروعات التّنمية للتّخفيف من حدّة الفقر و رفع مستوى التّعليم، و الولايات المتّحدة الأمريكية تسعى لإقامة موقع لها في تشاد من أجل تأمين أنبوب تشاد –الكاميرون الّذي يضخ 250 ألف برميل من النّفط يوميا[1].

و قد تمّ تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتّدريب العسكري على مستوى خط مالي، النّيجر، تشاد، موريتانيا من أجل حماية شركاتها البترولية، و هذا الأمر استدعى من واشنطن السّعي لفرض الأمن في الشّريط الإستراتيجي بين السّاحل و القرن الإفريقي.

ثانيا: الغاز و الذّهب و اليورانيوم.

تشير العديد من التّقارير إلى وجود احتياط من الذّهب و اليورانيوم في أغلب بلدان السّاحل الإفريقي دون استثناء سواء أن كانت في الحزام أم المناطق المجاورة للسّاحل الإفريقي و من بينها:

–موريتانيا الّتي تتوفّر على كل من الذّهب الأسود و الغاز بالإضافة إلى امتلاكها النّفط المقدّر بـ:100 مليون برميل و هي في المرتبة 67 عالميا.

–النّيجر تتوفّر على اليورانيوم و كذا الذّهب الّذي يوجد بين النّهرين نهر النّيجر و مناطق متاحة كبوركينافاسو و قد أعلن الرّئيس "تاتجي مامادو" سنة 2004 عن افتتاح منجم للذّهب في مقاطعة

(1).عبد الملك عودة، **أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا**، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة: الأهرام الاقتصادية، العدد 2036، 2006/01/14، ص 9.

"تتنز" إضافة إلى ذلك هناك دراسات تشير بأنّ هناك اليورانيوم بمالي الّذي لم يتم اكتشافه بعد و كذلك الغاز[1].

ثالثا: الثّروات الزّراعيــة

بالإضافة إلى الثّروات المعدنيّة نجد أنّ المنطقة تتوفّر على ثروات زراعيّة من بين هذه الدّول موريتانيا الّتي تتوفّر على نشاط زراعي هام إذ يشغّل هذا القطاع 55% من المشتغلين به،و في مالي 75% حسب إحصائيّات 2010 للتنمية البشرية بالإضافة إلى إنتاج أنواع عديدة من المنتوجات الجلدية و الحيوانية و صناعة النّسيج و المواد الغذائية إضافة للقطن الّذي يعتبر من المحاصيل الاقتصادية الأولى للتّصدير خاصّة دول غرب إفريقيا [2].

و بالرّغم من الثّروات الّتي تزخر بها منطقة السّاحل بالإضافة إلى الأيدي العاملة الرّخيصة، إلاّ أنّها لا ترقى لأداء اقتصادي كما هو مأمول و ذلك لعدّة أسباب منها:

-ارتباط السّياسة الاقتصادية لهذه الدّول بالهيئات العالمية الاقتصادية و الأوروبية نتاج التّحكم الكبير للقوى الكبرى في حركية الاقتصاد الإقليمي.

-الافتقار إلى تنسيق سياسات بعض الدّول و تعارضها مع متطلّبات البنك الدّولي و صندوق النّقد الدّولي.

-سوء الأحوال المناخية المتردّيــة.

-تباطؤ في تطبيق سياسة الإصلاح.

-ضعف الأحوال الاقتصاديــة [3].

-تأثير الوضع الاقتصادي و المالي بالأوضاع الاقتصاديّة العالميّة و الظّروف المناخيّة البيئية بالإضافة إلى الأزمات السّياسيّة، و هذا كلّه نتيجة الهشاشة و البناء الاقتصادي بدول السّاحل الإفريقي.

---

(1). Philipe Herning, ***Le pétrole et le gaz atlas de l'intégration régional en Afrique de l'Ouest 3333 L'ue de sahel et de l'Afrique de l'Ouest CEDAO****, Avril 2007, P12.*

(2). خالد حنفي علي، ***الشركات العالمية لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا****،مجلة السياسة الدولية، عدد 169 جويلية 2007، ص 96*

(3).محمّد سيكوكروما، ***أثـر الرّقابــة الفعّالـة في تـحسين ظـروف العمل بـدول الإسمو****، النّيجر: الجامعة الإسلامية، المعهد لتكويـن الأساتـذة، 2005، ص15.*

المبحث الثّاني:التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل الإفريقي و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائرية.

تتعرض منطقة الساحل الإفريقي لمجموعة من التهديدات التي تباينت من حيث طبيعتها منها الصلبة و اللينة و بين ما هي سياسية و عسكرية و اجتماعية و كذا أمنية بما فيها الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ضف إلى ذلك التحديات الداخلية التي تعرفها هذه المنطقة من تحول سياسي و فشل دولاتي.

و من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل مختلف مصادر التهديدات بمنطقة الساحل باعتبارها بؤرة للأزمات و مدى نجاح المقاربة الجزائرية في الحد من التهديدات القادمة من الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التّهديدات اللّينة.

I) الهجرة غير الشّرعية:

تمثّل الهجرة السّرية أو غير الشّرعية أحد الأبعاد السّيئة لهذه الظّاهرة و الّتي بدأت تخرج عن نطاقها التّقليدي كمحاولات معزولة و أصبحت تعتمد على شبكات منظمة و مهيكلة حول شبكات متداخلة تغذّي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

تعرّف الهجرة السّرية بأنّها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرّية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا. عبر (قوارب الموت، شاحنات البضائع، عقود عمل مزوّرة، الزواج الأبيض و الذّهاب للسياحة دون عودة...الخ)[1].

تعدّ هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركيات الإنسانية المعبّرة عن عدم نتاج بيئة داخلية قادرة للاستجابة لتطلّعات السّكان، و ذلك ما يجعل الشّباب منهم على وجه الخصوص يتطلّعون للعيش في ظروف أفضل مادّيا بالأساس و هذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة لقارّة الحلم الأخير، حتّى و إن كان على حساب فقدان حياتهم. فاستفادت شبكات الجريمة المنظّمة و الهجرة السّرية من يأس الفقراء و تطلّعات الطّامحين لإنتاج جيل جديد من "نازحي القوارب" الّذين يموتون بالآلاف كل سنة و ينتجون أينما يعمّرون حالات من الجرائم مثل "الدّعارة،السّرقة، التّزوير، المخدّرات".

(1). سناء العروسي، المغرب و تحدّيات ظاهرة الهجرة غير الشّرعية نحو أوربا متحصّل عليها من الموقع:
http://www.Ahewar.org/debat/show.art. asp,12/02/2014 à 14:00

و بالنّظر للكوارث الإنسانية الّتي تنتجها هذه الظّاهرة استجوب على المجموعة الدّولية البحث عن السّبل الكفيلة بالتّعامل بموضوعية مع مسبّباتها من فقر و يأس و أزمات و حروب داخلية.

تعدّ منطقة السّاحل الإفريقي منطقة عبور دولية للمهاجرين غير الشّرعيين انطلاقا من البلدان الإفريقية جنوب الصّحراء، مرورا إلى أوروبا عبر الشّمال الإفريقي من خلال ممر البحر المتوسّط عبر ليبيا و تونس إلى إيطاليا أو عبر المغرب إلى إسبانيا مرورا بالجزائر، أو عبر السّواحل الأطلسية و جزر الكراييب عبر الواجهة الأطلسية موريتانيا و السّنغال.

و يشمل معظم دروب الهجرة السّرية رحلات برّية طويلة و رحلات خطيرة نتيجة الطّابع الاستغلالي لشبكات الهجرة المنتشرة في شمال و غرب إفريقيا و الّتي تشير برامجها التّهجيرية انطلاقا من السّاحل باعتباره ملجأ آمن لتجميع المهاجرين غير الشّرعيين و نقلهم عن طريق الممرّات المبرمجة عبر ليبيا أو الجزائر أو المغرب[1].

و هنا تظهر منطقة السّاحل كمنطقة تجميع و تفاوض، و القيام بالصّفقات التّهجيرية و بناء الخطط لتمرير المهاجرين غير الشّرعيين عبر الشّمال الإفريقي نحو أوروبا، و تشرف على تلك العمليات مجموعات منظّمة و لها تنسيق دولي مشترك في كل مناطق الانطلاق و الوصول و محطّات العبور فلقد عرف العقدان الأخيران منعطفا خاصّا تجلّى في تنامي ظاهرة الهجرة السّرية من خلال ما اصطلح على تسميته "قوارب الموت" و تبعا لذلك بدا واضحا أنّ الغرب متضرّر هو الآخر من الهجرة غير المنظّمة.

حيث أخذ يتحوّل تدريجيا إلى معبر لها و بلد إقامة لبعض القادمين من بلدان إفريقية من الرّاغبين في الهجرة نحو أوروبا، إذ يسير آلاف الأفارقة مئات الكيلومترات مشيا على الأقدام للوصول إلى دول المغرب العربي[2].

و يبرز موضوع الهجرة غير الشّرعية في السّاحل الإفريقي بعدين أساسيين يتمثّل في الهجرة المحلّية، أين ترتبط الهجرة بسكان منطقة السّاحل الإفريقي:مالي، موريتانيا، النّيجر، بوركينافاسو، جزر الرّأس الأخضر، السّنغال، غينيا و ساحل العاج، و هذا الجانب يرتبط بالشّبكات المحلّية لتهريب المهاجرين و ينأى عن التّنظيمات الإجرامية الكبرى المتواجدة بالمنطقة، و يبلغ عدد المهاجرين في البيئة المحلّية

---

*(1)سمير بودينار ،**تأثير الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور**، ورقة مقدّمة لندوة الهجرة العربية الإفريقية، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2008، ص 25.*

*(2).سامي محمود، **أوروبا و الهجرة غير المنظمة بين المسؤولية و الواجب**، مجلة الحقوق الإنسانية و الاجتماعية، عدد 68، مركز الأرض لحقوق الإنسان ص 15-38*

نحو 155600 شخص، ترتبط دوافعهم بمنطق التّرحال و البداوة،أو البيئة في منطقة السّاحل و تبرز خطورة هذه الظّاهرة في استغلالها من طرف شبكات التّهريب و الجريمة المنظّمة عبر الخلايا الإرهابية النّاشطة في المنطقة.

أمّا البعد الآخر فيتعلّق بالمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصّحراء، أين تكون منطقة الصّحراء منطقة عبور، فطرق العبور و ممرّاتها تشمل خطوط الدّخول إلى منطقة السّاحل و خطوط عديدة للانطلاق نحو أوروبا، أمّا عن طرق الدّخول أي نقاط الانطلاق نحو السّاحل الإفريقي فتربط بخطّين: الخط الأوّل يتحدّد مساره انطلاقا من إفريقيا الوسطى و الجنوبية فإفريقيا الغربية لما تشمله من غينيا بيساو، بوركينافاسو، السّنغال و كذلك انطلاقا من إفريقيا الشّرقية و القرن الإفريقي عبر السّودان فالتّشاد، فالنّيجر و ليبيا.

أمّا خطوط الانطلاق فهي ثلاث خطوط:

-خط السّواحل الأطلسيّة عبر موريتانيا، الصّحراء الغربية، المغرب وصولا نحو جزر الكراييب.

-خط السّواحل المتوسّطية الغربية نحو إسبانيا عبر الجزائر و المغرب مرورا بنيجيريا، النّيجر و مالي.

-خط السّواحل المتوسّطية الشّرقية نحو إيطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر و ما يلاحظ من خلال خطوط الانطلاق انحصارها جميعا في دول الشّمال الإفريقي و خصوصا الجزائر كمنطقة عبور رئيسية عبر صحرائها سواء نحو ليبيا أو المغرب (أنظر الخريطة رقم 2).

II) غسيل الأموال:

لقد عرّفت اللّجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها، غسل الأموال بأنّه" عملية تحويل الأموال المتحصّلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء و إنكار المصدر الغير الشّرعي و المحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما لتجنّب المسؤولية القانونية من الاحتفاظ بمتحصّلات هذا الجرم".

و تعدّ متحصّلات المخدرات المصدر الأوّل لغسل الأموال إلاّ أنّ الأنشطة الرّئيسية الّتي تقوم عليها الجريمة المنظّمة و الّتي يتمّ غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الإتجار الغير المشروع بالأسلحة و الإتجار غير المشروع بالآثار و تزييف العملة و عليه فإنّ ظاهرة غسل الأموال تضعف قدرة السّلطات و القيادات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي و تحقيق أهدافها الكلّية، فالتّحولات المالية الكبيرة و المكثّفة في حركة الأموال المغسولة تؤثّر سلبا على أسواق المال و مستويات أسعار الصّرف.

تهريب المواد الغذائية، السّجائر و البنزيـن:

تعتبر ظاهرة تهريب المواد الغذائيّة، السّجائر و البنزين، من الظّواهر الخطيرة سواء على سلامة و أمن العنصر البشري من جهة، أو الاقتصاديات الوطنية للدّول من جهة أخرى، إذ تعتبر هذه الظّاهرة مؤشّرا حيّا على صعوبة العيش في منطقة السّاحل الإفريقي و كذلك مدى المعاناة الّتي تتكّبدها شعوب المنطقة جرّاء قساوة الطّبيعة،و لعلّ سبب تهريب البنزين هو شساعة الصّحاري في المنطقة و ابتعاد التّجمعات السّكانية و خاصّة البدو الرّحل من القبائل البربرية عن مصادر الطّاقة و احتياجهم للبنزين في تنقلاتهم المختلفة، أمّا فيما يخص تهريب السّجائر فإنّ الكثير من التّقارير الدّولية ذات المصداقية العالية عن جهات مشهود لها بالمصداقية و الاستقلالية، أكّدت بما لا يدع أدنى شك، ارتباط تهريب السّجائر بتهريب السّلاح، إذ أنّه إذا أرادت معرفة المناطق الّتي تروّج فيها الأسلحة المهرّبة، عليك برصد البلدان و الأماكن الّتي تروّج فيها السّجائر المهرّبة[1].

الأزمات الدّاخليـــة:

تعرف منطقة السّاحل حالات من الاضطرابات الدّاخلية و الّتي تجعل من دارفور الحالة الّتي أخذت حصّة الأسد من التّغطية الإعلامية ليس فقط بالنّظر للكوارث الإنسانية الّتي أنتجتها و لكن أيضا لكونها تقع على إحدى البحيرات النّفطية الكبرى في السّاحل ممّا نتج عنه وجود تنافس صيني غربي عليها، و مع ذلك يبقى التّشاد الدّولة الّتي تعيش بصفة شبه دائمة اضطرابات داخلية بين الشّمال و الجنوب وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا و سابقا لليبيا على شريط أوزو، و حاليا من طرف الولايات المتّحدة الأمريكية بالنّظر للاكتشافات النّفطية المهمّة في هذا البلد[2].

و لكن مع أهمّية هاتين الأزمتين الدّاخليتين تبقى حالة الطّوارق الأكثر حساسية لثلاثة أسباب أساسية هي: أمّا الأوّل فهو مرتبط بالحركة الغير وطنية للطّوارق و الّتي تجعلهم موجودون في ستّة دول، أمّا الثّاني فهو ضعف العدالة التّوزيعية اقتصاديا و سياسيا في النّيجر و مالي و هذا ما أنتج اضطرابات كثيرة

---

*(1).حياة زلماط،" **التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل و الصّحراء**"، مقالة ، صحيفة الخبر، 11 جوان 2012، ص 5*

*(2).بوحنية قوي، "**إستراتيجية الجزائر اتّجاه التّطورات الأمنية في السّاحل الإفريقي**" الجزيرة للدراسات يونيو 2012 ، ص16.*

قبل الاستقلال و بعده، أمّا الثّالث فيرجع للتّوظيف الخارجي لهذه المسألة سواء من الجوار أو الخارج خاصّة مع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية[1]. خصوصا لدعم الجماعات التّارقية لتبنّي مطالب متطرّفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات التّارقية و لا بأولوياتها.

الاتجار بالبشر:

تعدّ ظاهرة الاتجار بالبشر من أخطر الظّواهر و التّهديدات الّتي تعاني منها المنطقة و هي تعتبر حسب تقرير هيئة الأمم المتّحدة في المركز الثّالث من حيث العوائد بعد التّجارة بالمخدّرات و الأسلحة، و من أي أضرار هذه الظّاهرة و تبعياتها السّلبية أنّها تؤدّي لحد الإصابة بالأمراض الخطيرة كالإيدز، و تقتصر كثيرا هذه التّجارب على النّساء لاستغلالهنّ و كذا الأطفال و قد جاء في المادّة 03 من بروتوكول جرائم الاتجار بالأشخاص من الملحق باتفاقية الجريمة المنظّمة المنعقد في مدينة بالرو عام 2000 حيث عرّف هذه الظّاهرة: "بأنّ الاتجار بالأشخاص و تجنيد الأشخاص و نقلهم أو نفيهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التّهديد بالقوّة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو الخدع أو استغلال السّلطة، أو استغلال حالة الاستضعاف و إعطاء مبالغ مالية لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر و يشمل الاستغلال، الدّعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السّحرة أو الخدمة قصرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشّبيهة بالرّق أو نزع الأعضاء"[2].

---

*(1). بيرم فاطمة، "**أبعاد السّياسة الخارجية الفرنسية اتّجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009، 2010، ص 140.*

*(2): هاني عيسوي السّبكي، **الاتجار بالبشر**،عمّان، الأردن، دار الثّقافة للنّشر و التّوزيع ط2014؟1، ص 43-44.*

المطلب الثّاني: التّهديدات الصّلبة.

1- تجارة الأسلحة:

تعتبر ظاهرة الاتجار بالأسلحة الفردية و الذّخيرة الخفيفة و التّجارة غير الشّرعية بخصوصها من الأنشطة الأكثر رواجا و ربحا من أي نشاط تهريبي آخر. و حسب الإحصائيات الدّولية هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروّج عبر العالم سنويا، تتسبّب في مقتل نصف مليون شخص، و قد أضحت الأسلحة الخفيفة بين المدنيين تشكّل مشكلة كبيرة على الصّعيد العالمي. و حسب جملة من المنظّمات العالمية أنّ 60 في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم الآن أصبحت في حوزة المدنيين، و لقد عرفت سوق الأسلحة المهرّبة في منطقة السّاحل الإفريقي نشاط غير مسبوق خاصّة بعد سقوط نظام القذّافي و دخول المنطقة في حالة اللإستقرار و فوضى تسليحية عارمة، ممّا ساهم في انتعاش هذه السّوق و سهل ترويج الأسلحة المهرّبة، إذ عمد المدنيون إلى اقتناء الأسلحة الفردية و الذّخيرة الخفيفة كتدبير احترازي في ظل المخاوف من تطوّرات قد تقرض دعائم السّلم الداخلي بالمنطقة[1].(أنظر الخريطة رقم 3)

2-قضايا البيئة و الأمن الغذائي:

يمكن تصنيف أو التّمييز بين مستويين للأمن الغذائي المطلق و النّسبي، فالأمن الغذائي المطلق (الذّاتي) يعني إنتاج الغذاء داخل الدّولة الواحدة بما يعادل أو يفوق المطلب المحلّي، و هذا المستوى المرادف للاكتفاء الذّاتي الكامل، ويعرف بالأمن الغذائي الذّاتي، و من الواضح أنّ مثل هذا التّحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجّه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنّه غير واقعي كما أنّه يفوّت على الدّولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التّجارة الدّولية القائمة على التّخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النّسبية.

أمّا الأمن الغذائي النّسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة الدّول على توفير السّلع و المواد الغذائية كلّيا أو جزئيا، فهو لا يعني بالضّرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير المواد اللاّزمة لتوفير هذه الاحتياجات لتأمين الغذاء بالتّعاون مع الأخرين[2].

---

*(1).حياة زلماط،**التّهديدات الأمنية بمنطقة السّاحل و الصّحراء**، مقالة، صحيفة الخبر المغربية، 11 جوان 2012، ص 05*

*(2).محمّد ولد عبد الرايم،**"مفاهيم تتعلّق بالأمن الغذائي"** نقلا عن الموقع:*

http://www.Aljazeera.net//express/9L5.HTM ,13/02/2014 à 14:30

يلاحظ على كثير من الأدبيات المهتمّة بشؤون الأمن في منطقة السّاحل الصّحراوي ربطها المطلق المتدنّي شروط الحياة بالأسباب السياسية و الاقتصادية كعوامل محدّدة، وبالفعل هذا صحيح إلى حد ما لكن في المقابل يوجد عامل مؤثّر و ليس أقل أهمية عن العوامل الأخرى و نقصد بذلك العامل المناخي.

و من هذا المنظور تؤكّد مختلف الدّراسات على أنّ منطقة السّاحل الإفريقي عرفت و لفترات متتالية أزمات حادّة مرتبطة بسوء المناخ في هذه المنطقة خصوصا ظاهرة التّصحر الّتي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي، و قد تركت هذه الظّاهرة بصمات واضحة على حياة السّكان، و طباعهم و كذا على المناطق الزّراعية و قطعان الماشية أحد مصادر رزق هؤلاء البدو في المنطقة و يشغّل قطاع الزّراعة في بلدان السّاحل الإفريقي حوالي 60% من الدّخل الإجمالي حيث تغطّي منطقة السّاحل 5.7 مليون كلم^2 و تأوي 58 مليون شخص حيث كل هذا الفضاء الجغرافي ساكنيه مهدّد بالتّصحر[1].

و بالعودة للتّأثيرات الأولى للتّصحر فمثلا في سنة 1908 قتل الجفاف حوالي 50.000 شخص في وسط بوركينافاسو و 30.000 شخص في نفس المناطق سنة 1994 و في سنة 1913 مات أيضا 30.000 شخص غرب النّيجر لنفس الأسباب فكل سنة تشهد مناطق السّاحل و الصّحراء الإفريقية أزمات غذائية عندما لا يكون هناك مخزون كاف للغذاء، فتاريخ كل مناطق السّاحل يخضع لنسبة التّساقط للحصول على منتوج زراعي وافر و قد عملت الإدارات الاستعمارية السّابقة على التّخفيف من التّدهور البيئي و أثاره السّلبية بسبب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الّتي نتجت عن الظّاهرة بحيث تأثّرت حياة النّاس بشكل كبير و تغيير البناء الاجتماعي داخل هذه المجتمعات بشكل لافت، و قد قلّص التّصحر المناطق الزّراعية بنسب عالية و متفاوتة في هذه الدّول.

و مع بداية التّسعينات من القرن الماضي عرفت منطقة السّاحل الإفريقي تحوّلات مناخية و لمدّة طويلة لم يشهد لها العالم طول ذلك القرن حيث انخفضت نسبة التّساقط بنسبة 20% رافقتها موجة جفاف أدّت لهلاك البشر و الحيوانات.

و في هذا الإطار فإنّ المجاعة و سوء التّغذية يظهران بحدّة حيث يقتصر المجاعة و سوء التّغذية للعوامل التّالية:

1-الطّرق الزّراعية الشّاسعة للاستعمال حيث يسود دول السّاحل سيما المالي نظام فلاحي عالمي، ففي أغلب أراضي السّاحل نجد الكثافة السّكانية الضّعيفة جدّا والّتي لا تشجّع على انتهاج طرق زراعية فعّالة و مساعدة التّنمية المستدامة.

---

(1). Sergine Tako kandyif, ***Climate change and variability in the sahel region, impact and the agriculture Sector****, world Agroforesty centre (ICRAF), 2006, P16*

2-من جهة أخرى استخدمت منذ استقلال دول السّاحل سياسيا أكثر فأكثر فالاختصاصيين صنّفوا الجماعة إلى ثلاث فئات:

-مجاعة حقيقية منكرة من طرف السّلطة المركزية بهدف ترك الوقت للمجاعة أن تعمل للقضاء على فتنة من السّكان للقضاء عليهم طبيعيا و التّخلص منهم.

-مجاعة مختلقة من طرف حكّام منطقة من البلاد بهدف جلب إعانات من الخارج، حيث يعتمدون تجويع أهالي القرى و عرضهم على الصّحافيين و البعثات الأجنبية لتضخيم ظاهرة المجاعة و حالة الطّوارئ لإنقاذ الأرواح البشرية و تستفيد من الإعانات الغذائية و المالية لتقوية نفوذها و سيطرتها.

-مجاعة معروضة: و هي استغلال المجاعة بعرضها و المبالغة فيها و تعليل ذلك بالجفاف، الحروب الأهلية..الخ من طرف السّلطة المركزية لتلقّي الإعانات الخارجية زائد تبرير ضعفها و فشلها في تسيير المجاعات النّاتجة عن الجفاف و الحروب الأهلية.

II/الجماعات الإرهابية:

1-القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

طوال عقود مضت ظلّ المغرب العربي ساحة لعمل و نشاط ما عرف "بالإسلام السّياسي "* و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تنظيم مصنّف لدول عديدة أنّه إرهابي، نشأ من الجماعة السّلفية للدّعوة و القتال الجزائرية، الّتي ولّدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلّحة".

في سنة 2006 أعلنت الجماعة السّلفية انضمامها إلى تنظيم القاعدة الّذي كان يقوده أسامة بن لادن، قبل أن تسمّى في العام الثّاني رسميا باسم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

و يقول التّنظيم أنّه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي الأمريكي تحديدا و الموالين له من الأنظمة (المرتدّة) و حماية المنطقة من الأطماع الخارجية و إقامة دولة كبرى تحكم بالشّريعة الإسلامية"[1].

* الإسلام السّياسي: إنّ هذا المصطلح جاء وليدا لبيئة غير إسلامية حيث ولد غربيا و دخل السّاحة العربية عن طريق التّرجمة فقد أول من استعمله هو هتلر عندما قال:"إنّني لا أخشى من اليهود و لا من اليهودية

و إنّما أخشى الإسلام السّياسي" و محمّد عمارة قال أنّه استعمله رشيد رهنا، وجاء للتعبير عن الحكومات الإسلامية فصار يقصد به الحركات الإسلامية التي تستقل بالسياسة أو الحركات أو الأحزاب، المنظمات و الأهداف الإسلامية.

(1).خالد إبراهيم المحجوبي " الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري" من الموقع:

http//www.Islam. org/show. Ast.art vue le 25.04.2015 à 14:30.

هناك ثلاث مجموعات كبيرة (إمارات) تضم في المجموع أكثر من 12 كتيبة مسلّحة تقوم بتنفيذ العمليات ميدانيا، و يتألّف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حاليا من نفس التّركيبة الّتي ورثها من التّنظيم السّابق الجماعة السّلفية للدّعوة و القتال لكن قيادة التّنظيم قامت بإجراء تعديلات هيكلية تبعا لظروف المواجهة مع القوات المسلّحة الجزائرية و يقود التّنظيم مجلس الأعيان بقيادة الأمير عبد الملك دروكدال الملقّب بـ: أبو مصعب عبد الودود.

الجماعة السّلفية للدّعوة و القتال:

تعتبر هذه الجماعة بمثابة الحلقة الّتي أسّست للإرهاب عبر الوطن بالسّاحل الإفريقي بدأ نشاطها على التّراب الجزائري،و قد تأسّست سنة 1998 الجماعة المسلّحة كفصيل منشق عن الجماعة السّلفية الّتي تدعو إلى ضرورة الجهاد ضدّ من هم خارج الجماعة ، حيث يعتبرون أنّ من خالف أحكام الكتاب و السّنة فهو يطبّق الكفر و الحقد للمسلمين فهو المنافق الزّنديق و الشّيوعي و العلماني[1] .

و تبرز هذه الجماعة أعمالها طبقا لما ورد في ميثاق الجماعة أي نهج التّكفير للدّولة و المجتمع و عدم التّفرقة لا بين المدنيين و لا بين الأجهزة الحكومية و هذا ما حدث في العشرية السّوداء بالجزائر.

نشاط الجماعة السّلفية للدّعوة والقتال بدأ من التّراب الجزائري إلى أن تغلغل في منطقة السّاحل و الصّحراء بدأ من الصّحراء الجزائرية الّتي شملت 4 كتائب إرهابية و هي كتيبة الشّهادة الّتي تنشط في الوادي و ضواحيها و كتيبة طلائع السّلفية الّتي تنشط بالجلفة و الأغواط و غرداية و كتيبة النّصر و المجاهدين الّتي تنشط بجبل بوكحيل[2]. و يشترك مع الجماعة السّلفية بعض الجماعات الجهادية الإسلامية المتواجدة في ليبيا و الجماعة الإسلامية للقتال المغربية و كذا التّونسية.

و بالأساس يرتبط انتشار المجموعات الإرهابية في منطقة السّاحل بالحركات الإرهابية النّاشطة بالمغرب العربي بإعلانها تأسيس ما يعرف "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و قد تأسّست بفعل الضّغط الّذي مارسته الجزائر ضدّ الجماعات السّلفية و هذا ما جعلها تتوسّع تلقائيا نحو السّاحل الإفريقي.

---

(1). عدنان صبري كاظم، **الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب**، عمان: دار الثّقافة 2011، ص97.

*(2) : Botha Arnelli, **Terrorisme in the Maghreb the transalisation of domestic terrorism,** Institut of Security of studies N°944, January 2008, P12.*

و يلي مجلس الأعيان إمارات المناطق و هي ثلاث في الوسط و الشّرق و الصّحراء، ثمّ هيئة الجند و هو هيكل جديد استعماله للقاعدة لدمج مجموعة من السّرايا و الكتائب في هيكل واحد، ويمكن رسم هيكل القاعدة على النّحو التّالي:

1-إمارة منطقة الوسط:

تضمّ هيئات للجند هي:

-جند الأهوال:و تضمّ كتائب "الفتح" و "أبو بكر الصّديق" و "الأرقم" و تنشط بولاية بومرداس شرق الجزائر العاصمة بـ60 كيلومتر [1].

-جند الاعتصام: تحت اسم "كتيبة الفاروق" و "كتيبة الهدى" تنشط بولاية البويرة (160 كيلومتر على العصمة الجزائرية حتّى منطقة برج بوعريريج).

2-إمارة منطقة الصّحراء: تحت قيادة أبو عمّار و تضمّ ثلاث كتائب أساسية:

-كتيبة الملثّمون بقيادة مختار بلمختار.

-كتيبة طارق ابن زياد بقيادة عبد الحميد عيد المكنّى أبو زيد عبد الحميد.

-كتيبة الفرقان و الّتي يقودها يحي أبو الهدّام.

3-إمارة منطقة الشّرق: و تدير سرايا قليلة تنشط بولاية تبسّة و جيجل و سكيكدة و قسنطينة شرقي العاصمة الجزائرية و تعاني من قلّة عناصرها.

4-منطقة الغرب: بدأ التّنظيم مؤخّرا في التّواجد في الغرب الجزائري و لا يعرف على وجه التّحديد هيكلته هناك و يوجد تنظيم آخر هو "حماة الدّعوة السّلفية" بقيادة سليم الأفغاني. حيث يشترط في العضوية أن يكون العضو مسلما سليم العقل و الأعضاء الّتي لا تعيقه عن الجهاد فضلا عن البيعة الّتي يعطيها لأمير التّنظيم بالالتزام بالسّمع و الطّاعة.

و من أبرز العمليات الّتي قام بها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الّتي أعلن مسؤوليته عنها و هي الهجمات في الدّار البيضاء المغربية سنة 2003، السّطو على الثّكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005، هجوم بموريتانيا على دورية عسكرية بالقرب من زويرات سنة 2008 و الّتي نتج عنها 12 قتيلا و في نفس السّنة كذلك الهجوم على السّفارة الإسرائيلية في نواكشط و كذا السّفارة الفرنسية [2].

---

(1): عدنان صبري كاظم، المرجع السابق الذّكر

(2) Zianne Kennedy. Bond ali, ***examing U.S counter terrorism, priorites and strategy ecross Africa's Sahel region****, Rand corporation, November 2009, P1.*

و ما زاد انتشار الظّاهرة الإرهابية استفادتها من الفدية، حيث لجأت إلى اختطاف الأجانب

و استخدامهم كمورد لتزويد هذه الجماعات خاصّة فيما يتعلّق بشراء الأسلحة و المؤونة و الوقود، حيث قامت هذه الجماعة سنة 2003 باختطاف 32 سائحا ألمانيا وتمكّنت من خلال العملية من إحراز 5 ملايين أورو [1].

كما خطفت الجماعة السّلفية سنة 2003 أيضا 32 سائحا في صحراء الجزائر، إلاّ أنّه و لدحر هذه التّهديدات الإرهابية الآتية من قبل الجماعات تمّ تأسيس سنة 2009 "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" تضمّ: الجزائر، تشاد، مالي و النّيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، كتنسيق للحرب على الإرهاب في السّاحل [2].

حركة بوكوحرام النّيجيرية:

كان أوّل ظهور لها سنة 2002 و الّتي يطلق عليها اسم "طالبان نيجيريا" و يعني اسمها بلهجة قبائل الهوسا "التّعليم الغربي حرام"، مؤسّسها محمّد يوسف و تركّز بالأساس على تأسيس دولة إسلامية بنيجيريا بقوّة مسلّحة. كما تسعى إلى تطبيق الشّريعة الإسلامية و كذلك منع التّعليم الغربي و الثّقافة الغربية و الّتي ترى بأنّها فساد للمعتقدات الإسلامية، و تتكون هذه الحركة من الطّلاب الّذين غادروا مقاعد الدّراسة بسبب رفضهم للمناهج التّربوية الغربية [3].

و قد أصبحت جماعة بوكوحرام موضع قلق دولي كبير حيث قادت هذه الجماعة الانتفاضة المعارضة للحكومة بقيادة محمّد يوسف في جويلية 2009، و في إطار عمليّاتها التخريبية قامت بهجومات خصوصا في الفترة جويلية 2009 و جانفي 2012 على المناطق الشّمالية في نيجيريا و قد انجرّ عن أعمالها عواقب كثيرة من بينها خسائر بشرية و نزوح داخلي للسّكان و تدمير الممتلكات و طرد الاستثمارات المحلية و الخارجية ممّا أدّى إلى تشويه صورة البلاد و يتزعّم الحركة حاليا أبو بكر شيكاو، و قد استهدفت الحركة في إطار عملياتها عناصر الشّرطة و مراكز الأمن و كذا قامت بخطف 200 طالبة.

---

*(1).حميد ياسين، **مصير عبد الرّزاق البارا يعود إلى الواجهة**، جريدة الخبر 12 فيفري 2008، ص 3.*

(2).:أحمد عظيمي،تصريح لجريدة الشّرق الأوسط، عدد 11630، أكتوبر 2010

(3).كمال الدّين شيخ محمّد عرب، **التّنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارّة الإفريقية**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، 4 فبراير 2014، ص3.

حركة التّوحيد و الجهاد:

حركة التّوحيد و الجهاد، هي تنظيم منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أعلنت أوّل بيان عسكري لها في أكتوبر 2011، معلنة عن الجهاد في أكبر قطاع من غرب إفريقيا، عن طريق عمليات لم تخرج حتّى الآن من الحدود الجزائريّة، و أعلنت الحركة أيضا عن اشتراكها في تمرّد 2012 في شمال مالي.

برزت حركة التّوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا في عام 2011، و منذ ذلك الحين زادت شهرتها و خصوصا في شمال مالي منذ ديسمبر 2011، و توصف بأنّها الجماعة الأكثر إثارة للرّعب في شمال مالي وفقا لموقع صحيفة ليبيرتيه الجزائرية في 20 مايو "تعرف الهضبة الصّحراوية الشّاسعة الممتدّة من منطقة تساليت في أقصى شمال مالي إلى مدينة غاو، بأنّها معقل حركة التّوحيد و الجهاد حيث تفرض الحركة سيطرتها بلا منازع على عدد من القرى في تلك المنطقة " و هي ممولة من طرف عصابات تهريب المخدّرات، و كذلك تزامنت الحركة مع سقوط نظام معمّر القذّافي فهي استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثّقيلة القادمة من ليبيا [1].

و قد شكّلت هذه الجماعات تهديدا كبيرا للسّاحل الإفريقي رغم الجهود المبذولة إقليميا و حتّى عالميا من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية.

أثر التّهديدات الأمنية المختلفة على الجزائر:

لهذه التّهديدات المختلفة و توجّهاتها العسكرية بفعل التّدخل الفرنسي انعكاسات متعدّدة على الأمن الجزائري و المنطقة المغاربية:

1-التّأثيرات المباشرة على الجزائر [2]:

-التّدفق المحتمل للاّجئين فبالإضافة إلى 25000 لاجئ الموجودين حاليا، ينتظر أن يصل إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرّضوخ إلى المطالب الإنسانية ما يشكل مصدر ضعف للجزائر.

-التّخطيط للعمليات الإرهابية داخل الحدود و ذلك بالنظر إلى الشّريط الحدودي الجزائري و الّذي يتجاوز 1400 كلم.

---

(1).حركة التّوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، متحصّل عليه من الموقع:

http://www.Aljazeera.net/news/reportsand interview/2013/1/25

*(2). ولد الصّديق ميلود،ندوة بعنوان **"التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل"**، جامعة الدّكتور مولاي الطّاهر، سعيدة: يوم 17 فيفري . 2015*

– تعيش دول السّاحل مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية: تعتمد على المساعدات الغربية بحكم اعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية (زراعة، تعدين).

تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تحل باستقرار عدد من الدّول.

–انتشار الأوبئة المتنقلة و المعدية مثل الملاريا و الإيبولا.

–الطّبيعة الاجتماعية المفكّكة إثنيا، قبليا أو عرقيا ممّا يجعل التّجانس ضعيفا و حركيا و الاندماج المجتمعي صعبا.

– تمركز المخابرات الغربية في المنطقة ممّا من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات على حدودنا الجنوبية.

–اختراق بعض التّنظيمات الحدود على وجه الخصوص الجزائر بدأت معالمها الأولى من خلال محاولة اختراق و اختطاف رهائن يعملون في قاعدة تيقنتورين، تمّ الهجوم على القاعدة بينما فشلت محاولة الاختطاف.

بعض الأرقام حول الهجرة غير الشّرعية داخل الجزائر:

إذا كانت الجزائر بالرّغم من تحسّن ظروفها الاقتصادية لا تزال بلد نزوح، فإنّها في طريقها إلى أن تتحوّل ببطء لكن بشكل أكيد إلى بلد استقبال المهاجرين، يذكر أنّ التّعداد العام للسّكان و السّكن العام 2008 أنّ عدد الأجانب الّذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 95 ألف أجنبي أي 0.3% من العدد السّكاني للبلاد، ولا يتضمّن هذا الرّقم اللاّجئين الصّحراويين بشكل أساسي المقيمين في معسكرات في منطقة تيندوف و لا يتضمّن بطبيعة الحال المهاجرين غير الشّرعيين وأغلبهم رعايا دول منطقة إفريقية جنوب الصّحراء، كما ذكر تحقيق أجرته في عام 2005 اللّجنة الدّولية للتّضامن بين الشّعوب[1].

و إذا أخذنا هاتين الفئتين سيرتفع عدد الأجانب المقيمين على الأراضي الجزائرية إلى 325 ألف شخص من 31.8 مليون نسمة من السكان سنة 2008.

لقد أكّدت الأرقام المنشورة في عدد صحيفة "الوطن" الصّادرة في 26 أبريل 2009 على تحوّل الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة ففي عام 1999 أحصت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة 1000 عامل أجنبي، أصبح عددهم حاليا 32 ألف عامل أجنبي منهم 40% صينيون يعملون لدى الشّركات الصّينية العاملة في المشروعات العامّة و مشروعات البناء و المنتجات الهيدروكربونية.

---

(1):تحقيق صحفي بعنوان الشّباب والهجرة، للمزيد أنظر الموقع:

www.arabic babel.net/tahqiq-sahafi/90-youth migration /412-Algérie immigration .HTML/ 19/04/2014

و لا توجد إحصاءات رسمية عن الهجرة غير الشّرعية، فيما عدا الإحصائيات الّتي تحصي عمليات اعتقال المهاجرين غير الشّرعيين، و يرصد الباحث محمّد صائب أنّ عمليات الاعتقال تلك في تزايد مستمر حيث كانت 6988 حالة سنة 2007 و أصبحت 7824 حالة في 2008، تذكر دراسة اللّجنة الدّولية للتّضامن مع الشّعوب أنّ نسبة 40% من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النّهائي أمّا بالنّسبة لـ 40% الأخرى، فهي مجرد مكان للمرور لأوروبا و تمثّل 20% المتبقية مواقف متنوعة من المهاجرين مهاجرون لا يملكون وسيلة للعودة إلى بلادهم لاجئون...الخ، و في هذا السّياق أصبحت ولاية تمنراست في أقصى الجنوب تلقّب بالعاصمة الإفريقية "كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النّازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثا عن معيشة أفضل و هروبا من الفقر و الحروب الأهلية، و نتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التّهريب و الأسلحة و المخدّرات و السّيدا، ممّا دفع سلطات الأمن إلى اتّخاذ إجراءات أمنية مشدّدة للحد منها غير أنّ المهاجرين استحدثوا تقنيات جديدة مثل شراء هويات المتوفين لسكان تمنراست ليتحولوا إلى مواطنين جزائريين ".

و لا يقتصر هذا التّعريف فقط على الأعمال الّتي يقوم بها هؤلاء، الّذين يقومون بنقلهم بل حتّى يقومون بتجنيدهم و هناك جانب آخر للاستغلال الجنسي و حتّى التّجارة المتمثّل بالاتجار بالأعضاء، فالقارّة الإفريقية انتشرت بها تجارة البشر منذ القدم من استرقاق و استعباد و اقتصرت كثيرا على قبيلة الطّوارق فكل من مالي و النّيجر و بعض من القبائل الموريتانية، إذ أصبحت هذه الظّاهرة ممارسة ثقافية تعدّت مسألة الاتجار بالبشر لتصبح تقليد متوارث في القارّة الإفريقية و في مقدّمة بلدان السّاحل الإفريقي تعتبر نيجيريا سوقا رائجة في الاتجار بالأشخاص حيث تعتبر السّوق النّيجيرية للجهات المحلّية لكل من مالي و موريتانيا و النّيجر و كذا دولية لاستغلالهم في أوروبا [1].

و حسب الإحصائيات الّتي وردت في تجارة البشر لسنة 2004 الصّادرة من مكتب مراقبة الاتجار بالبشر أنّه يتم الاتجار بـ 600 ألف إلى 800 ألف شخص عبر الحدود الدّولية و أغلبهم نساء لأغراض جنسية و كذا الأطفال، و يبرز تقرير مكتب مكافحة الجريمة و المخدرات لعام 2006 أنّ نسبة توزيع الفئات في غرب إفريقيا الّتي تشمل دول السّاحل و الّتي تمثّل نسبة 39 % من إجمال النّشاط البشري التّجاري في إفريقيا منها 23 % و 17% أطفال، 18% فتيان، 6% رجال، وفقا لصندوق الأمم المتّحدة للطّفولة اليونيسيف فإنّ 89% من البلدان الإفريقية متضرّرة من جرّاء الاتجار بالبشر باعتبار هذه البلدان بلدان مصدّرة و منطقة عبور.

(1).أحمد لطفي السّيد مرعي، **إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر**، القاهرة، دار النّهضة، العربية 2009، ص 16

العوامل المؤثّرة في منطقة السّاحل:

هناك مجموعة من العوامل المؤثّرة في منطقة السّاحل بعضها خارجي و البعض الآخر داخلي:

1-العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل أثّرت في تردّي الأوضاع في منطقة السّاحل منها على وجه الخصوص ما يلي:

-الأزمة اللّيبية: حيث كانت هذه الأزمة سبب في تدفّق كمية كبيرة من السّلاح في يد الطّوارق.

-المجنّدون الماليون و النّيجيريون الّذين فرّوا في أكتوبر 2011 و كانوا تحت إمرة خميس القذّافي.

- الأزمة الاقتصادية الأوروبية حيث كانت الدّول و المنظّمات الاقتصادية تقوم بتقديم مساعدات إنسانية لدول السّاحل الإفريقي.

- التّنافس الصّيني الغربي على المنطقة، ممّا نتج عنه تقسيم السّودان إلى دولتين.

2- العوامل الدّاخلية: مرتبطة بمجموعة من العوامل منها:

-غياب المساواة و التّوازن بين المناطق سواء من حيث التّنمية أو تمثيل أبناء المنطقة في مختلف مؤسّسات الدّولة.

-الانقلاب العسكري و أثاره على تأزيم العلاقات و عدم قدرة الجيش على السّيطرة على الوضع، ممّا سهل على الجماعات الإرهابية الانتشار السّريع و فرض منطقها و سياستها على أرض الواقع[1].

(1).حمد بوطرفاية و آخرون، "**ندوة حول لتّهديدات الأمنيّة للدّول المغاربية في ظل التّطورات الراهنة**"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة في سبب 28/27 فيفري 2013، ص 20.

خلاصة الفصل :

السّاحل الإفريقي منطقة تمتدّ من الصّحراء الكبرى من الشّمال و السّافانا من الجنوب، تعبر كلاّ من السّنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النّيجر، نيجيريا، تشاد، السودان و حتّى أثيوبيا شرقا و جنوب الجزائر، يسكن منطقة السّاحل الإفريقي قبائل الطّوارق و قبائل عربية و زنجية.
كما أنّها تعرّضت لتهديدات أمنية تتمثّل في قضايا البيئة و الأمن الغذائي نتاج الجفاف و التّصحر، تخلّف النّظام الزراعي و غياب التّنمية الاقتصادية و البشرية، كل هذا جعل المنطقة حاضنة للجماعات الإرهابية الإجرامية و الجماعات ذات النّزعة الانفصالية أو المتطرّفة و ممّا ساعد هذه الجماعات في كسب قوّة أكبر هو سقوط نظام القذّافي، و غدت هذه الحركات تشكّل تهديدا لمصالح الدّولة الوطنية و الدّول الأجنبية على حدّ سواء في المنطقة.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي

لقد تمكنت التنظيمات الإرهابية من الإستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل و هذا ما ساعدها على بسط نفوذها و اتساع مساحتها مما ساعدهم في التنقل عبر إقليم الساحل وتعتبر القاعدة هي مصدر التّهديد الرّئيسي لها

و لمصالحها في القارّة الإفريقيّة بعد أن أعاد تنظيمه في دول الشّرق الأوسط و في هذا السّياق أعلن "بول وولفوتيز" أن التّحركات الأمريكية لمكافحة الإرهاب لم تعد جريمة و عقاب و إنّما تهديد يجب استباقه للوقاية منه، و التّحديّات التي تواجهها الولايات المتحدة نتيجة رفض معظم الدّول الإفريقيّة قبول أن يكون للولايات المتّحدة قواعد بأراضيها يمكن أن تشكّل نقط ارتكاز لها للانطلاق إلى أيّة مناطق أخرى في القارّة إذا دعت الضّرورة لذلك وذلك رغم بعض نقط الارتكاز و الوجود الخالي المحدود لها في القارّة.

و بالنّظر إلى المواقف الإقليمية و الدّوليّة و تحليل تشابكات و تعقيدات النّظام السّياسي الهش في مالي و قوّة المعارضة و تداخلاتها الإقليمية يمكن طرح المبرّرات و الدّوافع التي تدفع الجزائر نحو تبني قوّتها النّاعمة و تفضيلها خيار التّفاوض و الحوار لحل الأزمة و ليس التّدخل.

أوّل هذه المبررات و الدّوافع، أن الجزائر تدرك تماما أن منطقة السّاحل هي ساحة للتّنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكريّة الأمريكيّة في إفريقيا "أفريكوم" و سعت لإقناع الدّول الإفريقيّة بعدم إيوائها و من هنا تدرك الجزائر أيضا أهمّية التّنسيق الأمني المحلي بين الدّول المعنية فقط دون غيرها و هي تحاول القيام به لتجنّب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة حسّاسة جدّا للجزائر.

كما تعتقد الجزائر أن التّدخل الأجنبي سيوسّع رقعة التّهديدات الأمنيّة

و سيضاعف من الأزمة، حيث تتّخذه الجماعات الجهادية المتشدّدة غطاء لإضفاء الشرعيّة على أعمالها و جلب الجهاديّين للمنطقة من كل أنحاء العالم و بالتّالي فإن خصوصيّة الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الدّاخل، و يقينها أن التّدخل الأجنبي إنما يغذّي الأزمات و لا يجد لها حلاّ.

المبحث الأول: المقاربة الجزائريّة في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي

لقد سعت الجزائر في إيجاد مقاربات متعددة منها الاقتصادية و الأمنية و السياسية من أجل مواجهة التهديدات المختلفة و التي كان منبعها الساحل الإفريقي و لمواجهة هده التحديات ألزم عليها التدخل لحل هده الأزمات و حفاظا على أمنها واستقرارها.

المطلب الأول: المقاربة الاقتصاديــة

أولت الدبلوماسيّة الجزائريّة أهمية كبرى للتّعاون الاقتصادي مع جيرانها خاصة في الجنوب، وذلك من أجل دعم التّنمية، التي قد تساهم بشكل كبير و مباشر في استقرار المنطقة، و من بين نتائج هذه السّياسة المتّبعة من طرف الجزائر نجد تجربة" ندوة الدّول الصّحراوية" ففي إطار سياستها الهادفة لترقية التّعاون جنوب-جنوب حاولت الجزائر تدعيم علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين "مالي-النّيجر-موريتانيا" في كافّة المجالات السّياسية و الاقتصادية من خلال إنشاء إطار للتّعاون الجهوي سمي بندوة الدّول الصّحراوية

Conférence des Etas Sahariens و بالعمل على إقامة هذه النّدوة كانت الجزائر تهدف إلى التّوصل إلى هدفين:

أولا: وضع إستراتيجيّة للبحث عن الحلول للمشاكل السّياسية و الإقليمية.

ثانيا: العمل على ترقية تعاون متعدّد الأطراف مع البلدان المجاورة، مع إمكانية امتداده ليشمل دولا أخرى في المنطقة.

إن ندوة الدّول الصّحراوية كانت بالنّسبة للجزائر عبارة عن توسيع للتّعاون الجهوي الذي كان محدودا في الأفق المغاربي و مكملا له، باعتبار أن الإطاران يندرجان في أفق تشكيل مجال جهوي يشكّل الأساس في التّعاون جنوب-جنوب و لتأكيد على إرادتها في إقامة تعاون اقتصادي مع جيرانها الجنوبيّين قدّمت الجزائر مساهمتها خلال قمة باماكو " مارس 1980" [1].

---

*(1). Européen parlement, **Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, Direction générale des politiques externe de l'Union, Bruxelles, (Mai 2012), P15.*

(2) .علي حشوي، "**سياسة الجزائر في منطقة السّاحل الإفريقي**"، (مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السّياسية)، جامعة الجزائر، 1997، ص 11

أين تمّ التّطرق لأوّل مرّة لمشاكل التّعاون الجهوي، و تمّ فيه تحديد مؤسّسات ميكانيزمات هذا التّعاون، و قد أكّد الرّئيس الشّاذلي بن جديد خلال ندوة باماكو على ذلك بقوله:"إنّ المجهودات التي قمنا بها من خلال هذا اللّقاء كانت إسهاما في التّعاون و في مختلف المجالات، لأن قدرنا واحد...و يحتم علينا أن نعمل سويّة لمواجهة عدوّنا الأساسي المتمثّل في التخلّف".

و لتحقيق هذه الأهداف فإن اللّجان المتفرّعة عن ندوة باماكو عقدت عدّة اجتماعات سنة 1980 و ملتقيات من أجل وضع مشاريع و برامج عمل في مختلف مجالات التّعاون بين الدّول الصّحراوية، هذه البرامج عرضت على القمّة السّادسة المنعقدة في نواكشط 1982 و قد تم تبنّيها في مجملها مع التّركيز على بعض المشاريع ذات الأولوية كإنشاء إتّحاد جهوي لتحويل الجلود، والتّعاون في مجال تربية المواشي، مع أجهزة مالية لتمويل البرامج المشتركة و خلق مركز للطّاقة الشّمسية. أمّا عن العلاقات التجارية الجزائريّة مع بلدان السّاحل الإفريقي تبقى جدّ متواضعة إذا ما قورنت بحجم التّجارة الخارجيّة للجزائر، كما أن هيكلة العلاقات الثّنائية بين الجزائر و شركائها الصحراويّين يتميز بطغيان عامل المساعدة من الجزائر على عامل التّبادل الثّنائي للأموال

و الممتلكات حيث تشارك الجزائر في النّشاط التّنموي الاقتصادي لبعض الدّول المجاورة لها و هذا عبر الشّركات المختلطة، كالشّركة الجزائريّة الموريتانية للصّيد البحري و الشّركة الجزائريّة الموريتانية للنّقل البحري[1]...

نفس الشّيء بالنّسبة لمالي و النّيجر و حتّى تشاد، بحيث تعوّدت على بعث مساعدات اقتصاديّة تشمل عدّة ميادين، كتكفّل الجامعات الجزائرية بتكوين آلاف الطّلبة الأفارقة، بالإضافة إلى تقديم برامج تكوينيّة لإطارات هذه الدّول في عدّة مجالات بما فيها العسكريّة، كما أن للمساعدات المالية المباشرة نصيب كبير في هذا الإطار، بحيث أن الجزائر و من خلال العديد من المرّات قدّمت مساعدات مالية لدول المنطقة ، كانت آخرها مساعدات مالية قدّرت بمليون دولار لصالح دولة مالي، كما أصدر الرّئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قرارا بمسح ديون العديد من الدّول الإفريقيّة بما فيه دول السّاحل الإفريقي، كما أعطت موافقتها على السّماح للطّائرات بنقل مساعدات إنسانية نحو موريتانيا و بوركينافاسو، و النّيجر التي استقبلت على أراضيها سكان ماليين فرّوا من النّزاع المسلّح بشمال مالي.

(1):المساعدات الإنسانية، مجلّة الجيش، عدد 617، ديسمبر 2014، ص 19

كما أنّ عقد ملتقى بين دول الميدان حول الشّراكة و الأمن و التّنمية بين دول المنطقة و الفاعلين الإقليميين بالجزائر العاصمة، يعبّر عن مصداقيّة و إرادة الجزائر في دفع عجلة التّنمية في المنطقة، بحيث عالج هذا الملتقى ثلاث مواضيع رئيسيّة تعلّقت بـــ: محاربة الإرهاب، الجريمة المنظّمة و مرافقة دول السّاحل في إستراتيجيّتها التّنموية، و في هذا الإطار تساهم الجزائر بفاعليّة في تنمية المنطقة، من خلال تطبيق العديد من البرامج التّنموية، مثل الطّريق العابر للصّحراء و الذي يهدف إلى تحقيق السّياسات التّعاونية بين الجزائر و دول المنطقة، و يسهّل الطّريق في عملية نقل السلع و تنقّل الأشخاص و قد انتهت الجزائر من أشغاله فيما يخص الجزء الواقع في إقليمها، في حين تبقى الجزء الواقع في الأراضي النّيجيرية نتيجة غياب مصادر التّمويل،و هو ما وعدت الجزائر بإيجاد حلاّ له في أقرب الآجال كما اغتنمت الجزائر فرصة هذا الملتقى من أجل المناداة بخلق تعاون فعال بين دول الميدان و الفاعلين الإقليميّين في المجالات السّياسية و الأمنية و العسكريّة و التّنموية أيضا من خلال تحسيس الفواعل الإقليميّة بضرورة دعم التّنمية في المنطقة و تمويلها فالأمن و التّنمية ثنائيان لا وجود لأحدهما دون الآخـر.

و وعدت بتكثيف برامج التّنمية من أجل الحدّة من الفقر و البطالة من خلال دعمها للدّول التي تعاني من تدهور الأوضاع بها. و هذا حقا ما قامت به من تقديم مساعدات لدولة مالي بغلاف مالي قدره 10 ملايين دولار لدعم التّعليم و الصّحة إضافة إلى مبالغ أخرى قدمتها في الشّمال بعد تدهور الأوضاع سنة 2012 و كذا قدّمت مساعدات إنسانية قدرت بـ 107 طن من المواد الغذائيّة إضافة إلى شحنة أخرى في أوت 2014 قدّرت بـــ 120 طن من مساعدات إنسانيـة [1].

و في سبيل تنمية المشاريع الاقتصاديّة بنت الجزائر طريق الجزائر لاغوس و يهدف هذا الطّريق الذي يربط الجزائر بلاغوس على طول حوالي 4000 كلم على تغطية كامل منطقة المغرب العربي و السّاحل على أربعة فروع، يهدف هذا الطّريق لفك العزلة و تسريع وتيرة التّكامل و تسهيل المبادلات التّجارية و وضع حد للفقر. و هناك مشروعات أخرى كخط أنبوب الغاز النّيجيري الذي يزود أوروبا عبر السّواحل الجزائريّة، وترى الجزائر من خلال مقاربتها على الحد من النّزاعات التي تعتبرها نتاج التّهميش و البطالة و الفقـر.

(1). الطّريق العابر للصّحراء، عامل تكامل اقتصادي بالنّسبة لإفريقيا في الموقـع:
WWW.Algeriapressonline.com/or/index.php.compoment//h2/item/147,16/03/2014 à 21:00

المطلب الثّاني: المقاربة الأمنية

تعتبر التّجربة التي عاشتها الجزائر في إطار محاربتها للإرهاب، السبب الرئيسي الّذي جعلها تتبنّى مقاربة أمنيّة شرعيّة مبنيّة على عدّة أسس بحيث أن الدّبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرّك بالمعايير القانونية الدّبلوماسيّة التّالية:

–تفضّل الجزائر دبلوماسية الفعل(Action Diplomacy) على دبلوماسية التّصريحات، وهي تتحرّك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التّأزم في العلاقات مع الجوار.

–ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السّياسي مع القضاء الإفريقي كلفة(Cost) اقتصادية و سياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها و قد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات و تجنّب أنواع التّمزق و دعوات الانفصال، و حافظت على كيانها الموّحد، بل إنّها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التّصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظّمة [1].

تبقى المقاربة الجماعيّة في حل المشاكل المطروحة ما بين الحلول المطلوبة بالنّسبة للمناطق الّتي تعيش حالة الفوضى الممزوجة بين الأبعاد التقليديّة كمخاطر الحروب الدّاخلية و التّمرد أو تلك الجديدة مثل التّهريب و الإرهاب و الهجرة.

فالتّنسيق من خلال إطار معاهداتي أو مؤسّساتي يمكن أن يخلف أحد كبير من الأضرار النّاجمة عن هذه التّهديدات، وعلى العموم، فإن الرّد على تحرّكات و أعمال الشّبكات الإجرامية و الإرهابية العابرة للحدود، يجب أن يرتكز بالأساس و حسب الأولويّة على:

–الإرادة السّياسية: الّتي تترجم بالإجماع على تعريف و تحديد التّهديد على شكل اتّفاق سياسي كأساس لوحدة الفكر الضّروريّة من أجل الالتزام دون غموض أو التباس بمحاربة شبكات الجريمة و الإرهاب، فرديا أو جماعيا ضمن مبدأ ينبذ التدخل الخارجي.

–الشّرعيّة القانونية: بالاستناد إلى القواعد الشرعيّة، لاسيما القرارات و اللّوائح و الإعلانات ذات الصّلة، بمجلس الأمن الدّولي و الإتّحاد الإفريقي الّتي تكوّن غطاءا شرعيا و استنادا لكل خطط العمل الموضوعة من أجل مكافحة الإرهاب و مختلف أنماط الجريمة المنظّمة، فإنّها سترفع الغطاء عن كل تدخّل أجنبي مهما كان نوعه، سيما إذا جاءت في إطار التّشاور و الإجماع.

---

*(1).محمد جعفر، **الرّؤية المستقبلية للتّعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحدّيات المشتركة**، الجزائر:المدرسة العليا العربية، العدد 4 جوان 2011، ص 57*

– الإستراتيجية الموحّدة: وضع إستراتيجيّة شاملة و موحدة، تعتمد على توحيد القدرات الذّاتية للدّول المعنيّة و تبتعد عن التّدخل الأجنبي، وتشمل التّعاون الأمني و العسكري و القضائي.

و تسعى الجزائر أيضا من خلال هذه المقاربة إلى أن تكون الدّولة القائدة في منطقة السّاحل، و أن تقف في وجه أي تدخّل أجنبي في المنطقة و ذلك بالاعتماد على الولايات المتّحدة الأمريكيّة و بريطانيا من أجل تدعيم قيادتها أكثر، كذلك بالاعتماد على دول الميدان الّتي تشمل الجزائر و موريتانيا و تشاد و النّيجر... [1].

و باعتبار المكانة الإستراتيجية الّتي تحتلّها منطقة السّاحل الإفريقي في السّياسة الدّولية، فإنّ دولة مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة أولت أهمّية قصوى لمحاربة الإرهاب في المنطقة، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أنّ الجزائر شريك إستراتيجي للولايات المتّحدة الأمريكيّة في مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي و ليس فقط في منطقة السّاحل الإفريقي، كما ترى بأنّها ستستفيد كثيرا من هذه الشّراكة مع الجزائر، باعتبار التّجربة الكبيرة للجزائر في مكافحة الإرهاب، و هو ما تمثّل في الزّيارات المتبادلة بين العديد من المسؤولين بين البلدين، و كذا التّبادل العسكري سواء من خلال التّدريبات و التّمارين العسكرية المشتركة، أو عقد صفقات بيع أسلحة، خاصة إذا علمنا أنّ البانتغون كان يتحفظ في الكثير من المرّات على بيع الأسلحة للجزائر.

التّعاون الأمني للجزائر لم يقتصر فقط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فالاتّحاد الأوروبي يعتبر من بين أكثر الفاعلين الّذين يسعون إلى تأسيس علاقات قويّة مع الجزائر في الإطار الأمني، من أجل القضاء على التّهديدات الأمنية في المنطقة، باعتبار أنّ منطقة السّاحل الإفريقي و شمال إفريقيا تشكّلان أهمّية إستراتيجيّة كبيرة للاتّحاد الأوروبي و استقرارهما من استقرار أوروبا.

بحيث يقول:"*Pierre Viement*"رئيس جهاز السّياسة الخارجية للإتّحاد الأوروبي، إنّ الإتّحاد الأوروبي يعتمد كثيرا على تجربة الجزائر من إعادة الاستقرار للمنطقة[2].

---

(1).Djawad Kardoudi, ***Quelque stratégie pour lutter contre les défies sécuritaires au Sahel****. Heuvue défense national, Maroc, N :224,P 02.*

(2). Pierre Viement, L'action extérieur de l'EU, ***conférence présenté aux attachés et Sécuritaires des affaires Algériens****, Institut Diplomatique et Relation international, Avril, 2013*

و يتمثّل التّعاون الأمني بين الطّرفين في العديد من النّقاط كتبادل المعلومات و التّنسيق، و تبادل البرامج التّدريبية لأجهزة الأمن و الخبرات العسكريّة، كما لم تهمل الجزائر التّعاون الأمني مع جيرانها خاصّة بعد الأحداث الأخيرة في ليبيا و تونس، بحيث بلغ التّعاون درجات متقدّمة،سواء من خلال المراقبة المشتركة للحدود، من أجل منع الجماعات الإرهابية من التّنقل بحرّية، و تجارة الأسلحة بحيث تمّ عقد العديد من الاجتماعات بين الجزائر و تونس وليبيا في هذا الإطار كما أنّ الجزائر ستتكفّل بتكوين العديد من الدّفعات من الشّرطة اللّيبية، هذا كلّه يعبّر عن الأهمّية القصوى الّتي توليها الجزائر للأمن في المنطقة بحيث أنّ تبنّي مقاربة مبنية على عدّة مستويات، و تشمل عدّة مجالات و متعدّدة الأطراف يعبّر عن مدى إدراك الدّبلوماسيّة الجزائريّة لما يجري في المنطقة.

المطلب الثّالث: المقاربة الدّبلوماسيّة

إنّ استقرار السّاحل الإفريقي هو من استقرار الجزائر، تعتبر هذه القاعدة الأساسية الّتي جعلت الجزائر، تعمل على مر العقود على استقرار منطقة السّاحل.

ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا لأنّ التّحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية "هو الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فاعليّة"[1].

يعتقد صانعو القرار في الجزائر أنّ منطقة السّاحل ليست فقط منطقة حرجة لأمنهم القومي بل أيضا منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، و هو أمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميّين في المنطقة الّذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدّراتهم المالية بجيش أو مقدّرات الجزائر، و تلقى الجزائر نفس الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الاتّحاد الأوروبي و الولايات المتّحدة الأمريكية، و قامت الجزائر بإشراك الدّول الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النّيجر وحتّى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسّقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و كان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد و الدّعم عن الجماعات الإرهابيّة النّاشطة في المنطقة، و من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبيّة لانتزاع التزام من دول المنطقة برؤيتها لحل مشاكل المنطقة و الّتي ترتكز على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخّل أجنبي عدا في مجالات قطاعيّة محدّدة.

(1): بوحنية قوي، ***الإستراتيجية الجزائرية اتّجاه التّطورات الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي***، الجزيرة للدّراسات، يونيو 2012، ص 06.

و لعبت الجزائر دورا بارزا في خلق بعض المنظّمات الإقليميّة مثل لجنة الأركان العمليات المشتركة الّتي يقع مقرّها في تمنراست ثمّ وحدة الاندماج و الاتّصال الّتي تعتبر الذّراع الاستخباراتي، إلاّ أنّ هذه الإستراتيجية الطّموحة واجهت عقبات كبيرة ليس أقلّها العلاقات القويّة الّتي تربط بين دول مثل مالي و موريتانيا و النّيجر مع فرنسا، و هوّ ما يفسّر جزئيا الشّكوك الّتي توجد بين الدّول الأساسيّة في المنطقة. يمكن القول بأنّ هذه الشّكوك و التّعامل المزدوج بين الدّول الأعضاء في لجنة أركان العمليات المشتركة تشكّل العائقين الأساسيين أمام اتّخاذ قرارات أكثر فعاليّة.

إضافة إلى ذلك يشكّل تدخّل مجموعة دول غرب إفريقيا "الأكواس" و قربها من فرنسا، و موقفها السّاعي للحرب سحبا للبساط من الجزائريّين الّذين دفعوا لقبول مبدأ التّدخل العسكري في شمال مالي كملاذ أخير لحل الأزمة و لكن ليس قبل فصل حركات الطّوارق عن الإرهابيّين و مجموعات التّهريب[1].

و ضمن هذا الإطار المتميّز بالتّهديد الإرهابي و التّدخل الأجنبي، دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجح و بنّاء لمواجهة هذه الظّاهرة، فالمستقبل الأمني قائم على فكرة الأمن الجهوي للسّاحل الّتي اعتمدتها الجزائر في أوت 2009 قد تأكّد في خطاب الرّئيس الجزائري.

خلال أشغال الدّورة العاديّة للأمم المتّحدة في سبتمبر 2010، إنّ بلدان السّاحل الصّحراوي تطمح جميعها إلى تشكيل نظرة أكثر تناغما و اتساعا حول رهانات أمن جماعي "و سعيا لتجسيد هذا الهدف، تدعّمت هذه الرّؤية باجتماع وزراء الخارجيّة السّبعة في الجزائر شهر مارس 2010، شارك فيها ممثّلو كل من الجزائر و مالي و موريتانيا و النّيجر و تشاد و ليبيا و بوركينافاسو، و قد سبق هذا اللّقاء الوزاري الّذي يتّبعه تحرّكات لقيادة أركان الجيوش و مسؤولي المصالح الأمنيّة و الاستعلاميّة لدول المنطقة و هي الجزائر و مالي و موريتانيا و النّيجر و ليبيا قبل انسحابها في سلسلة لقاءات عمليّة" أثمرت جملة من القرارات الّتي تؤكّد الالتزام بالتّكفل الذّاتي بالمسألة الأمنيّة، و التّأكيد على أنّ المشكلة يمكن التّصدي لها دون الحاجة لتدخل بلد أجنبي يفتقر للانتماء الجغرافي المباشر، حفاظا على مسار متكامل ومندمج يرتكز على مقاربة محلّية تأخذ بالاعتبار كل المعطيات، و تندمج في سياق التّطلعات المستقبليّة لبلدان وشعوب المنطقة، وقد تمخّض عن هذا السّعي تنصيب الهيئات التّالية:

---

(1):يحي زبير ،**الجزائر و الوضع المعقّد في منطقة السّاحل، منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، نوفمبر 2012 ص 04.

-مركز قيادة التّنسيق الأمني و العسكري المشترك: تتولّى هذه القيادة التّنسيق المعلوماتي و الميداني و تسيير العمليات العسكرية المحتملة ضدّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و شبكات تهريب السّلاح و الجريمة المنظّمة.

-خليّة الاستعلامات المشتركة: و من مهامها جمع المعلومات حول الإرهاب و الجريمة المنظّمة في منطقة السّاحل الإفريقي و وضعها تحت تصرّف الأركان العمليّاتيّة المشتركة.

كما أكدّ السيّد عبد القادر مساهل الوزير المكلّف بالشّؤون المغاربيّة و الإفريقيّة في العديد من المرّات على أنّ الجزائر لن تتدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول و أنّها تحترم السّيادة الوطنيّة للدّول، و تدعو الدّول الأخرى على الحذو حذوها في هذا الإطار خاصّة في منطقة السّاحل الإفريقي، كما تمّ التّأكيد على أنّ الجزائر تسعى دائما إلى إيجاد حلول للأزمات في المنطقة بعيدا عن التّدخلات الخارجيّة [1].

و ترتكز الإستراتيجيّة الجزائريّة الدبلوماسيّة في هذا الصّدد على ثلاثة محاور أساسية يتقدّمها الحل السّلمي الدّاخلي دون أي تدخّل أجنبي حيث ترى الجزائر أنّ أي تدخّل أجنبي يعدّ تهديدا لأمن واستقرار الجزائر، و من ثم تمّ تفعيل المحور الثاني و هو التّفاوض مع جميع أطراف أزمة السّياسة المالية في الدّاخل و الخارج، بعيدا عن أي حساسيات سياسية أو أحكام و هواجس مسبّقة.

و يقوم المحور الثالث من الإستراتيجيّة الجزائريّة على مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، و هو ما تجسّده الزّيارة الرّسمية لرئيس الحكومة الماليّة و زيارة وزير خارجيّته للجزائر، و الاستقبال غير المعلن لوفود من حركة "أنصار الدّين" و إحدى الجماعات المسلّحة في شمال مالي، إضافة إلى مجموعة من وفود رسميّة إفريقيّة لدول الجوار، و هو ما جسّد قوة و فاعليّة الجزائر في حل أزمة مالي [2].

و قد ساهمت الجزائر بشكل بارز في التّنمية كجزء من حل للمشاكل الأمنية بالمنطقة و هذا ما جاء به "الملتقى الدّولي حول الشّراكة و التّنمية و الأمن بين دول الميدان و الشّركاء خارج الإقليم" في سبتمبر 2011، حيث أظهرت الجزائر مدى دور التّنمية في تحقيق الاستقرار.

---

(1). مؤتمر صحفي بين وزير الشّؤون الخارجيّة و نظيره البحريني، الجزائر، وزارة الشّؤون الخارجيّة، أفريل2011

(2).جمال سلطان، لماذا تتمسّك الجزائر بالقّوة النّاعمة في حل الأزمة السّياسية في مالي؟ من الموقع:
http///www.alnesryoon.com/permlinh/59414.HTML.18/02/2014 à 15 :30

المبحث الثاني:المشاريع الأجنبية في السّاحل الإفريقي

تمهيـــد:

تجسّد دول منطقة السّاحل الإفريقي رقعة جغرافية ملائمة لتفسير معادلات التّنافس و الصّراع الحاصل بين قوى المجتمع الدّولي و حتّى القارّي الإفريقي. بحيث تعتبر دول هاته المنطقة أحد أبرز جبهات الصّراع المصلحي الدّولي في إفريقيا و أحد أهم جبهات التّنافس الدّولي في ظل تحديد معالم جبهات الصّراع الدّولي في المناطق المتبقية عبر العالم.

و على هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضّوء على الحقائق الكامنة وراء سياسات الدّول الرّاغبة في التّمحور حول الأنظمة السّياسية لمنطقة السّاحل الإفريقي و ذلك بالتّركيز على أهم تلك الصّراعات و أبعادها و أهدافها.

المطلب الأول :المشاريع الأمريكية

لا مراء في أنّ التّغيرات الهيكلية الّتي شهدها النّظام الدّولي منذ انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتّحاد السّوفياتي قد دفعت بصانعتي القرار في الولايات المتّحدة إلى إعادة تقويم و ترتيب منظومة مصالحهم و أولوياتهم القومية. و على الرّغم من تباين الاتّجاهات و الأفكار المطروحة في هذا الصّدد فإنّ ثمة اتفاقيات على ضرورة دفع و دعم دور و مكانة الولايات المتّحدة في شتّى أنحاء المعمورة.

و في هذا السّياق يمكن القول بأنّ تزايد تهميش القارّة الإفريقية في منظومة التّفاعلات الدّولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم و المبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة اتّجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارّة في منظومة الاقتصاد العالمي و توجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأي التّهديدات و المصالح الّتي تتضمّنها القارّة الإفريقية [1].

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السّياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين و هما:

الهدف الأوّل: و يتمثّل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، و لدعم هذه الغاية فإنّ الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاث محاور دولية أساسية هي:

---

*(1) .Raphaël Ramos," **ETATS-UNIS/Afrique: Washington accorde une importance « strategique » au continent noire en créant un commandement interarmes pour L`Afrique**, " Européen Strategic Intelligence and Security Center, note d`analyse (30-03-2007),pp.1-9.*

1-تطبيق مفاهيم الشّراكة الأمريكية الإفريقية.

2-دعم النّظم الّتي تأخذ بمفاهيم التّحول الدّيمقراطي وفقا للتّصور الأمريكي، و لا سيما في المناطق ذات الأهمّية الإستراتيجية بالنّسبة للمصالح الأمريكية في القارّة.

3-العمل على منع الصّراعات و إنهاء حروب التّطهير العرقي بما يحقّق الأمن و الاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

الهدف الثّاني: و يتمثّل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولا سيما الاعتبارات الأمنية. و على ذلك فإنّ الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لقضايا انتشار الأسلحة، و دعم بعض الدّول لأنشطة تقع في إطار التّصور الأمريكي للإرهاب، و ثمّة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفّق المخدرات و الجريمة الدّولية و انهيار البيئة [1].

فمن **النّاحية الاقتصادية** تهدف الولايات المتّحدة إلى فتح أسواق جديدة في القارّة الإفريقية تتّسم بوجود فرص هائلة للاستثمار و أسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشّركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية.

و يمكن تلمّس أهداف التّحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التّقرير الّذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان:" **تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا**" و الّذي أوصى بأن تكون الولايات المتّحدة في مقدّمة الدّول الصّناعية الكبرى الّتي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا. و استنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السّابقة للرّئيس كلينتون على تطوير التّجارة الإفريقية و برامج التّنمية الاقتصادية، و هو ما اتّضح من خلال عدّة مؤشّرات أهمّها زيارة الرّئيس كلينتون إلى القارّة الإفريقية عام 1998، حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار: "التّجارة لا المساعدات" كسبيل لازدهار القارّة[2].

و من **النّاحية السّياسية** ترفع الولايات المتّحدة مبدأي: الدّيمقراطية و حقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسّياسة الخارجية الإفريقية، إلاّ أنّ هذه المبادئ مجرّد أداة تستغلّها السّياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها و ليس هدفا تسعى إلى تحقيقه. و في سبيل تحقيق تلك الأهداف السّياسية تعمل الولايات المتّحدة على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما و للولايات المتّحدة

---

(1).أمحمّد برقوق، **السّاحل الإفريقي بين التهديدات الدّاخلية و الحسابات الخارجية**، جريدة الشّعب، جانفي 2008، ص 13

(2). الشيماء علي عبد العزيز، "**أهداف جولة كلينتون في إفريقيا** " السّياسة الدّولية ، ع 133، جويلية 1998، ص194

بشكل خاص، و هم من تسمّيهم الولايات المتّحدة بالقادة الجدد في إفريقيا أمثال مينيس زيناوي في أثيوبيا، و أسياسي افورقي في أريتيريا، و يوري موسيفيني في أوغندا [1].

و بالعودة قليلا للوراء فقد زاد اهتمام أمريكا بإفريقيا منذ وصول الرئيس "بيل كلينتون" للبيت الأبيض و قيامه بزيارة طويلة للقارة استمرت 11 يوما حيث كان دائم التأكيد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية، و هو التوجه الذي تبناه سلفه "جورج بوش الابن" الذي وظف كل الوسائل الممكنة لاختراق القارة التي بقيت لوقت طويل حكرا على النفوذ الفرنسي المستعمر السابق،فباسم مشاريع التطور و التحول الديمقراطي و بناء السلم حاولت أمريكا إعادة صياغة البوصلة الإستراتيجية نحو الإمكانيات المتاحة في القارة السمراء[2].

و من **النّاحية العسكرية و الأمنية** تسعى الولايات المتّحدة إلى تحسين قدرة القارّة على التّعامل مع المشكلات الأمنية المؤثّرة على الأمن العالمي بصفة عامّة و على الأمن الأمريكي بصفة خاصّة و أهمّها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السّلمية للنّزاعات المسلّحة في القارّة في مناطق البحيرات العظمى و القرن الإفريقي و منطقة السّاحل الإفريقي و جنوب السّودان بشكل يحقّق مصالحها.

و قد تزايدت مكانة القارة أمنيا فيما بعد أحداث سبتمبر 2001 بعد هجمات عديدة شنت ضد المصالح الأمريكية في القارّة الأمر الّذي دفع العسكريين في البنتاغون إلى التّنبيه بضرورة تقوية التّنسيق العسكري مع دول القارّة خصوصا في المنطقة السّاحلية الصّحراوية بعد تحولها لملاذ آمن لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي [3].

و تعد مشكلة المناطق الجغرافية الإفريقية الغير قابلة للمراقبة أو التّأمين أكبر التهديدات الأمنية التي رأتها الولايات المتحدة الأمريكية، و قد حدّدتها في منطقة الساحل الإفريقي إضافة إلى منطقة ثانية تشمل وسط جنوب القارة الإفريقية و لكن ما يهمنا نحن في المقام الأول هو منطقة الساحل الإفريقي، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب و خاصة تنظيم القاعدة، و هذا ما دفع بالولايات المتحدة نحو إيجاد أو تبني إستراتيجية استباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب، و قد اعتمد الرئيس "جورج بوش" في 2007 قرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية للقارة الإفريقية سميت **بأفريكوم (AFRICA COMMAND)** مهمتها الإشراف على الأمن في القارة و إدارة التعاون العسكري مع دولها.

---

(1).أمحمّد برقوق، "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**" ص 3.

(2). الشيماء علي عبد العزيز، مرجع السابق الذّكر ص 6.

*(3). Robert g. Berschinski," **africom's dilemma: the global war on terrorism**,» and the future of u.s. security policy in Africa, Strategic Studies Institute (SSI), November 2007, p.08.*

وقد أوردت كلوديا أنياسو *"... بدأت وزارة الدفاع الأمريكية التسليم بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية و القيادة و قيادة المحيط الهادي".

و عن دواعي إنشاء تلك القيادات العسكرية الجديدة، قال بوش: "و ستعمل القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع إفريقيا و توفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة الإفريقية، و ستعزز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودنا الهادفة لإحلال السلام و الاستقرار للشعوب الإفريقية و الترويج لأهدافنا المشتركة المتمثلة في التنمية و الصحة و التعليم و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية في إفريقيا [1].

و ما زاد من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها الأمنية تلك هو تحالف الجماعة السلفية للدعوة و القتال مع تنظيم القاعدة و اتخاذها من منطقة الساحل الإفريقي قاعدة جغرافية لنشر تهديداتها الأمنية، فالولايات المتحدة ترغب في إيجاد نوع من الدعم و التوازن العسكري الأمني في تلك المنطقة لتأكيد ذلك قال "هنري ريان " *:" لم تؤسس أفريكوم استجابة لتهديد محدد أو مدعى قلق استراتيجي، فأفريكوم لم تشكل ردا على الوجود الصيني في القارة (..) و لا لغرض المجهود المعزز لمكافحة الإرهاب (..) و لا لتأمين الموارد أو المواد الخام مثل النفط، هدف أفريكوم هو العمل مع البلدان و منظمات متعددة الجنسيات في إفريقيا دعما لحلول إفريقية للقارة، في مجالي الأمن و الاستقرار [2].

---

*:مديرة مكتب الدبلوماسية العامة و الشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية السابقة في خطابها المندرج تحت إطار برنامج النساء في الأمن الدولي الذي ترعاه كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي.

*(1). إبراهيم علي إبراهيم، **أفريكوم اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية – الإفريقية"** من الموقع:*

<<http://oudansonline.com/ar/article-15295.shtml>>/8/3/2014 à 18 :00

* شغل منصب كبير نواب وكيل وزارة لشؤون سياسات في عهد إدارة "جورج ولكر بوش"*

(2). فينيكس كرولي، " أفريكوم تساعد زعماء أفارقة في مجالي الأمن و الاستقرار" من الموقع:

<<www.usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=&m-=April&x=20070425171243S>>,07-06-2014 à 18 :30

المطلب الثاني:الوجود الفرنسي.

يعود الوجود الفرنسي في السّاحل الإفريقي إلى العهود الاستعمارية، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارّة، و بعد استقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أبقت على الارتباط بفرنسا و دول عديدة في إفريقيا، سمحت لها بالتّدخل في شؤونها الدّاخلية، وفقا لمجموعة من الآليات من خلالها تنفذ سياستها الأمنية في القارّة، الّتي عرفت تطّورا كبيرا بعد الحرب الباردة أين تمّ إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني و مساعدة الدّول الفاشلة على النّهوض بنفسها، إلاّ أنّ هذه السّياسات تبقى مجرّد خطابات تسوّقها إدارات صناعة القرار الفرنسية لتبرير وجودها في منطقة السّاحل(1).

إنّ سياسة فرنسا في السّاحل لا تختلف عن السّياسات العالمية، إذ عملت من خلال تواجدها بإفريقيا على إعلاء حقوق الإنسان و حماية الحرّيات الأساسية و إشاعة الدّيمقراطية و تسوية بعض النّزاعات و لهذا خصّصت فرنسا مليار فرنك سنويا للتّطوير المؤسّسي و لتعزيز سيادة القانون، حيث أنّ فرنسا في إطار بحثها المتواصل على مصادر الطّاقة، عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النّووية و هو ما يتطلّب كمّيات من اليورانيوم، و هذا الأخير متوفّر في القارّة الإفريقية، خاصّة في النّيجر أين يوجد رابع أكبر منجم اليورانيوم في العالم، تسيطر عليه شركة إيرفا الفرنسية (2).

و تهدف فرنسا إلى تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام و ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصّناعية، فحجم صادراتها الإفريقية 13.5 مليار سنويا، وبلغت سنة 1999 39.7 مليار فرنك و وارداتها 27.7 بليون، فضلا عن مشاريع مثل شراء شركات المياه و الكهرباء و الهواتف في السّنغال و النّفط في الكونغو إذ يتراوح حجم الاستثمار من 40-60 مليار دولار كما أنّ إفريقيا تمثّل 5 ٪ من التّجارة الخارجية الفرنسية (3).

---

(1). الشيماء علي عبد العزيز، "**أهداف جولة كلينتون في إفريقيا** "مجلة السّياسة الدّولية ، ع 133، جويلية 1998، ص 194

(2):أمحمّد برقوق، المرجع السابق الذّكر ص 5.

*(3) J -E Pondi," La coopération Franco-africaine vue d'Afrique," **Revue Internationale et stratégique** 2002/1, n° 45, p .128.*

و قد تبنّت فرنسا **آليات اقتصادية** من خلال المساعدات الإنمائية الّتي ارتفعت في سنة 1999 إلى 34.7 مليار فرنك (5.29 مليار دولار)، كما تبذل مجهودات كبيرة لتحرير اقتصاديات إفريقيا و تغيّر الهياكل الّتي طالما أعاقت إدارة الشّؤون العامّة في البلدان الإفريقية و إعطاء دفعة جديدة لتشجيع المبادرة الخاصّة و إدارة الأموال العامّة بقدر أكبر من الشّفافية، كما أنّها أعلنت في القاهرة أثناء انعقاد القمّة الإفريقية الأوروبية سنة 2004 أنّها ستشطب جميع الدّيون التّجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون و تمّ إلغاء 10 مليار يورو المستحقّة على البلدان الإفريقية [1].

و عن **الآليات الثّقافية**: استمرّت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها، من خلال غرسها لقيم الثّقافة و اللّغة الفرنسية، أين أصبحت اللّغة الرّسمية في بعض الدّول الأكثر استعمالا في دول أخرى و حكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظّمة الفرانكفونية الّتي أعلن عنها رسميا في سنة 1970، و عقد أوّل مؤتمر بها في سنة 1980 برئاسة فرانسوا ميتران، بلغ عدد أعضائها إلى نهاية عام 2002 : 54 دولة، صار لها اهتمامات سياسية إلى جانب اهتماماتها الثّقافية، إذ تعدّ بعثات توفد لمراقبة الانتخابات في القارّة الإفريقية[2].

الآليات السّياسية و العسكرية: إنّ ما ميّز العلاقات الدّبلوماسية الثّنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخّصته السّلطة في إفريقيا، و هو ما يعني شخّصته العلاقات الدّبلوماسية، فتعاملات الدّبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسّسات سياسية تعكس الشّرعية السّياسية للدّول الإفريقية و المصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرّئيس الإفريقي، أو كما تسمّى دبلوماسية العائلة، و في ذلك أحد التّهديدات الأمنية الّتي تعاني منها الدّول الإفريقية و دول منطقة السّاحل الإفريقي ليست بمنئ عن تلك القاعدة، و هذا إن عنى فهو يعني تدخّل فرنسي مباشر في شؤون الدّول الإفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرّئيس الإفريقي.

---

(1). بدر حسين الشّافعي: فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف الواقعي:
http://www.islamonline.net/arabic/politcs/topicd.shtml>>13-04-2014

*(2):كوتلي أمو "**فرنسا و مشروع التّكامل في إفريقيا النّاطقة بالفرنسية**" مجلة إفريقيا، العدد 2، مركز البحوث العربية و الإفريقية، ص 149*

المطلب الثالث:الصّعود الصّيني

في مسح سريع للعلاقات الصّينية الإفريقية منذ ظهور الصّين الشّعبية عام 1949 نجد أنّ الصّين اقتربت من القارّة الإفريقية على مستويين:

-**الأوّل: رسمي**: و تمثّل في محاولات الاقتراب من غالبية دول القارّة و الحصول على دعمها في المحافل الدّولية، و قد شهد تلك المرحلة استخدام الصّين لأدوات السّياسة الخارجية الدّبلوماسية منها و الاقتصادية و العلمية و التّكنولوجية المتمثّلة في برامج المساعدات الفنّية.

-الثّاني: غير رسمي: فقد شهد تبنّي الصّين لأدوات رمزية ممثّلة في الجوانب الدّعائية و كذلك الإيديولوجية الثّورية في المقام الأوّل لدعم عدد من الحركات المعارضة، بل وصل الأمر إلى تقديم دعم مادّي و عسكري لعدد من الثّورات، إلاّ أنّ رد الفعل على هذا المستوى سرعان ما توقّف خاصّة منذ عقد الثّمانينات عندما أكّدت الصّين التزامها بأن يكون مبدأ التّعايش السّلمي هو أساس السّياسة الخارجية الصّينية بوجه عام. و جاء التّحول الكبير في عهد الرّئيس الأسبق "جيانغ زيمين" الّذي قام بزيارة لإفريقيا عام 1996 معلنا الرّؤية الصّينية الجديدة للعلاقات مع القارّة الإفريقية [1].

في **مجال الاستثمار** الصّيني بإفريقيا، وصل حجم الاستثمارات الصّينية المباشرة عام 2004 إلى 135 مليون دولار، كما تمّ تأسيس 116 شركة صينية خلال عام 2004 حتّى مايو 2005 قامت بتنفيذ عقود استثمارات بلغت قيمتها 690 مليون دولار، و في سنة 2005 وصلت التّدفقات الاستثمارية المباشرة الصّينية إلى إفريقيا إلى 124 مليون دولار، ممّا رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصّينية في يونيو 2005 إلى 750 مليون دولار، وقامت الصّين بإبرام اتّفاقات ثنائية مع 25 دولة إفريقية لتسهيل و حماية الاستثمارات البينية [2].

---

*(1):زواية توفيق،" **التّنافس الدّولي في القارّة الإفريقية**" ص 12*

*(2). HANY BESADA, **The Implications of China's Ascendancy for Africa**, CIGI WORKING PAPER, October2008,<<http://ssrn.com/abstract=1289787>> pp7-8,(2014 -04-12) à 17:30*

و في مجال التّبادل التّجاري، بلغ الحجم الإجمالي للتّجارة البينية الصّينية الإفريقية عام 2000 حوالي 10.6 مليار دولار، قفز في عام 2002 إلى 12.39 مليار دولار ثمّ بلغ 13.4 مليار دولار عام 2003 إلاّ أنّ هذا الحجم شهد طفرة كبيرة في عام 2004 حيث وصل إلى 29.46 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 58.9٪ مقارنة بالعام السّابق و قد قدّمت مساعدات بقيمة 107 مليون دولار فقط لإفريقيا عام 1998. و وصلت هذه المساعدات بحلول عام 2004 إلى 2.7 مليار دولار، ما يعادل 26 ٪ من إجمالي المساعدات الدّولية الصّينية [1].

المطلب الرابع: تأثيرات المشاريع الأجنبية على أمن الإنسان في السّاحل الإفريقي

في ضوء تعاظم المخاطر الّتي تستمرّ في تهديد أمن الإنسان في منطقة السّاحل الإفريقي تفرض المشاريع الأجنبية المذكورة حصّتها و مساهمتها في الإضرار بأمن الإنسان على أكثر من صعيد. فبالرّغم من تعدّد المبرّرات و تنوّعها و اكتسائها طابع الإنسانية و التّعاون إلاّ أنّها تشترك كلّها في كونها مجرّد مدخل و منفذ استطاعت أن تلج منه الدّول الكبرى رامية لتحقيق أهدافها دون مبالاة بالوضع المتدهور الّذي يزداد سوء في القارّة الإفريقية بشكل عام و في السّاحل الإفريقي بشكل خاص و منها:

-تهديد الأوضاع الاقتصادية و سبل العيش:

فقد أثبتت إحصائيا الدّول الإفريقية بأنّها تزداد تدهورا و ترتفع فيها نسب البطالة و تباطؤ النّمو إضافة إلى قلّة عائدات النّفط مقارنة بما يتم إنتاجه و تصديره نتيجة للتّواطؤ بين المسؤولين الفاسدين و المتمرّدين و المهرّبين، هذه الظّروف الاقتصادية انعكست على المجتمع بحيث تصاعد عدد المتمرّدين و الخارجين عن القانون نتيجة للفقر و أصبحوا يمثّلون أطراف في النّزاعات الدّاخلية الّتي عرفتها دول السّاحل ضدّ حكومات هذه الدّول الّتي يصفونها بالمستغلّة و المتواطئة مع العدو الأجنبي الّذي يستنزف ثرواتهم و يتحجّج بالمساعدات الإنسانية و الشّراكات الاقتصادية.

---

*(1).أحمد حجّاج، "**الصّين تعيد اكتشاف إفريقيا**" السّياسة الدّولية، العدد 163، 2006، ص 43*

-تهديد البيئة:

لم تسلم البيئة من الضّرر الّذي تسبّبه المشاريع الأجنبية فالبيئة نفسها تعدّ مصدر و التّنازع الدّولي على المنطقة لاحتوائها على الموارد الّتي تدور حولها المنافسة فقد خلّفت أطلال المباني و السّفن الغارقة و الطّائرات المدمّرة و الألغام الأرضية و غبار السّموم المنتشرة في الماء و الهواء...إذا أضفنا إليها الطّبيعة الصّحراوية و الجفاف الّذي يكتسح المنطقة فقد أصبحت البيئة مصدر رئيسي في انتشار الأوبئة و الأمراض و عائق وجيه في التّقليص منها أو القضاء عليها (قلّة المياه الصّالحة للشّرب، تدهور الزّراعة، تعثّر المواصلات...)

-تهديد الأمن الشّخصي للأفراد:

فقد استغلّت القوى المستثمرة في السّاحل حالة الحاجة و الفقر الّتي تسود المنطقة و بدعوى القضاء على البطالة أرغم الأطفال على الانخراط في نشاطات شاقّة محفوفة بالمخاطر و في الأعوام الأخيرة أخذوا يلتحقون بفرق الحراسة الشّخصية على حساب مدارسهم و تتطرّق بعض التّقارير إلى حالات الإدمان الّتي شاعت بين القاصرين كتعاطي المخدّرات و المسكّرات و التّعرض للعنف و الإيذاء الجنسي لدى الأطفال و القاصرين و النّساء الّتي تقوم بها الجيوش و الموظّفين الأجانب في منطقة السّاحل الإفريقي [1].

*(1). Ikhlef Abdecelem ," **LE SAHEL DEFAILLANT ARC DE TOUS LES RISQUES**,"Horizons, MARS 2010, 1 RABI'EL AOUEL-1431-N°01,pp.4-6.*

خلاصـــة الفصـل:

تواجـه الجزائـر تحديـات حقيقيـة قادمـة أساسـا من عمقهـا الإفريقـي جنوبـا بحيث تحتوي على مساحة شاسعة و كذا حدود ملتهبة أين تتحرك مختلف الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة و انتشار الأسلحة و كذا الموجات البشرية التي تقطع منطقة الصحراء الكبرى و الساحل الإفريقي نحو دول شمال إفريقيا و أوروبا و مما زاد الأمور تأزما المشاريع و الحسابات الخارجية، هي معطيات تشهدها الساحة الإفريقية ما تحتم على الجزائر إيجاد مقاربة بطريقة ذكية تمكنه من تجاوز التهديدات
و التحديات.

الخاتمة

خاتمـــة:

السّاحل الإفريقي منطقة تمتدّ بين الصّحراء الكبرى من الشّمال و السّافانا من الجنوب تعبر كل من السّنغال و موريتانيا، مالي،بوركينافاسو، النّيجر، نيجيريا، التشاد، السودان حتى أثيوبيا شرقا و جنوب الجزائر و تشمل منطقة السّاحل الإفريقي قبائل الطّوارق و قبائل عربية و زنجية.

و تعتبر منطقة السّاحل الإفريقي عرضة لتهديدات أمنية تتمثّل في قضايا البيئة و الأمن الغذائي نتاج الجفاف، و التّصحر و غياب التّنمية الاقتصادية و البشرية و كذا الفقر و التّطرف و الإرهاب و استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتجارة السّلاح و المخدّرات و الهجرة السّرية و النّزاعات الحدودية و لمواجهة أو تجنّب الجزائر للتّهديدات و المخاطر الأمنية، و المشاريع الأجنبية في المنطقة يحتّم عليها استغلال عدّة أبعاد تتميّز بها المنطقة، يمكن أن تشكّل وسيلة لتقوية الرّوابط معها و في كافّة المجالات، هذه الأبعاد تتمثّل في الأبعاد الجيوسياسية، الاقتصادية، الأمنية و الثّقافية فالموقع الجيوسياسي للمنطقة يجعلها بوابة نحو باقي إفريقيا كما أنّ الحدود الشّاسعة الّتي تربط الجزائر بالبلدان المطلّة على الصّحراء الكبرى و صعوبة مراقبتها يجعل هذه الأخيرة تتأثّر بكافة المشاكل الّتي تعاني منها المنطقة، و الّتي يمكن أن تنتقل بسهولة نحو الجنوب الجزائري لتصبح بمختلف أشكالها سواء أن كانت بيئية، اقتصادية أو سياسية خطرا أساسيا يهدّد الأمن القومي الجزائري، رغم المشاكل الّتي تعاني منها الجزائر بإمكانها أن تستفيد من الثّروات الّتي تزخر بها المنطقة فبإمكانها أن تستفيد من اليورانيوم في النّيجر، المنتجات الطّاقوية في مالي، و بإمكان الجزائر أن تجد سوقا استهلاكية لها في المنطقة بالرّغم من المنافسة من قبل الدّول الأوروبية و كذا من الصّين أمّا في الشّق الأمني فتعتبر أهم الأبعاد الّتي يجب على الجزائر أن توليها أشد الاهتمام في سياستها اتجاه منطقة السّاحل و الصحراء، باعتبار أنّ أي تغيير في أوضاع المنطقة على الصّعيد الأمني له تأثير مباشر على الوضع الدّاخلي في الجزائر و يشكّل تهديدا أساسيا للأمن القومي الجزائري و إنّ المتأمّل في المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة من خلال العمل الّذي تقوم به الدّبلوماسية الجزائرية هو أنّها دبلوماسية تروّج مفاهيم صناعة الاستقرار و هو ما تؤكّده جلسات الحوار الاستراتيجي بين الأطراف المتنازعة و على سبيل المثال ما يحدث في مالي و في كل مرّة تستضيف الأطراف المتفاوضة و هناك بعض الدّارسين يرون الدّبلوماسية الجزائرية بأنّها دبلوماسية أزمة أي أنّها لا تنشط إلاّ بعد وقوع أزمة لا

يوجد لديها تصوّر و توقّع لمختلف الأزمات الّتي يمكن أن تقع في محيطها المباشر و حتّى إن وجد كان التّحرك بطيئا، و هو ما يؤثّر سلبا على أمنها القومي.

و بالرّغم من الجهود الّتي تبذلها الجزائر نحو فضاء السّاحل الإفريقي إلاّ أنّها تبقى تجاور دولا فاشلة و هذا ما يعتبر تهديدا، إضافة إلى المشاريع الأجنبية بالمنطقة الّتي لديها مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر خاصّة ما تعلّق بمشروع إسرائيل الّذي يهتمّ بزعزعة منطقة الجنوب لأنّ الجزائر تدعم القضية الفلسطينية و بالتّالي تسعى إلى خلق مشاكل في الجنوب أو السّاحل ممّا يهدّد أمن الجزائر باعتبارها أكثر البلدان الإفريقية استقرارا، و تعدّ المقاربة الأمنية الجزائرية لمعالجة أزمة دول السّاحل أحسن مقاربة على جميع الأصعدة لأنّها تسعى لحل الأزمات بالطّرق السّلمية دون التّدخل الأجنبي أو بواسطة السّلاح و إنّ الدّبلوماسية الجزائرية تؤمن بمبدأ الحوار لفك النّزاعات ما بين البلد الواحد. و أنّه لا مكانة للأمن في السّاحل دون وجود مقاربة جماعية من أجل استئصال هذه التّهديدات الّتي تواجه دول المنطقة. و من خلال كل ما سبق ذكره يمكننا استنتاج ما يلي:

-إنّ المخاطر و التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي تشكّل تحدّ كبير يواجه السّياسة الدّاخلية و الخارجية للجزائر.

-لا يوجد تعاون جزائري مع بلدان المنطقة بل هناك إعانة جزائرية لدول المنطقة.

- تبقى الجزائر معادلة مهمّة في مصفوفة بناء السّلام و تعزيز الاستقرار في العمق الإفريقي الّذي يميّز ساحل الأزمات و ستكون ساحة الاستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلّية على حساب المقاربة الاقتصادية و التّنموية.

-دبلوماسية الجزائر في المنطقة هي دبلوماسية أزمة و عبارة عن ردود أفعال للمخطّطات الّتي يصنعها الآخرون.

-غياب إستراتيجية جزائرية شاملة في منطقة السّاحل عدا ما يخصّ نجاعة و خبرة الجزائر إزاء ظاهرة الإرهاب و تعتبر حادثة تيقنتورين ثمرة تجربة جزائرية مثالية في مجال مكافحة الإرهاب.

- عدم وجود تعاون بين دول منطقة السّاحل إذ تبقى الجزائر في فلك أزماتي واسع لذا لابدّ من تضافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

- عدم استغلال الجزائر للرّوابط الثّقافية و الدّينية الّتي تشارك فيها مع شعوب منطقة السّاحل الإفريقي إذ يمكن اللّعب بورقة العامل الدّيني في ربط أوصال الشّعوب و تقريب وجهات النّظر.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

1-سورة البقرة الاية 124.

2- سورة النور الاية 55.

3-سورة النساء الاية 83.

أولا: باللّغة العربيــة:

أ-الكتــب

(1.أحمد حجّاج، "**الصّين تعيد اكتشاف إفريقيا**" السّياسة الدّولية، العدد 163، 2006، ص 43.

(2).أحمد لطفي السّيد مرعي، **إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر**، القاهرة، دار النّهضة، العربية 2009، ص 16.

(3). الرّازي محمّد بن أبي بكر،"**مختار الصحّاح**"، بيروت دار الكتاب العربي 1967،ص 25.

(4).الشّعلان فهد أحمد"**إدارة الأزمات، الأسس، المراحل، الآليات**"، الرّياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2002،ص 17.

(5):الصّحيان عبد الرّحمان إبراهيم:"**إدارة الأزمات و المفاوضات**"، المدينة المنوّرة، دار المآثر، 2001، ص 29.

(6).بومدين فاطمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، كنوز النشر، ط2011 1، ص 11.

(7). تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السّياسية و الدّولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع، الأردن:ط2005 1،ص 65، ص 420

(8).زواية توفيق،" **التّنافس الدّولي في القارّة الإفريقية**" ص 12.

(9). عدنان صبري كاظم، **الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب**، دار الثّقافة 2011، ص 97.

(10). عليوة السّيد،"**إدارة الأزمات و الكوارث:مخاطر العولمة و الإرهاب الدّولي**"، دار النّشر الأمين للنّشر و التّوزيع،ط2002 2،ص12- 13.

(11). كامل عبد الوهاب محمّد، **سيكولوجية إدارة الأزمات**، عمان: دار الفكر للطّباعة و النّشر

و التّوزيع، 1424 هـ، ص21.

(12).كاظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة العلوم السّياسية**، مركز الدّراسات الدّولية، عمان: مجدلاوي للنّشر، ،2004، ط1 ،ص 79 .

(13). محمّد علي الفاروقي التّهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، بيروت،ج2، ص 786.

(14). محمد شلبي، **المنهجية في التّحليل السّياسي**، مطبعة درّاجي،الجزائر 1979.

(15). محمد النّصر مهنا، **الأمن القومي العربي في عالم متغيّر**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1996، ص11.

(16).محمد جعفر،**الرّؤية المستقبلية للتّعاون الأمني مع دول السّاحل لمواجهة التحدّيات المشتركة**، الجزائر:المدرسة العليا العربية، العدد، 4 جوان 2011، ص 57.

(17):مصطفى الدّباغ، **الصّراعات الدوليّة الرّاهنة**، بيروت، لبنان: دار الفارس للنّشر و التّوزيع، ط1، 2011، ص 91.

(18).معلوف لويس:"**المنجد**"، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط1951 2،ص 72.

(19). هاني عيسوي السّبكي، **الاتجار بالبشر**،عمّان، الأردن: دار الثّقافة للنّشر و التّوزيع ط2014 1، ص 43-44.

ب–التّقارير و الخطابات

(1).أحمد عظيمي،**تصريح لجريدة الشّرق الأوسط**، عدد 11630، أكتوبر 2010

(2).لواء دكتور عبد العزيز المنعم خطّاب، **إدارة الأزمات الأمنية**، القاهرة، 2003، ص7.

ج–الملتقيات

(1).الأمم المتّحدة، **تغيّر المناخ و إدارة الموارد المائية**، نيويورك، اللّجنة الدوليّة المعنية بتغيرات المناخ، 2010، ص 64

(2).حمد بوطرفاية و آخرون، **ندوة حول لتّهديدات الأمنيّة للدّول المغاربية في ظل التّطورات الراهنة** جامعة قاصدي مرباح ورقلة في سبب 28/27 فيفري 2013، ص 20.

(3). حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في تطور العلاقات الدولية**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر ،2008 ص16.

(5). مؤتمر صحفي بين وزير الشّؤون الخارجيّة و نظيره البحريني، الجزائر: وزارة الشّؤون الخارجيّة، أفريل2011

(6). ولد الصّديق ميلود،ندوة بعنوان "**التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل**"، جامعة الدّكتور مولاي الطّاهر سعيدة، يوم 17 فيفري 2015.

د–الجرائد

(1).أمحمّد برقوق، **السّاحل الإفريقي بين التهديدات الدّاخلية و الحسابات الخارجية**، جريدة الشّعب، جانفي 2008، ص 13

(2). الشيماء علي عبد العزيز، "**أهداف جولة كلينتون في إفريقيا** " السّياسة الدّولية ، ع 133، جويلية 1998، ص 194.

(3).حياة زلماط، **التّهديدات الأمنية في منطقة السّاحل و الصّحراء**، مقالة ، صحيفة الخبر، 11 جوان 2012،ص 5.

(4).حميد ياسين، **مصير عبد الرّزاق البارا يعود إلى الواجهة**، جريدة الخبر 12 فيفري 2008، ص 3.

(5).عبد الملك عودة، **أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا**، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة. الأهرام الاقتصادية، العدد 2036، 2006/01/14، ص 9.

هـ–المجلاّت

(1). إسماعيل جمال، **الهجرة المناخية الآفة المقبلة**، مجلة الجيش، عدد 569، ديسمبر 2010، ص 40.

(2).المساعدات الإنسانية، **مجلّة الجيش**، عدد 617، ديسمبر 2014، ص 19.

(3).جبر محمّد صدّام:"**المعلومات و أهميتها في إدارة الأزمات**"، تونس المجلّة العربية للمعلومات،1998، ص 66.

(4).خالد حنفي علي،**الشّركات العالمية لعبة الصّراع و الموارد في إفريقيا** ، مجلة السّياسة الدوليّة، عدد 169، جويلية 2007، ص 96.

(5).سامي محمود، **أوروبا و الهجرة غير المنظمة بين المسؤولية و الواجب**، مجلة الحقوق الإنسانية و الاجتماعية، عدد 68، مركز الأرض لحقوق الإنسان ص 15-38.

(6).كوتلي أمو "**فرنسا و مشروع التّكامل في إفريقيا النّاطقة بالفرنسية**" مجلة إفريقيا، العدد 2، مركز البحوث العربية و الإفريقية، ص 149.

و–الرسائل الجامعيـــة

(1).بوبكر عبد القادر، "**مفهوم الأمن الدّولي وفقا للنّظام العالمي**"، (مذكرة لنيل شهادة الدّكتوراه، قسم الحقوق فرع قانون عام)، كلّية بن عكنون، جامعة يوسف بن خدّة، الجزائر،2007،ص 18.

(2). بيرم فاطمة، "**أبعاد السّياسة الخارجية الفرنسية اتّجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**" (مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السّياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009، 2010، ص 140.

(3).جندلي خالد معمر،"**التّنظير في الدّراسات الأمنية كفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، (رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية)،كلية العلوم السّياسية و الإعلام، جامعة الجزائر،2008،ص 18.

(4). حجّار عمّار:"**السّياسة المتوسطية الجديدة للإتّحاد الأوروبي**"، (رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية)، جامعة باتنة ،2002،ص48.

(5).خير الدين العايب، ا"**لأمن في حدود البحر المتوسط في ظل التّحولات الدولية الجديدة**"، (مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدّولية)جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية،1995، ص 27.

(6).علي حشوي، "**سياسة الجزائر في منطقة السّاحل الإفريقي**"، (مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السّياسية)، جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

(7). قسّوم سليم، " **الجديدة في الدّراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن، عبر مناظرات العلاقات الدّولية**"، (رسالة ماجستير في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية،كلّية العلوم السّياسية و الإعلام)، جامعة الجزائر،2010،ص18 ،73

(8).محمّد سيكو كروما، "**أثر الرّقابة الفعّالة في تحسين ظروف العمل بدول الإسمو**" النّيجر:(الجامعة الإسلامية، المعهد لتكوين الأساتذة)،2005، ص 15.

(9).نادية عبد الفتّاح،ت"**تكالب القوى الكبرى على الغاز و البترول في إفريقيا**"، (جامعة القاهرة،التّقرير الاستراتيجي الإفريقي لمركز الإفريقية)، 2006، ص 15.

ي–الدراســات

(1).بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية اتّجاه التّطورات الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي**، الجزيرة للدّراسات، يونيو 2012، ص 6.

(2).كمال الدّين شيخ محمّد عرب، **التّنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارّة الإفريقية**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، 4 فبراير 2014، ص 3.

(3).يحي زبير ،**الجزائر و الوضع المعقّد في منطقة السّاحل، منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، الدّوحة، مركز الجزيرة للدّراسات، نوفمبر 2012 ص 4.

ثانيا:باللغة الأجنبية

*(1). Ikhlef Abdecelem ," **LE SAHEL DEFAILLANT ARC DE TOUS LES RISQUES**,"Horizons, MARS 2010, l RABI'EL AOUEL-1431-N°01,pp.4-6.*

*(2). Botha Arnelli, **Terrorisme in the Maghreb the transalisation of domestic terrorism**, Institut of Security of studies N°944, January 2008, P12.*

*(3).Djawad Kardoudi, **Quelque stratégie pour lutter contre les défies sécuritaires au Sahel**. Heuvue défense national, Maroc,N : 224,P 02.*

*(4). Elk Krahmann, "**Security collective good or commodity European"** journal of international relation,2008*

*(5) .Edmond Bennis, « **le sahel oubliée** » Revue Tiers Monde, Année 1993, vol, 34, P 311. Européen parlement, Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel, Direction générale des politiques externe de l'Union, Bruxelles, (Mai 2012), P15.*

(6). Hadley Centre, Climat Sahélien, rétrospective et projection club au Sahel de l'Afrique de l'Ouest, Février 201, P5.

*(7). HANY BESADA, **The Implications of China's Ascendancy for Africa**, CIGI WORKING PAPEROctober2008,<<http://ssrn.com/abstract =1289787>> pp7-8,(2010 -12-12),*

*(8). J -E Pondi," La **coopération Franco-africaine vue d'Afrique**," Revue Internationale et stratégique 2002/1, n° 45, p .128.*

*(9). Norman Phelps : « **Setting up A crisis Recovery plan** », Journal of business Strategy , Vol 6 .No 4.1986.P6.*

(10). Pierre Viement, ***L'action extérieur de l'EU****, conférence présenté aux attachés et Sécuritaires des affaires Algériens, Institut Diplomatique et Relation international, Avril, 2013*
(11). Philipe Lopez Sepile, ***Géopolitique de Petrol traduction vers langue arabic de Sahel neyouf****, edition armandoline fondation Promonthonde, 2006, P135.*
(12) .Philipe Herning, ***Le pétrole et le gaz atlas de l'intégration régional en Afrique de l'Ouest*** *L'ue de sahel et de l'Afrique de l'Ouest CEDAO, Avril 2007, P12.*
(13). Raphaël Ramos," ***ETATS-UNIS/Afrique: Washington accorde une importance « strategique » au continent noire en créant un commandement interarmes pour L`Afrique****, " Européen Strategic Intelligence and Security Center, note d`analyse (30-03-2007), pp.1-9.*
(14). Robert g. Berschinski," ***africom's dilemma: the global war on terrorism,» and the future of u.s. security policy in Africa****, Strategic Studies Institute (SSI), November 2007, p.08.*
(15.) Roland Marchal et Richard Banegas," ***une relecture critique de la politique de la France en Afrique****: 1995-2007, "Politique Africaine, Numéros spécial (Mars 2007), pp.1-4.*
*(16). Sergine Tako kandyif****, Climate change and variability in the sahel region, impact and the agriculture Sector****, world Agroforesty centre (ICRAF), 2006, P16.*
(17). Zianne Kennedy. Bond ali, ***examing U.S counter terrorism, priorites and strategy ecross Africa's Sahel region****, Rand corporation, November 2009, P1.*

ثالثا:مواقـع أنترنـت

(1). إبراهيم علي إبراهيم، أفريكوم اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية – الإفريقية" من الموقع:
<<http://oudansonline.com/ar/article-15295.shtml>>/8/3/2014 à 18 :00"
(2) : http : //www.Star tunes.com, 17/02/2014 à 16 :30
(3). بدر حسين الشّافعي: فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف الواقعي:
http://www.islamonline.net/arabic/politcs/topicd.shtml>> 13-04-2014

(4).تحقيق صحفي بعنوان الشّباب والهجرة، للمزيد أنظر الموقع:

www.arabic babel.net/tahqiq-sahafi/90-youth migration /412-Algérie immigration .HTML/ 19/04/2014

(5). جمال سلطان، لماذا تتمسّك الجزائر بالقّوة النّاعمة في حل الأزمة السّياسية في مالي؟ من الموقع:

http///www.alnesryoon.com/permlinh/59414.HTML.18/02/2014 à 15 :30

(6).حركة التّوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، متحصّل عليه من:

http://www.Aljazeera.net/news/reportsand interview/2013/1/25.

(7).خالد إبراهيم المحجوبي " الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري" من الموقع:

http//www.Islam. org/show. Ast.art vue le 25.04.2015 à 14:30.

(8). عرفة خديجة، تحولات في مفهوم الأمن من الموقع:

http//www.html.net/arabic/mafhom/2003/09/article 01: islam online11/02/2014 à 14 :00

(5) : http/ar.Wikipédia.org, 14/02/2014 à 14 :30

(9).سناء العروسي، المغرب و تحدّيات ظاهرة الهجرة غير الشّرعية نحو أوربا متحصّل عليها من الموقع:

http://www.Ahewar.org/debat/show.art. asp,12/02/2014 à 14:00

(10). فينيكس كرولي، " أفريكوم تساعد زعماء أفارقة في مجالي الأمن و الاستقرار" من الموقع:

<<www.usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2007&m-=April&x=20070425171243S>> p05,07-06-2014 à 18:30

(11). الطّريق العابر للصّحراء، عامل تكامل اقتصادي بالنّسبة لإفريقيا في الموقع:

WWW.Algeriapressonline.com/or/index.php.compoment//h2/item/147,16/03/2014 à 21:00

(12).مالي، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرّة في:

http ://as.wikipidia.org/wiki/vue le :27/05/2015, à 19 :10

(13). محمّد ولد عبد الرايم،"مفاهيم تتعلّق بالأمن الغذائي" نقلا عن الموقع:

http://www.Aljazeera.net//express/9L5.HTM ,13/02/2014 à 14:30

الملاحق

ملحق رقم (1):

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;

- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;

- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;

- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;

- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;

- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;

- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;

- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;

- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.

3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.

4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.

- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;

- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;

- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;

- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;

- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;

- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;

3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :

- Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.

- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.

- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Ahmada Ag BIBI

Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

ملحـق رقم (2):

الإنفـاق العسكري فـي دول السّـاحـل الإفـريقـــي (مليــون دولار)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	2774	3036	3102	3085	3523	3679	3763	4422	5172	5677
ليبيا	437	427	549	683	892	879	773	728	1100	–
بوركينافاسو	62،9	62،1	76،3	68،4	81،3	84،9	91،4	112	123	112
تشاد	54	57،5	58،1	58،9	69،8	70،9	–	459	611	412
جيبوتي	35،1	34،6	43،8	54	46،8	54،5	58،2	38،6	36،3	–
أريتيريا	473	350	355	327	–	–	–	–	–	–
أثيوبيا	1272	808	665	547	594	587	530	486	388	422
غامبيا	3،4	3	3،2	3،5	3،1	4،3	3،9	5،3	–	–
غينيا	62،3	126	139	108	99،8	–	–	–	–	–
غينيا بيساو	19،2	12،4	11،7	12	–	16،8	–	–	–	–
مالي	117	117	117	134	146	159	170	184	173	182
موريتانيا	64،9	90،7	65	103	106	89،6	105	–	122	122
النيجر	40،4	49،4	38،1	38،5	44،8	43	–	–	–	–
نيجيريا	835	1189	1795	1105	1076	950	990	1150	1616	1681
السنغال	122	135	135	147	148	168	194	218	217	–
السـودان	1390	873	1011	773	2198	1797	1971	–	–	–

Source: sipri year Book2010: armaments, disarmament and international security, stokhalm international peace.researche institute, PP225-226. <<www.sipri.org>>

ملحـق رقم (3):

نسبة الإنفـاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي فـي دول السّـاحل الإفـريقي(%)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	3،4	3،8	3،7	3،3	3،3	2،8	2،6	2،9	3
ليبيا	3،1	2،7	2،2	2،2	2،2	1،6	1،2	1	1،3
بوركينافاسو	1،2	1،1	1،1	1	1،1	1،1	1،2	1،3	1،4
تشاد	1،9	1،8	1،7	1،5	1،1	0،9	-	5	6،6
جيبوتي	4،7	4،5	5،6	6،7	5،6	6،3	6،4	4،1	3،7
أريتيريا	32،7	22،1	20،7	20،9	-	-	-	-	-
أثيوبيا	9،6	4،7	3،6	2،9	2،8	2،5	2،1	1،7	1،4
غامبيا	1	0،9	1	1،1	0،4	0،5	0،4	0،5	-
غينيا	1،5	2،9	3،1	2،4	2،2	-	-	-	-
غينيا بيساو	4،4	3،1	3،2	2،9	-	3،8	-	-	-
مالي	2،2	2	1،9	2	1،9	2	2،1	2،1	1،9
موريتانيا	3،5	4،6	3،2	4،9	4،7	3،6	3	-	3،7
النيجر	1،2	1،4	0،9	0،9	1	0،9	-	-	-
نيجيريا	0،8	1،3	1،5	0،9	0،7	0،6	0،5	0،6	0،8
السنغال	1،3	1،4	1،4	1،3	1،2	1،4	1،5	1،6	1،6
السـودان	4،8	2،9	3،2	2،3	5،8	4،4	4،4	-	-

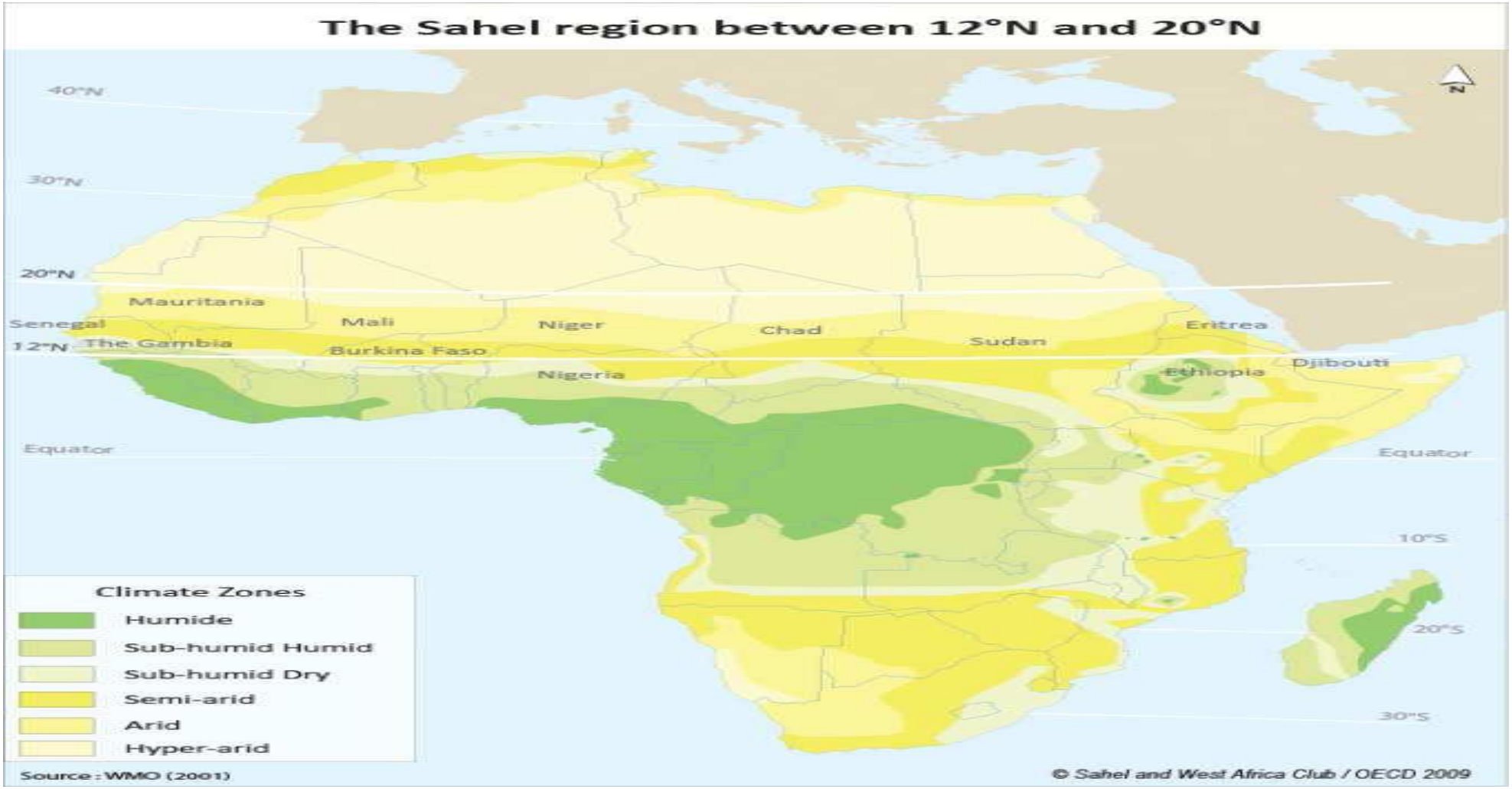

خريطة رقم (1): توضّح حدود منطقة السّاحل الأفريقي وفقا للتّعريف السّابق

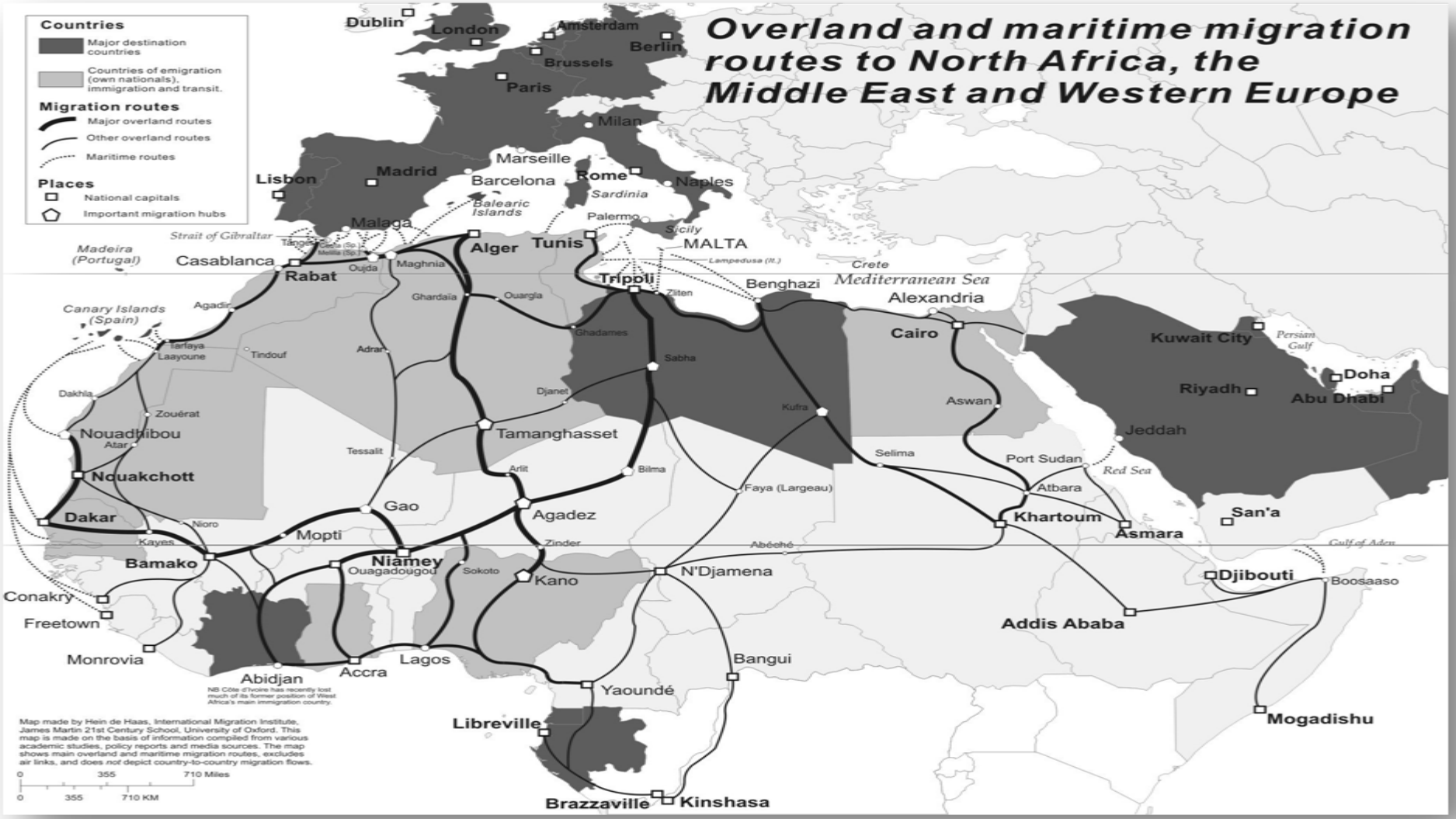

خريطة رقم 2: تبيّن الهجرة بين منطقة غرب إفريقيا و السّاحل

خريطة رقم 3: تبيّن الطّرق و المحاور الرّئيسية لتهريب الأسلحة إلى السّاحل الإفريقي

الفهرس

الفهـرس

بسملة

دعـــاء

تشكـرات

إهـداء

خطة البحث

مقدمـــة.....أ – هـ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدّراسـة.....6-21

المبحث الأول:مفهـوم الأمـن.....6

المطلب الأول:تعريف الأمـن.....6

المطلب الثاني: مستويات و خصائص الأمـن.....11

المطلب الثّالث:مقـوّمـات الأمـن.....15

المبحث الثّاني:مفهـوم الأزمـة.....16

المطلب الأول: تعريف الأزمـة.....17

المطلب الثّاني: الأزمة و المفاهيم المشابهة لهـا.....18

المطلب الثّالث: تعريف المقاربة.....20

الفصل الثّاني: التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل و أثرها على المنظومة الأمنيـة الجزائريـة.....22-49

المبحث الأول:بيبليوغرافيا منطقة الساحل الإفريقي.....23

المطلب الأول: التّعريف بمنطقة السّاحل الإفريقي.....23

المطلب الثّاني: الجغرافيا السّياسية لوحدات السّاحل الإفريقي.....24

المطلب الثّالث: الخصائص البيئية و الاقتصادية لمنطقة السّاحل الإفريقي.....29

المبحث الثّاني:التّهديدات اللّينة و الصّلبة في السّاحل الإفريقي و أثرها على المنظومة الأمنية الجزائريـة.....34

المطلب الأول: التّهديدات اللّينة.....34
المطلب الثاني: التهديدات الصلبة.....39
خلاصة الفصل.....49

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي.....49-68
المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة السّاحل الإفريقي.....51
المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية.....51
المطلب الثّاني: المقاربة الأمنية.....54
المطلب الثّالث: المقاربة الدّبلوماسيّة.....56
المبحث الثاني :المشاريع الأجنبية في السّاحل الإفريقي.....59
تمهيد:.....59
المطلب الأول :المشاريع الأمريكية.....59
المطلب الثاني:الوجود الفرنسي.....63
المطلب الثالث:الصّعود الصّيني.....65
المطلب الرابع:تأثيرات المشاريع الأجنبية على أمن الإنسان في السّاحل الإفريقي.....66
خلاصة الفصل.....68
الخاتمة 69
قائمة المصادر و المراجع.....71
الفهرس
الملاحق